

الأعمال الخاصة

د. وحيد عبد المجيد

الإرهاب وأمريكا والإسلام

من يطفئ النار!؟..



الإرهاب وأمريكا والإسلام

من يطفئ النار؟!..

الناشر: دار مصر المحروسة

رقم الإيداع بدار الكتب المصرية: ١٦٣٩٩ / ٢٠٠٤

الترقيم الدولى : ISPN / 97701 / 9297 X

إهـــــــداء2006
ورثة الكيميانى/ محمد فاروق الفران
الإسكندرية

الإرهاب وأمريكا والإسلام
من يطفئ النار؟!..

د. وحيد عبد المجيد



مهرجان القراءة للجميع ٢٠٠٤

مكتبة الأسرة

برعاية السيدة سوزان مبارك

(سلسلة الأعمال الخاصة)

إشراف: نادية مصطفى

الإرهاب وأمريكا والإسلام
من يطفئ النار!؟..
د. وحيد عبد المجيد

للفنان: محمود الهندى

الإخراج الفنى والتنفيذ:
صبرى عبد الواحد

الإشراف الطباعى:
محمود عبد المجيد

المشرف العام:
د. سمير سرحان

الجهات المشاركة:
جمعية الرعاية المتكاملة المركزية
وزارة الثقافة
وزارة الإعلام
وزارة التربية والتعليم
وزارة التنمية المحلية
وزارة الشباب
التنفيذ: هيئة الكتاب

السيدة التى جعلت من الكتاب وطنًا !

د. سمير سرحان

مرت عشر سنوات منذ إنشاء **«مكتبة الأسرة»** وأذكر أنه كان يومًا مشهودًا، حين جلسنا مع عدد من المثقفين والوزراء والمفكرين حول تلك السيدة العظيمة التى كانت عيناها تشخص إلى السماء حيث أحلام كثيرة تدور بذهنها الذى لا يتوقف عن التفكير أبدًا.

كانت منذ سنوات قد أنهت رسالتها من الماجستير، التى كان من نتائجها ضرورة إصلاح أحوال المدارس الابتدائية، ورفع مستواها العلمى والتعليمى، وحتى مستوى الأبنية والخدمات.. فكان الأساس فى ذهنها، كما أدركت بعد ذلك معظم الدول الكبرى أن العملية التعليمية هى أهم ما يميز الأوطان، وأن الطفل الذى يمثل البذرة الأولى فى بناء مستقبل أى وطن هو البداية الحقيقية، كنا نتعجب جميعًا فى صمت ونحن جالسون حول تلك المائدة الصغيرة.. لماذا لم يفكر أحد من قبل فى الطفل، ولا أعنى صحته فقط، أو ما قد يصيبه من أمراض، أو مستوياته الاقتصادية

والاجتماعية.. لماذا لم يفكر أحد فى الطفل الإنسان؟! أى فى عقل الطفل ووجدانه، والانطباعات المختلفة، التى يكتسبها من عملية التعلم، وبخاصة من القراءة الحرة، وليس قراءة الكتب المدرسية فقط.

وكان الطفل المصرى فى ذلك الوقت معتادًا أن يمسك بالكتاب المدرسى ويصب عليه كل ما فى طاقته من كره وسخط، ويحفظه حفظًا آليًا بلا فهم، ويُفرّغ هذا الفهم على الورق لينجح وينتقل من سنة دراسية إلى أخرى، أما فى آخر السنة فكانت العادة أن يرمى الكتاب المدرسى من النافذة، كأنه قد تخلص من عبء ثقيل.

كانت السيدة العظيمة، التى قُدّر لها أن تعنى بمستقبل مصر، وأن تكرس حياتها لبناء هذا المستقبل، تفكر فى الطفل كإنسان، وكعقل، وكروح،.. لقد اكتشفت أن كل ذلك لا يأتى إلا بالقراءة، والقراءة خارج المقرر الدراسى، كما لا يأتى أيضًا إلا من خلال كتاب يوضع فى يده ليحبه شكلاً ومضمونًا، ويحتضنه فى سريره وهو نائم، ويطلق من خلال المادة التى يقرؤها فيه، العنان لخياله، فيسافر من خلال هذا الكتاب إلى عالم سحرى من الأماكن والأفكار والمشاعر والرؤى.

لمعت العينان الذكيتان بعمق الفكرة، وأهميتها لوطن يبنى نفسه ويضع نفسه على مشارف القرن الحادى والعشرين، وبعد أربع سنوات من افتتاح المكتبات العامة فى الأحياء الفقيرة والمُعدَمة،

كانت الفكرة الرائدة قد اكتملت فى ذهنها فأصبحت سوزان مبارك صاحبة أعظم مشروع ثقافى فى القرن العشرين وأوائل الحادى والعشرين.. «**مكتبة الأسرة**».

وكانت فكرة مكتبة الأسرة بسيطة وعميقة فى نفس الوقت، وهى أن نقوم بغرس عادة القراءة فى نفوس ملايين أبناء الشعب الذين لم يكن الكتاب من قبل جزءًا من حياتهم.. وأعتقد أن هذا الهدف قد نجح تمامًا، فقد كان بعض من يسخرون من الشعب المصرى، محاولين الحط من قدره يصفونه بأنه شعب **الفول والطعميه**، وأعتقد أنه الآن وبعد عشر سنوات من صدور مكتبة الأسرة، أصبحوا يسمونه بلا تردد شعب الكتاب والقراءة والعلم والمعرفة.. لكن الهدف الأعمق والأسمى كان إعادة بعث التراث الأدبى والفكرى والعلمى والإبداعى الحديث لهذه الأمة، وهذا يؤكد بالفعل لا بالكلام ريادتها وقيادتها الثقافية والفكرية فى عالمنا العربى، كما يؤكد عظمة ما جاء به عصر التنوير المصرى لينقل العالم العربى كله من عصور الظلام المملوكية والاستعمارية إلى شعوب تعيش عصر العلم والتقدم، وتبنى شخصيتها الثقافية وحضورها الثقافى على مدى العالم..

وها قد أصبحت مكتبة الأسرة بعد عشر سنوات من الجهد المضنى والمتواصل تقدم أكثر من عشرة ملايين كتاب موجودة الآن فى كل بيت مصرى، تحمل صورة السيدة التى فكرت ونفذت هذه

الذخيرة من الفكر والإبداع التى تثرى عقل ووجدان كل مواطن طفلاً كان أم شابًا، ليس فى مصر فقط، وإنما فى العالم العربى كله.. وأصبحت المادة التى تضمها هذه الكتب هى أساس راسخ لتكوين مواطن المستقبل، وأصبحت معظم الدول العربية والمؤسسات الدولية تطلب تطبيق التجربة المصرية على أرضها.

هل كان مجرد حلم لسيدة عظيمة شخصت بنظرها إلى السماء باحثة عن المستحيل، أم كان مجرد حلم رائع، هائل القيمة والحجم وتحقق.. تحية لهذه السيدة العظيمة «**سوزان مبارك**»، واحترامًا وحبًا بلا حدود على قدرتها لتخيل المستقبل، وبناء إنسان جديد لوطن جديد.

وستظل صورة السيدة **سوزان مبارك** موجودة على كل كتاب، وفى كل بيت تُذكّر كل مصرى أن الحلم الحقيقى ليس بالمال، وليس بالتهافت على الماديات، إنما هو «**المعرفة**» وبدون معرفة فى هذا العصر لا يوجد وطن، وإذا فقد الإنسان الوطن فقد ذاته.. بل فقد كل شىء يربطه بهذه الحياة.

د. سمير سرحان


مقدمة

لم يكن أسوأ من موقف الدفاع عن ارهاب سافر أعمى مارسته شبكة «القاعدة» وتخلف بدائى آسود انغمست فيه حركة «طالبان» إلا الموقف الذى تجاوز إدانة الاعتداء على الولايات المتحدة إلى تأييد حربها ضد أفغانستان دون قيد أو شرط، وتبرير سياستها الخارجية الغاشمة وتبرئتها من أى مسئولية عما تعرضت له يوم الثلاثاء الأسود الحادى عشر من سبتمبر ٢٠٠١.

ولكن الغريب، والمبشر فى آن، هو أن هذين الموقفين لم يهيمنا على الساحة، بالرغم من أن أولهما تصدرها ليس فقط لأن أصحابه هم الأنشط والأعلى صوتا، ولكن أيضا بسبب ضعف أرضية الموقف الثانى فى ظل الكراهية الشديدة للولايات المتحدة أو لسياستها الخارجية فى الشارع العربى والمسلم.

فالمدافعون عن الارهاب كرها فى آمريكا آكثر انتشارا من المتعاطفين معها، بل ربما لا تجوز المقارنة أصلا ومع ذلك يصعب قبول ما تردد عن آن الذين فرحوا لضرب آمريكا وتعاطفوا مع آسامة بن لادن وشبكته وحركة «طالبان» هم آغلبية العرب والمسلمين.

فإذا صح ذلك، فرضا لما بقى بصيص أمل فى انجاز أى من أهدافنا الوطنية والديمقراطية والاجتماعية، وما بقى لنا إلا آن ننتظر أياما أكثر صعوبة على المستوى الداخلى وأشد هوانا على الصعيد الخارجى مما عرفناه فى هزائم قادتنا المبجلين ومما انتهى إليه أسامة بن لادن والملا محمد عمر وزمرتيهما.

إذا صح أن أمتنا تردت إلى حد أنها لم تجد «أبطالا» لها إلا من هذا النوع، فنحن نستحق جهنم وبئس المصير وفى الحياة الدنيا قبل الآخرة، سواء من ساهم فى هذا الانحدار أو من وقف متفرجا، أو حتى من حاول الانقاذ والتصحيح لأنه سلم بالفشل واستسلم للإحباط.

فأمة هذا موقفها لا تمتلك ذرة من وعى سياسى يمكن البناء عليها وتطويرها، وإنما تمتلك ركاما هائلا من اليأس قد يستحيل إزالته. وآمة هذه حالها لا خير يرجى منها مما يستلزمه بناء ديمقراطى هو السبيل إلى التقدم، وتحقيق نمو اقتصادى يتيح لها أن تقف وسط الأمم المنجزة فى عالم يشتد فيه التنافس ويزداد حدة.

وآمة هذا فهمها لدينها تكون قد فقدت المصدر الأهم للطاقة التى تحتاج إلى الكثير منها إن للصمود إزاء المحن أو للنهوض بعد السقوط، وهو العقيدة القائمة على صحيح الدين.

غير أن هذه ليست هى صورة آمتنا، بل قطاع منها ليس غالبا وإن لم يكن هامشيا. فالقسم الأكبر من الآمة اقترب بدرجات من الموقف المبدئى الذى ينسجم مع مصالح الأمة ويتسق مع عقيدتها، وهو رفض الاعتداء على مدنيين فى واشنطن ونيويورك كانوا أو فى كابول وقندهار ومزار الشريف وغيرها من مدن آفغانستان المسلمة.

الموقف المبدئى الذى يكره آمريكا وسياستها التى

لم تعد فيها أى مسحة ليبرالية، مثلما يرفض طروحات «القاعدة» و«طالبان» لخروجها على الإسلام وتعبيرها عن أقصى صور البدائية والتخلف والانحطاط.

الموقف المبدئى الذى يعرف أن مواجهة أمريكا تقتضى أن ننتج طائرات ننافسها بها لا أن نخطف طائراتها ونحولها إلى متفجرات، وأن يكون أبطالنا هم المبتكرون والمنتجون مخترعو التكنولوجيا حتى لا نجد أنفسنا ذات صباح مثل إخواننا الأفغان يحملون المدافع التى تنهال عليهم من الخارج على ظهور حميرهم.

الموقف المبدئى الذى ينطلق من أن أمتنا سادت العالم يوم أن حملت رسالة العقل والعلم والتقدم لا الخرافة والجهل والتخلف، وقدمت نموذجا فذا فى البناء لا الهدم، وفى إعمار الأرض لا تخريبها، وفى الارتقاء بالحضارات الأخرى لا تفجير منشآتها.

الموقف المبدئى الذى ينطلق من أن حق تحرير الوطن من الاستعمار هو حق سامى، ولكنه ليس أسمى من حق تحرير الإنسان من الطغيان لأنهما

حقان يكمل أحدهما الآخر، إذ لا يستطيع الإنسان الخاضع للاستعباد أن يحسن الجهاد من أجل الوطن.

الموقف المبدئى الذى لا يلهيه عداء أو خصومة عن ركائزه المعرفية والعقائدية، فلا يرد مثلا على ازدواج المعايير الأمريكية بمثله، بل يجاهد من أجل وضع حد لهذا الازدواج الذى يتعارض مع مصالح أمتنا، فإذا انسقنا إلى مثله اضعفنا قضايانا العادلة واتحنا لأعدائنا فرصا إضافية لانتهاك حقوقنا.

هذا الموقف المبدئى هو موضوع كتابنا بلورة له وتأصيلا فى لحظة تشتد حاجتنا فيها إلى التفكير الهادئ والسير على صراط مستقيم والاعتماد على ميزان حساس اتقاء لشطط قد ينتج عن أوهام آيديولوجية أو حماسة متقدة أو مشاعر مضطربة أو عواطف ملتهبة، وتجنبا لانحراف قد ينجم عن مصلحة ضيقة أو روابط مشبوهة أو أولويات مختلة أو فزع من غوغانية منفلتة.

د. وحيد عبدالمجيد

القاهرة: ٢٠/١١/٢٠٠١

الفصل الأول

الإرهاب يخلق عالما جديدا

كتبت الهجمات غير المسبوقة التى دمرت برجى مركز التجارة العالمى وجناحا فى مقر وزارة الدفاع الأمريكية «البنتاجون» الأحرف الأولى فى تاريخ جديد للعالم. وربما يكون من بين ما سجلته هذه الهجمات وضع حجر الأساس لنظام عالمى جديد نوعيا، وليس مجرد نظام مختلف عن ذلك الذى سبقه.

فكان الانتقال من نظام عالمى إلى آخر يرتبط بتطورات كمية بالأساس منذ آن صارت الدولة- الأمة هى الوحدة الأساسية فى هذا النظام فعندما انهار الاتحاد السوفيتى السابق مثلا فى نهاية الثمانينيات انتهى النظام العالمى الذى كان هذا الاتحاد آحد قطبيه الكبيرين. ولذا كان نظاما ثنائى القطبية قام على تنافس بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى كل على رأس مجموعة من الدول

أو معسكر دولى وبانهيار أحد القطبين واستمرار الآخر صار النظام العالمى أحاديا على مدى السنوات العشر الأخيرة.

وكان هذا تغيرا كميا أكثر منه نوعى بالرغم من أنه انطوى على عناصر كيفية جديدة بطبيعة الحال.

وكذلك كان الأمر عندما انتهى النظام العالمى متعدد الأقطاب الذى استمر أكثر من قرن من الزمن إلى أن وهن أقطابه الأساسيون الأوروبيون وأنهكتهم حربان عالميتان هائلتان فى غضون ثلاثة عقود من الزمن فى الوقت الذى كانت الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى تراكمان عناصر القوة وتبرزان على المسرح الدولى لترثا قيادة النظام العالمى الذى أصبح حينئذ ثنائى القطبية بعد أن كان متعدد القوى الكبرى.

وربما يشهد العالم بعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ ظاهرة يجوز أن نعتبرها جديدة نوعيا، وهى بروز قطب عالمى صاعد، ولكن ليس فى صورة دولة، وهو الارهاب بما يعنيه ذلك من تغيير فى هيكل النظام العالمى الذى يصير ثنائيا وليس أحاديا. فللمرة

الأولى لن يكون القطب الدولى فى صورة دولة وإنما فى شكل منظمات وحركات وأفراد لا يجمع بينهم أكثر من العداء للقطب الآخر.

وللمرة الأولى أيضا سيكون هناك قطب عالمى خفى غير ظاهر ولا يظهر منه إلا أعماله التى تدل عليه أو الأشخاص الذى يتم اعتقالهم هنا وهناك وإذا صح هذا التقدير سيكون النظام أحادى القطبية الذى تصدرته الولايات المتحدة هو أقصر النظم العالمية عمرا إذ لم يمر على نشوئه أكثر من عقد واحد من الزمن.

ولا يختلف الأمر كثيرا إذا ابتغينا الحذر واعتبرنا ما حدث فى الثلاثاء الأمريكى الأسود جزءا من عملية تحول تستمر لسنوات فى اتجاه النظام الجديد نوعيا الذى يقوم على قطب ظاهر وآخر خفى.

فالأرجح أن الهجمات على نيويورك وواشنطن هى الجزء المحورى فى عملية التحول التى بدأت إرهاصاتها منذ عدة سنوات.

وبغض النظر عما إذا كانت قد اكتملت أم مازالت

فى طور التشكل، فالواضح آن الولايات المتحدة الأمريكية تعاملت معها من منظور أنها صارت مكتملة وإلى الحد الذى يستدعى استنفار تحالف دولى واسع النطاق لمحاربة القوى التى صارت- وفق مضمون الخطاب السياسى الأمريكى- قطبا معاديا.

ففى هذا الخطاب، تعتبر الهجمات الارهابية التى تعرضت لها الولايات المتحدة بداية الحرب العالمية الثالثة أو الحرب العالمية الأولى فى القرن الحادى والعشرين حسبما أعلنه الرئيس بوش الثانى والتزم به.

وفى الإمكان، عبر أى مقارنة سريعة، ملاحظة تغير نوعى فى الخطاب السياسى الأمريكى، بل فى مجمل الخطاب الدولى، تجاه الارهاب الذى كان يعتبر خطرا ويثير قلقا، فإذ به يصير تهديدا شاملا يثير فزعا ويدفع إلى بناء استراتيجيات وتكتيكات جديدة فى مواجهته.

فعندما تصير المهمة المقدسة للقطب الأول الأمريكى هى القضاء على الارهاب، لا يمكن إلا أن يكون هذا الأخير هو مصدر التهديد الذى لا يرقى إليه غيره أو يقترب منه.

وهنا نلمس تغيرا نوعيا آخر فى طابع النظام العالمى وهيكل قيادته، وهو أن هدف أحد قطبى النظام الجديد هو القضاء على الآخر وليس فقط هزيمته أو إخضاعه.

صحيح أن هزيمة قطب دولى ربما تساوى نهايته، كما حدث للاتحاد السوفيتى السابق مثلا غير أنه لا واشنطن ولا موسكو أعلنت فى أى وقت خلال مرحلة الحرب الباردة الدولية أن هدفها هو القضاء على الآخر أو إزالته من الوجود.

كما أن مدلول القضاء على القطب الآخر يختلف حتى إذا افترضنا أن هذا كان هو الهدف غير المعلن لقطبى مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية. ففى تلك المرحلة كان المقصود هو القضاء على عقيدة القطب الآخر أو أيديولوجيته وبالتالى نظامه السياسى والاقتصادى والاجتماعى، وليس القضاء على وجوده المادى بما فى ذلك سكانه، كان المقصود بالقضاء على القطب الآخر معنويا أكثر منه مادى.

أولا: أثر الارهاب على مستقبل النظام العالمى:

ﮞ ركز الخطاب السياسى الآمريكى عقب هجمات ١١ سبتمبر ٢٠٠١ على أن مواجهة الارهاب لم تعد على نسق ما حدث عقب تفجير سفارتى الولايات المتحدة فى نيروبى ودار السلام فى عام ١٩٩٨ مثلا، وإنما يهدف إلى اجتثاث قواعد الارهابيين المستهدفين، أى القضاء على وجودهم كاملا.

وليس هذا مجرد موقف ناجم عن توتر الأعصاب أو حتى هستيريا ناتجة عن هول ما حدث فى يوم ١١ سبتمبر إنه موقف يعبر عن طابع الصراع بين قطبى النظام العالمى الجديد نوعيا وهو موقف استراتيجى يصل إلى حد اعتبار القضاء على الارهاب والإرهابيين هو العمل الأول لهذا الجيل من الأمريكيين وفق تصور الرئيس بوش الذى يعتبر هذا العمل هو الإنجاز الذى يقدمه جيله إلى الأجيال المقبلة، وهذا تفاؤل قد يكون مبالغا فيه ولكن استلزمته ضرورة رفع معنويات الشعب الأمريكى فى أكثر اللحظات صعوبة فى تاريخه.

فالنظام العالمى الجديد لن يكون قصير العمر

مثل سابقه الأحادى القطبية حتى بعد الحرب فى أفغانستان لأسباب كثيرة نكتفى منها بثلاثة آساسية:

أولا: أن الارهاب كقطب دولى يكتسب قدرات متزايدة من حيث الفعل والتأثير إلى حد أنه ألحق بالولايات المتحدة خسائر لم تتعرض لمثلها من قبل بل ما كان ممكنا أن تصيبها على هذا النحو فى النظام ثنائى القطبية الذى أقيم على آساس من الردع المتبادل.

ويتميز الارهاب، وقد وصل إلى هذا المستوى، بأنه يضرب عن قرب ومن الداخل وفى القلب مباشرة، الأمر الذى يتيح له دقة وتأثيرا لا يتوفران لمن يضرب انطلاقا من موقع يبعد آلاف الأميال.

ولذلك فهو يسبب أضرارا لا تقل، بل ربما تفوق، ما يترتب على حرب تقليدية بل حتى حرب نووية صغيرة، وهذا هو ما شعر به كثير من الأمريكيين وعبرت عنه مورين داو فى مقالة وزعتها الخدمة الخاصة بجريدة «نيويرك تايمز» فى ١٥ سبتمبر ٢٠٠١ عندما قالت: «فى ذلك الصباح الخريفى الجميل والمشمس تحول الارهاب إلى حرب. وبدت

المدينة التى تقود العالم وكأنها تعرضت لهجوم قنبلة نيوترينية. ولم يحاول أحد المكابرة بالقول إن الارهابيين لا يمكن أن يعطلوا عمل الحكومة الأمريكية».

- والإرهاب فوق ذلك تصعب هزيمته عبر المواجهة المسلحة وحدها سواء كانت دفاعية أو هجومية فوسائل الدفاع التقليدية لا تعمل ضد من ينقل أسلحة فى سفن أو سيارات أو يخطف طائرات ويحولها إلى أسلحة يفوق تدميرها الصواريخ والقنابل. كما أن شن الحرب على عدو ليس له عنوان محدد وثابت على الكرة الأرضية هو أمر صعب.

ولم يعد مستبعدا أن ينتقل التخريب الذى يستهدفه الارهاب إلى مستوى أعلى وأكثر خطرا من خلال استخدام آسلحة جرثومية وبيولوجية وكيماوية وما يطلق عليه «القنابل القذرة» التى فقدت الترسانة العسكرية الروسية نحو مائة منها فى فترة الفوضى التى أعقبت تفكك الاتحاد السوفيتى السابق.

ثانيا: إن الحرب ضد الارهاب قد تهزم فصيلا من فصائله ولكن ليس كلها، بل على العكس يمكن آن تدعمه كظاهرة حتى إذا آسفر عمل عسكرى ضده عن إلحاق خسائر كبيرة به آفرادا وقواعد فمن ناحية أولى ما آسهل إعادة بناء القواعد التى تستخدم فى التجميع والتدريب، ومن ناحية ثانية تتكفل السياسة الخارجية الأمريكية بمد الارهاب بأشخاص جدد تملؤهم هذه السياسة غضبا وكراهية فلا يفكرون إلا فى ضرب أصحابها وإلحاق خسائر بهم بغض النظر عن نتائج ذلك، ولأن الولايات المتحدة ليست فى وارد مراجعة سياستها التى تستفز كثيرين فى آنحاء العالم وليس فقط فى العالم الإسلامى، فالأرجح أنها ستدفع كل يوم شخصا أو آكثر فى اتجاه الارهاب.

وقد اعترف الكاتب الأمريكى توماس فريدمان ضمنيا بذلك عندما لاحظ أن الحرب ضد الارهاب هى «حرب عالمية لا تواجه فيها دولة عظمى آخرى، بل هى الوحيدة فى العالم فى مواجهة رجال غاضبين ونساء غاضبات».

صحيح آنه حاول تسخيف أسباب الغضب، ولكنه

أقر أيضا بأن هؤلاء الغاضبين «يمتلكون قوة عظمى أيضا تتمثل فى عبقريتهم فى استخدام شبكة الانترنت والتكنولوجيا المتقدمة للغاية- رغم أنهم يكرهونها- فى الهجوم علينا».

وتوقع فريدمان أن تطول هذه الحرب لأنها «ضد عدو له دوافعه» وهو إذ أصاب فى موقفه، فقد أحسن فى اقتراحه ألا تتجاهل الولايات المتحدة المخاوف الفلسطينية ومظالم المسلمين الاقتصادية.

ولكن الارهاب أوسع نطاقا من أن يمكن حصره فى هذا الإطار. فلا تخلو منطقة فى العالم من جماعة أو منظمة تمارس الارهاب، بما فى ذلك الولايات المتحدة التى تشتمل على عدد كبير من هذه المنظمات لا يقل عن ٢٩ منظمة تعتبرها وزارة العدل الفيدرالية إرهابية تتوزع بين ثلاثة اتجاهات رئيسية: أولها اتجاه يمينى متطرف معاد للحكومة الفيدرالية تتركز منظماته المحلية فى عدد من الولايات أهمها كلورادو وميتشجان وأوكلاهوما وتكساس، إذ توجد منظمات تحمل أسماء هذه الولايات، وأخرى غيرها مثل «ميليشيا أمريكا الشمالية» و«جمهورية ايداهو» و«الأمة الآرية»، وثانيها اتجاه دينى يؤمن بالخلاص

عن طريق العنف ضد الآخرين، أو الانتحار الذاتى ومن أبرزها منظمة «جيش الرب»، والاتجاه الثالث هو أكثرها غرابة إذ يسوغ استخدام العنف للدفاع عن الحيوانات والطبيعة مثل «جبهة تحرير الحيوان».

وعندما استبعدت الولايات المتحدة مسئولية شبكة «القاعدة» وزعيمها أسامة بن لادن أو العراق عن رسائل الجمرة الخبيثة التى أرسلت إلى عدد من الأشخاص والمؤسسات عقب أحداث ١١ سبتمبر كان ذلك بناء على ترجيح أن تكون إحدى أو بعض هذه المنظمات الأمريكية أرادت استغلال أجواء الاضطراب بعد تلك الأحداث لاختبار امكانات استخدام هذه الوسيلة فى تحقيق أهدافها.

ثالثا: أنه كلما ازداد التقدم سهلت مهمة الارهاب وتعاظمت فرصه فى توجيه ضربات أكبر وأخطر وأكثر تدميرا فالأمن الكامل مستحيل فى ظل نمط الحياة الأكثر تقدما، لأن للوقت فيه ثمنا غاليا للغاية فهذا النمط يقوم على إيقاع سريع للحياة لا يمكن إبطاؤه مع الاحتفاظ بالدرجة نفسها من التقدم وبالمعدلات المرغوبة للانجاز الاقتصادى فإبطاء

إيقاع الحياة يؤثر سلبا على الاقتصاد العالمى. ولذلك فهو مستحيل حتى إذا كان شرطا لزيادة امكانات الأمن. فعلى سبيل المثال إذا كانت هناك ألف طائرة تقلع وتهبط يوميا فى مطار بوسطن مثلا، فهذا يفرض حدا زمنيا أقصى لإجراءات الأمن فى كل طائرة، وإذا أريد زيادة هذا الحد لابد من تقليل عدد الطائرات اليومية بما يعنيه ذلك من تأثيرات. فهناك تفتيش دقيق، وآخر أكثر دقة، وثالث شديد الدقة ولكل نوع منها متطلباته، ومن بينها الوقت.

خذ مثالا آخر: فلو كان مركز التجارة العالمى مكونا من عشرة طوابق مثلا لما أدى تفجيره إلى الخسائر التى حدثت فى ١١ سبتمبر ٢٠٠١ وقس على ذلك الكثير. والنتيجة آن الارهاب يزداد سهولة كلما تحقق مزيد من التقدم.

إن السياسات الأمريكية الراهنة، والتى يرجح أنها ستستمر إن لم تزداد تشددا، ستؤدى إلى توسع شبكات الارهاب وتنوعها، ولذلك ترتكب واشنطن خطأ كبيرا فى مستهل النظام العالمى الجديد يضعف موقفها فيه عندما تختزل الارهاب فى جماعات أو حركات إسلامية فهى تفعل مثل من

ينتظر العدو من الشرق فيأتيه من الغرب، أو لماذا نذهب بعيدا، فهى انتظرت صواريخ باليستية من الخارج وركزت على خطة الدرع الصاروخى، فجاءتها طائرات انتحارية من الداخل.

والأرجح أن نجاح عملية ١١ سبتمبر ٢٠٠١ سيغرى قوى وجماعات معادية للسياسة الأمريكية فى شتى أنحاء الأرض للتحرك. وليس مستبعدا حينئذ حدوث اتصالات بين هذه القوى والجماعات، كما سيعيش العالم فى حال قلق مستمر من الارهاب وخصوصا العالم الغربى الذى يمثل مركز النظام العالمى فى هذه المرحلة من مراحل تطور البشرية، ومن المفيد آن نروى هنا قصة تدل على مدى عمق الخوف من الارهاب وهى قصة حقيقية بالرغم من أنها قد تبدو للوهلة الأولى طرفة. كان سائق شاحنة نمساوى يمر فى منطقة تشيساو عند الحدود الإيطالية، وأراد أن يسأل شرطة الحدود عن شىء، فبدأ كلامه قائلا «أنا ناقل بضائع»، وقبل أن يكمل كان الفزع قد دب بين الجنود وانهالوا يفتشون الشاحنة ويدققون فى محتوياتها فى حال اضطراب شديد لماذا؟ لأن عبارة «أنا ناقل بضائع» تقال باللغة

الألمانيـة التى تحـدث بهـا السـائق «إيش بن إم لادن» فمـا أن سمع الجنود كلمـة «لادن» حتى اضطربوا ولما لم يفـهـمـوا من السائق شيئـا لعدم مـعـرفـتـهم لغـتـه الألمانية، أخذ كل منهم يتخيل ما الذى يقصده ولم يكن أمـامهم إلا أن يفتشوا الشاحنة عدة مرات مما أدى إلى تأخير استكمالها رحلتها لمدة عشر ساعات، بل أرسلوا فى طلب مـجـمـوعـة من رجـال الوحـدات الخاصة من مدينة بيرجامو، وكذلك خبراء مفرقعات لتحليل مـحـتويات الشـاحنة ولم يتم حل المشكلة إلا عندما وصل شخص إيطالى يعرف اللغة الألمانية.

وهكذا تتـعـدد الأسبـاب التى تدفع إلى الاعـتـقـاد بأن النـظام العـالمى الجـديد نوعـيـا لن يكون قـصـيـر العـمـر، خـصـوصـا وأن الموشـرات لا تدل على أن القطب الأول الأمـريكى يحـسـن إدارة الصـراع الذى يقوم عليه هذا النظام.

فـهـذا نظام لا يمكن تحـقـيق النصـر فـيـه بضـربة قاضـيـة، وهو يشبـه فى ذلك النظام ثنـائى القطبـيـة السـابق ولكن لأسـبـاب مـخـتلفـة، لقـد انتـصـرت واشنطن فى ذلك النـظام لأنهـا اتبـعت سـيـاسـات أضعفت القطب الثانى، وليس لأنها شنت عليه حربا

فى الجبال والكهوف، وإذا تأملت نخبتها السياسية الوضع الآن مليا، فستجد أن سياستها الخارجية الراهنة فى مجملها هى ليست مما يساعد على مواجهة فعالة ضد القطب الثانى الصاعد.

والواضح أنهم لم يدركوا الرسالة التى تضمنها مقال بول كيندى، الذى كتبه بعد أيام على تفجيرات واشنطن ونيويورك فى ١١ سبتمبر الماضى، وبول كيندى أستاذ التاريخ فى جامعة «بيل» هو المشهور بمؤلفه الذى أثار جدلا واسعا والمعنون «صعود وسقوط القوى العظمى» الذى طرح فيه نظريته التى تتلخص مع كثير من التبسيط فى أن القوى العظمى تبدأ برحلة الهبوط من قمة العالم عندما تزداد التزاماتها الخارجية فتستنزف مواردها.

والملاحظ أن كيندى لم يتطرق، فى مقاله هذا، إلى ما ترتب على تفجيرات واشنطن ونيويورك من تخصيص موارد كبيرة للحملة العسكرية التى تستهدف الرد على هذه التفجيرات، فضلا عن الخسائر الهائلة للتفجيرات نفسها والتى تمثل خصما من الموارد الأمريكية. ولكنه وجه رسالة لا تقل أهمية، إن لم تزد، وهى أن العدو الجديد

للولايات المتحدة يمكن أن يلحق بالأمريكيين ضررا أكبر من الأذى الذى يمكن أن يتكبده.

وتكمن أهمية هذه الرسالة فى معناها الضمنى، أو ما نستطيع استنتاجه منها، وهو أن القوى العظمى الوحيدة تواجه قوة صاعدة تمثل تهديدا كبيرا، ولا يمكن هزيمتها بالقوة الأمريكية المسلحة بكل ما تتضمنه من سلاح متقدم وتكنولوجيا عسكرية تتطور كل يوم.

ومؤدى هذه الرسالة هو أن الولايات المتحدة تواجه من الآن فصاعدا قوى عظمى جديدة يمكن أن تمثل القطب الثانى فى نظام عالمى جديد ثنائى القطبية، لم يقل كيندى هذا صراحة وإنما كتب ما يؤدى إلى استنتاجه، خصوصا وأنه توقع ألا يكون ما حدث فى ١١ سبتمبر حدثا عابرا، أو على حد تعبيره: «من الصعب تجنب استنتاج أن خطر الهجمات الارهابية لن يزول. كما أننا لن نحقق نجاحا كبيرا فى منع هذه الهجمات، فالجنى خرج من القمقم وهو يحمل روح الانتقام، وتحول تفجير السيارة إلى تفجير طائرة».

ألا يعنى ذلك أنه سيكون على الولايات المتحدة الانشغال بالتهديد الجديد أكثر من أى شىء آخر؟ فإذا صح ذلك، ألا يعنى أنها تواجه قطبا جديدا صاعدا ولكنه من نوع مختلف تماما لأنه ليس دولة، وإنما منظمات وأفراد؟

وقد يقول قائل: إن هذا التصور يتجاوز الأطر التقليدية لدراسة العلاقات الدولية فلم يعرف العالم منذ تشديد عصر الدولة القومية فى القرن السابع عشر إلا الدولة لاعبا، والنظام العالمى القائم على دول تتفاوت قدراتها ويتفوق بعضها، فيكون المتفوقون هم أقطاب النظام. وكان المعيار الأساسى لهذا التفوق هو القوة العسكرية للدولة ثم أضيفت إليها القوة الاقتصادية.

ولذلك يبدو القول إن الارهاب يمثل قطبا دوليا جديدا كما لو كان خروجا على «الكتاب» أو «الكتالوج» المعتمد فى العلاقات الدولية، غير أن هذا «الكتالوج» إنما يعتمد على ما حدث وسعى إلى تفسيره وتحليله، ولكنه لم يجزم أبدا بأن ما حدث هو ما سيحدث إلى الأبد، أو أن ما كان هو الذى سيكون.

ولذلك فمن الطبيعى أن نفكر بشكل مختلف فى لحظة تاريخية فارقة فقد كان المستشار الألمانى شرودر مصيبا عندما أدرك فى التو أنها تفصل بين مرحلتين وأن العالم لن يكون بعدها ما كان قبلها.

والحق أن تصور شرودر هذا يتضمن ما هو أكثر من تغيير فى النظام العالمى، ولذلك فهو يعنى - على أقل تقدير - تحولا فى هذا النظام وإلا كيف يصبح العالم مختلفا تماما بينما يبقى النظام الذى يعبر عن علاقات القوة كما كان؟!!

لقد بدت الولايات المتحدة مطمئنة، عقب انهيار الاتحاد السوفيتى السابق، إلى انفرادها بالقمة العالمية فى نظام أحادى القطبية. ولم لا. وهى الدولة التى تمتلك نحو ثلاثين فى المائة من إجمالى الانتاج العالمى، ويصل إنفاقها العسكرى السنوى إلى حوالى ٣٦٪ من مجمل هذا الانفاق فى العالم، وتعادل ميزانيتها العسكرية الميزانيات الدفاعية للدول التسع الأكبر التى تأتى بعدها.

وهذا وضع لا سابق له فى التاريخ، ولذلك بدت القوة الأعظم، وقد خرجت من الحرب الباردة

الدولية منتصرة ظافرة، عملاق هذا العالم الذى صار أكثر ترابطا وتداخلا بفعل ثورة الاتصالات الهائلة وثورة المعلومات الكبرى.

ولذلك كان الذين يتوقعون صعود قوة عظمى أخرى تنافسها على قمة العالم إما أنهم لا يعرفون حقيقة الفجوة التى تفصلها عن القوى المرشحة سواء أوروبا «بافتراض أنها كيان موحد» والصين وغيرها أو يعرفون ولكنهم يخلطون الواقع بالأحلام والتحليل بالتمنيات.

والأهم من ذلك أنه فى عالم يتعولم، تزداد المصالح المشتركة بين الولايات المتحدة والقوى التى تليها، وتطغى تدريجيا على الصراعات، خذ مثلا الصين التى تعتمد فى نهضتها الاقتصادية على العلاقات مع الولايات المتحدة سواء لأن السوق الأمريكية هى آكبر مستوعب للصادرات الصينية، أو لأهمية الاستثمارات الأمريكية فى المناطق الحرة فى الصين.

كما أن السوق الصينية - فى المقابل - بالغة الأهميّة للصادرات الأمريكية، أما الاستثمارات

الأمـريكيـة فى الصـين فـهى شـديدة الربحـيـة ليس فقط نتيجة ضآلة أجور العمالة هناك، ولكن أيضا لقدرة الصينيين البالغة على إعادة انتاج أى سلعة أمريكية بسعر أقل اعتمادا على خامات أدنى درجة، فعلى سبيل المثال فإن جهاز التليفزيون الذى تبيعه شركة «راديو شاك» فى الولايات المتحدة بمائة دولار لن يجد له سوقا فى آسيا وإفريقيا، ولذلك تعيد الشركة إنتاجه عبر فرعها فى الصين، بما لا يزيد على عشرين دولارا أو أقل.

ولذلك كان من الطبيعى أن تنتهى أزمـة الطائرة الأمـريكيـة فى الصين فى مطلع العـام الحـالى بحل ودى فـرضتـه المصـالح المشـتـركـة. وربما لا يعـرف كثيرون أن الإدارة الأمريكية فوجئت بحجم الضغوط عليها من الشركات التى لها مصالح فى الصين كى تقدم اعتذارا لحكومة بكين.

وحتى روسيا، التى كان البعض يتوهم أنها يمكن أن تستـعـيـد مـجـدها الغـابر لا يمكن أن تغـامـر بمناطحة الولايات المتحدة. ولذلك كانت العلاقات بينهـمـا تتـجـه إلى التـقـارب أكثـر فـأكثـر كل يوم، وخصوصا منذ صعود بوتين إلى الرئاسة وتكفلت

آحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ وتداعياتها بتحول هذه العلاقات في اتجاه التحالف.

وهكذا ففي عالم تزداد المصالح المشتركة والمتبادلة فيه على هذا النحو يصعب ظهور قطب ثان معاد للولايات المتحدة من داخل هيكله السياسي، وكان علينا أن ننتظر عقودا طويلة إلى آن تتحقق نظرية بول كيندي عن أثر تعاظم الالتزامات الخارجية للقوى العظمى.

غير أن الطريقة التي أدارت الولايات المتحدة العالم بها في العقد الأول، وغالبا الأخير للنظام العالمي الأحادي القطبية عجلت بحدوث التغيير ولكن من خارج الهيكل السياسي للعالم، فقد تعاملت واشنطن مع العالم الذي وقفت على قمته بقدر من الغطرسة والصلف وازدواج المعايير، وأثارت غضبا لدى جماعات عدة في هذا العالم.

وقد يقول قائل هنا إن الولايات المتحدة لم تفعل أكثر مما فعلته أي قوة عظمى في التاريخ المعاصر. وربما يكون هذا صحيحا، ولكن هناك جديدين ينبغي الانتباه إليهما: أولهما أن ردود الفعل على

سلوك القوة العظمى يزداد عندما تكون أحادية لا ثانى لها، فعندما كان النظام العالمى ثنائى القطبية كان العالم، نقسما بين القوتين العظميين، ويعنى ذلك أن الولايات المتحدة كان لها انصار يحتمون بها من القطب الثانى بل إن أعدى أعدائها الآن المتهمين بأنهم وراء أحداث ١١ سبتمبر كانوا حلفاءها فى عصر القطبية الثنائية لأن القطب الثانى توحش عليهم فصارت هى ملاذهم.

ولكن عندما تنفرد قوة عظمى واحدة بقمة العالم فهى تصبح عرضة للانتقاد من الجميع إذا لم تدرك ذلك وتحرص على تجنب اكتساب عداء متزايد عبر سياسات متوازنة تستند إلى مبادىء ومعايير واضحة لا التواء أو ازدواج فيها.

أما الجديد الثانى فهو أن ثورة الاتصالات أتاحت نقل ما يحدث فى أى مكان إلى غيره فى اللحظة نفسها. وصار من السهل متابعة الأحداث وتحديد مسئولية الولايات المتحدة عن المشاكل خصوصا وأن الإعلام يركز عادة على النزاعات والصراعات والحروب والمجاعات والمذابح.

فعلى سبيل المثال، يتعرض الفلسطينيون للقهر والقتل منذ احتلال الضفة والقطاع عام ١٩٦٧ ولكن الناس لم يشاهدوا ما يحدث لهم على شاشات التليفزيون ويعيشوا مأساتهم يوما بيوم إلا فى السنوات الأخيرة، كما آن الإسرائيليين يستخدمون أسلحة أمريكية فى قمع الفلسطينيين منذ فترة طويلة. ولكن ثورة الاتصالات هى التى نقلت ذلك بوضوح وجسدته على نحو آصبح من الممكن أن يؤدى إلى غضب يتراكم لدى البعض إلى أن يتحول نارا تحرق.

هذه النار الحارقة هى مصدر قوة القطب الثانى الصاعد الذى لا يمكن حصره فى أسامة بن لادن وشركائه ولا فى منظمات أصولية إسلامية متطرفة، لأنه يشمل كل الغاضبين على سياسات أمريكية فى مواقع مختلفة بالعالم بما فى ذلك داخل الولايات المتحدة نفسها، والأهم أنه يشمل منظمات وأفرادا لم يظهروا بعد، ولكنهم سيظهرون كرد فعل على هذه السياسة أو تلك من سياسات الولايات المتحدة.

ولا يجمع بين كل هؤلاء إلا الغضب والرغبة فى إضعاف القوة العظمى الوحيدة وهذا هو الهدف

الذى يسعى إليه كل قطب عالمى فى نظام عالمى ثنائى القطبية أو متعدد الأقطاب، ولكن الجديد الذى يحتاج إلى كثير من التأمل هو أن هذا القطب خفى ذو.طابع شبحى يظهر عندما يضرب ضربته ثم يختفى آو يحاول الاختفاء ، ولذلك تصعب هزيمته فى معركة عسكرية تقليدية وهذا هو مصدر قوته التى ينبه بول كيندى إلى أنها قادرة على تهديد الولايات المتحدة بأكثر مما تستطيع القوة العظمى الأولى إلحاق الضرر بها.

ثانيا: صعوبة تجفيف منابع تمويل الإرهاب:

ويدعم هذا الاعتقاد أنه سيكون صعبا حرمان قوى الارهاب من التمويل اللازم لها فكلما تصاعد الارهاب فى أى مكان على الأرض، تجدد الحديث عن كيفية حصول الارهابيين - منظمات وأفرادا - على الموارد اللازمة لتمويل نشاطاتهم. وفى كل مرة ينتهى هذا الحديث بلا جدوى، حتى إذا تم اتخاذ إجراء أو آخر.

غير أن الاهتمام بمسألة تمويل الارهاب تضخم هذه المرة ، وصار بحجم ضخامة الاعتداءات التى

تعـرضت لهـا الولايات المتـحـدة فـى ١١ سـبـتـمـبـر الماضى، فـفـى الوقت الذى كـانت واشنطن تعـد فـيـه لعملياتها العسكرية، باشرت فى البحث عما تعتبره شبكة تمويل خاصة لشبكة القاعدة، واتخذت اجراءات سريعة كان أهمها تجميد حسابات ٢٧ منظمة وشخصا يشتبه فى علاقتهم بهذه الشبكة وزعيمها أسامة بن لادن. وطلبت إلى المؤسسات المالية والمصرفية فى مختلف أنحاء العالم تجميد أى أرصدة أو اعتمادات من أى نوع يمتلكها الأفراد والمنظمات المشمولة فى اللائحة التى تم إعلانها.

وتواكب ذلك مع توصل وزراء المال فى مجموعة الدول الصناعية السبع الكبرى إلى اتفاق للتعاون فى هذا المجال بهدف قطع تمويل الارهابيين على مستوى العالم.

ومهد ذلك لقرار أصدره مجلس الأمن فى ٢٨ سبتمبر ٢٠٠١، وألزم دول العالم بتجريم تقديم أو السماح بجمع أموال وتبرعات يتم استخدامها فى أعمال إرهابية، والتجميد الفورى لأى أموال أو موجودات مالية أخرى، أو موارد اقتصادية لكل من ارتكب مثل هذه الأعمال، أو قام بتسهيل ارتكابها

فضلا عن التزامات أخرى تفصيلية تهدف إلى تجفيف منابع تمويل الارهاب.

وهكذا يتوافر للمرة الأولى فى التاريخ أساس قانونى قوى من أجل شن ما يمكن اعتباره حربا اقتصادية ضد الارهاب العالمى تستهدف شل حركته.

ومع ذلك، لا يبدو أن هذه الحملة قادرة على تحقيق هدفها بسهولة لأسباب عدة أقلها أهمية هو أن هناك بنوكا صغيرة فى بعض الدول لها تعاملات قليلة أو نادرة مع المصارف والمؤسسات المالية الأمريكية، الأمر الذى لا يجعلها متحمسة لتعاون كامل فى هذا المجال، وخصوصا إذا أثر سلبا على ادائها، فالرقابة الزائدة عن الحد تؤدى إلى هروب عملاء لا علاقة لهم بالارهاب، ولكنهم يعملون فى نشاطات غير مشروعة ويريدون غسل أو تبييض أموالهم.

غير أن المشكلة لا تقف عند حد بنوك صغيرة هنا وهناك فالإجراءات التى تنطوى على رقابة مفرطة تتعارض مع قواعد حرية الاقتصاد والتى يقوم عليها النظام العالمى وتدعمها الولايات المتحدة،

ولذلك قد لا يكون سهلا التوسع فيها من دون إخلال ببعض هذه القواعد وفى نظام اقتصادى عالمى تمثل المعاملات المصرفية حلقة أساسية فيه، ربما يؤثر حدوث خلل فى الحلقة على حلقات أخرى بما يعرض النظام برمته للاختلال.

ويعنى ذلك تعريض الاقتصاد العالمى لخسائر تضاف إلى ما ترتب على الهجمات، ومن دون ضمان أو تكون الاجراءات المتخذة فى مجال التعاملات المالية فاعلة فى مواجهة الارهاب.

فهذه الاجراءات ليست جديدة من نوعها بل فى حجمها، فقد سبق أن فرضت الأمم المتحدة عقوبات على شبكة القاعدة ومنظمات أخرى وأفراد وعلى أفغانستان وقامت دول أوروبية مثل بريطانيا وفرنسا بتجميد أرصدة مؤسسات تدور حولها شبهات وفقا للائحة أعدها الاتحاد الأوروبى.

كما يقوم بنك التسويات الدولية- الذى يعتبر منتدى للبنوك المركزية فى العالم- بتعقب الأموال المشتبه فيها منذ سنوات، ضمن جهود تهدف إلى مكافحة غسل الأموال.

صحيح أن التحرك الراهن أكبر وأوسع بكثير ولكن هذا لا يعنى بالضرورة لمزيد من الفاعلية فقد أضيف إلى لائحة المشتبه فيهم أسماء أشخاص يصعب تخيل أن تكون لديهم أرصدة أو شىء من متاع الدنيا مثل «آبو حفص الموريتانى» أحد القريبين من آسامة بن لادن.

كما طلبت واشنطن تجميد حسابات مؤسسات خيرية من دون دليل على علاقتها بالارهاب، مثل مؤسسة «الرشيد تراست» التى تقوم بأعمال إغاثة ومساعدة إنسانية فى أفغانستان.

وصار كثير من الجمعيات الخيرية الإسلامية، فى داخل الولايات المتحدة وخارجها، معرضا إلى خطر الهجوم على أرصدته، بسبب اعتقاد يسود الدوائر الأمنية الأمريكية فى أن الارهاب يختبئ وراء مثل هذه المؤسسات، وهناك معلومات متداولة عن تحقيقات يجريها الـ «إف. بى. آى» فى شأن نشاطات آكثر من ثلاثين جمعية خيرية إسلامية فى الولايات المتحدة وحوالى ١٩٠ شخصا فى مناطق آمريكية مختلفة، وخصوصا فى بروكلين وأورلاندو ودالاس وسانتا كلارا.

وفيما لا يتوافر ضمان بأن يسهم ذلك فى تجفيف منابع تمويل الارهاب يزداد خطر أن يؤدى هذا التعقب إلى الإضرار بمؤسسات ونشاطات تسهم فى تخفيف آثار الفقر والحرمان والظلم الاجتماعى.

فنادرا ما يفتح أشخاص أو منظمات موضع شبهة أو يمكن أن يكونوا كذلك حسابات مصرفية بأسمائهم، ولذلك فالأرجح أن الحسابات والأرصدة المطلوب تعقبها ستبدو للباحثين عنها كما لو كانت أشباحا، فالمنطقى هو أن من يقوم بعمل غير مشروع أيا كان طابعه يلتزم الحذر فهو يعرف أنه سيكون مطلوبا فى وقت أو آخر.

وحتى إذا فتح شخص أو منظمة من هذا النوع حسابا علنيا فهو يكون صغيرا فى العادة لا يحتوى مبالغ مهمة، وغالبا ما يكون ذلك بغرض التمويه، وينطبق هذا أيضا على منظمات سياسية مثل حركة «المجاهدين» التى تقاتل ضد السيطرة الهندية على كشمير، وتضمنتها اللائحة الأمريكية الخاصة بتجميد الأرصدة فقد علق مناطق باسمها على القرار الذى اتخذته باكستان بتجميد حسابها

المصرفى فى أحد بنوكها بما يفيد بأن هذا الحساب يحوى مبالغ لا قيمة لها، بل قال كأنه يؤكد عدم جدوى مثل هذه اللوائح إن أموال الحركة موزعة على حسابات بأسماء أفراد لا يمكن أن يكونوا موضع شبهة، وهذا هو ما تفعله أيضا المنظمات الارهابية التى تحاول واشنطن تدمير مصادر تمويلها، فقد تبين أن تسعة من المشتبه فى مشاركتهم فى الاعتداءات الأخيرة على أمريكا كانت لديهم حسابات بأسمائهم تضم عدة آلاف من الدولارات فى «صن تراست بانك» بولاية فلوريدا ولكن أسماءم لم تكن تثير شبهة فى ذلك الوقت.

أما إذا كانت هذه الشبهة متوقعة، فالمنطقى هو أن يبحثوا عن طرق مصرفية سرية أو حتى يعتمدوا على نقل الأموال باليد. وتبين فعلا فى التحقيقات الخاصة بعمليات إرهابية سابقة أن متهمين فيها استخدموا النقد أو المال السائل، وليست الشيكات أو بطاقات الائتمان، فى سداد نفقاتهم قبل تنفيذ تلك العمليات.

ولذلك ظلت المعاملات المالية الخاصة بشبكة القاعدة مثلا بعيدة عن أنظار أجهزة الأمن فى دول

عدة سعت إلى كشف هذه الشبكة، وازداد تلهفها على ذلك منذ تفجير سفارتى الولايات المتحدة فى نيروبى ودار السلام عام ١٩٩٨.

والمهم هنا هو أن الباحثين عن أموال هذه الشبكة لا يعرفون حجمها أو مصادرها بخلاف ثروة أسامة بن لادن التى لا يستطيع أحد تقرير حجمها الحقيقى، بل يتسع مجال التخمين إلى حد أن تتفاوت تقديراتها بين بضعة ملايين و٣٠٠ مليون دولار.

ويبدو صعبا للغاية الوصول إلى تقدير شبه دقيق لما آلت إليه ثروته بعد ما أنفقه على الجهاد فى أفغانستان ثم على تمويل نشاطات منظمات عدة فى مناطق مختلفة، فضلا عما تكبده من نفقات لمساعدة حكومة طالبان فى أفغانستان.

كما تصعب معرفة ما قد يكون ربحه من استثمارات كثر الحديث عنها، بينما لم يعرف منها إلا ما ساهم به فى بعض المشروعات فى السودان، أما المصادر الأخرى للتمويل فهى تتركز فى تبرعات يقتضى تعقبها فرض رقابة قوية وشاملة على المجتمع المدنى فى الولايات المتحدة والدول الأوروبية

مثل غيرها، ولكن الجميع يعرف صعوبة ذلك سواء من الناحية العملية أو من زاوية انتهاك الحريات العامة والخاصة.

والأهم من ذلك كله هو أن «القاعدة» ليست تنظيما بالمعنى المعروف، وإنما شبكة تضم عددا غير معروف من التنظيمات الصغيرة والخلايا التى تعمل بطريقة لا مركزية.

وهكذا تبدو هائلة الصعوبات التى تواجه السعى إلى تعقب شبكة واحدة من الشبكات التى تمارس الارهاب، فما بالنا بغيرها مما قد لا يكون منظورا اليوم، ولذلك فربما يكون السعى إلى إزالة الأسباب وحل المشكلات التى تدفع إلى الارهاب أكثر جدوى وفاعلية من العمل على كشف مصادر تمويله. فالمنابع السياسية للارهاب أكثر وضوحا مقارنة بمنابعه المالية.

ثالثا: خسائر القوة الأعظم فى الحرب ضد الإرهاب:

ربما يفيد فى ذروة أكبر أزمة تواجهها الولايات المتحدة وسياستها تجاه العالم، العودة إلى أحدث

كتب الرجل الذى لعب أهم دور فى توجيه هذه السياسة ووضع الأسس التى سارت عليها خلال ثلاثة عقود من الزمن أو يزيد. فلم يكن هنرى كسينجر آحد آبرز وزراء الخارجية الآمريكية فقط، وإنما هو أيضا آهم رموز النزعة الواقعية المفرطة فى الانفلات من آى مبادئ آو مثاليات. وقد ظهرت هذه النزعة فى أوضح وأقبح صورة لها منذ وقوع الهجمات على واشنطن ونيويورك فى ١١ سبتمبر الماضى.

صدر كتاب كسينجر المعنون «هل تحتاج الولايات المتحدة إلى سياسة خارجية» قبل آقل من عام على هذه الهجمات ليعيد التذكير بأن الأمن فوق الحرية، والنظام يعلو العدالة. وبأن الدبلوماسية لا تغنى عن القوة والسعى إلى سلام عالمى لا يحول دون زيادة التسلح.

ومن السهل لأى مراقب أن يلاحظ مدى انطلاق السياسة الأمريكية، فى ردهاعلى أحداث الثلاثاء الأسود، من هذه الركائز التى لم ينفرد كسينجر بوضعها – بطبيعة الحال–وإنما لعب دورا كبيرا فى تكريسها :–

١- الحرية: أهم خسائر الصراع الأمريكى- الإرهابى:

ولذلك لم تفلح محاولات كبار المسئولين، وفى مقدمتهم الرئيس بوش الثانى الإيحاء بأنهم يدافعون عن الحرية فى مواجهة الارهاب، فجاء حديثهم عن الحرية فى سياق يدل على أنهم لا يعرفون معنى لها أهم من ضرورة التحرر من أى قيود أو كوابح تحد من قدرتهم على توجيه ضربة ساحقة ضد معاقل الارهاب الذى هز هيبة القوة العظمى الأولى..

وهذا ما عبر عنه كسينجر شخصيا فى المقال الأول له عقب الهجمات بقوله: «إننا أحرار فى شن هجمات عسكرية ضد كل من يهدد أمن الشعوب الحرة».

وكان بعض أركان الإدارة الأمريكية معه على الخط نفسه، إذ حرروا أنفسهم من أى قيود تنبع من النظام الحر وتميزه عن غيره شموليا كان أو تسلطيا ففى النظام القائم على قيم الحرية ينبغى إثبات إدانة أى مشتبه به قبل اتهامه رسميا، ناهيك عن الحكم بقتله. كما يفترض توفير محاكمة عادلة له قبل إصدار مثل هذا الحكم. ولكن أيا من المسئولين

الأمريكيين الكبار لم يكن راغبا فى تذكر هذه المبادئ أو غيرها وتصرفوا كما لو أنهم يمثلون حكومة عسكرية تحكم بالأوامر والمراسيم بدءا من إعلان حال الطوارئ ووصولا إلى التنصت على مكالمات الأجانب الهاتفية ومرورا بإجراءات أمنية شديدة الصرامة.

وبدا كل منهم كما لو كان ارتدى بدلة عسكرية مثلما يفعل قادة الدول الشمولية فى أوقات الأزمات، بل أتاحوا الفرصة للرئيس العراقى صدام حسين وهو أحد أكثر قادة العالم تدهورا لأن ينصحهم بالتمسك بالحكمة.

وإذا عكف هؤلاء على مراجعة خطابهم السياسى فى الأيام التالية للهجمات على واشنطن ونيويورك لوجدوه يفيض غطرسة، وليس هذا جديدا فقد دأبت الإدارات الأمريكية على تجاهل نصائح الليبراليين الأمريكيين بوضع حد لهذه الغطرسة، فقد أصدر السناتور وليم فولبرايت مثلا كتابه المشهور «غطرسة القوة» فى العام ١٩٦٦.

وهذه هى النصائح التى سخر منها كسينجر فى

كتابه الأخير أشد السخرية ولكن الجديد هو ما يتسم به الخطاب الأمريكى الراهن من نزعة دموية تجاوزت أقصى ما صدر فى آزمات سابقة، فقد حفل هذا الخطاب بعبارات من نوع «استئصال» و«اجتثاث» و«القضاء على» فضلا عما تضمنه من ميل إلى الاستخفاف بالأساليب القانونية والقضائية التى تميز النظم الحرية، ولا نجد فرقا ـ هنا ـ بين كسينجر الذى كتب من خارج الدائرة الرسمية مشيرا إلى أن هذا ليس وقت المقاضاة الجنائية، وبين بول وولفويتز نائب وزير الدفاع الذى تحدث من موقعه الرسمى عن أن المسألة ليست مجرد القبض على مجموعة آشخاص ومحاسبتهم فالقضية ـ عندهما ولدى النخبة السياسية الأمريكية عموما ـ أبعد من ذلك بكثير.

ويعنى ذلك أن الدولة العظمى الأولى التى تدعى أنها تمثل نموذج الحرية وحقوق الانسان وحكم القانون انتهكت هذا النموذج وقتلت أبرياء فى الحرب ضد أفغانستان، وبذلك أصبح ضحايا هجمات ١١ سبتمبر ٢٠٠١ ذريعة لقتل مزيد من الأبرياء فى حرب ٧ أكتوبر من العام نفسه بعد ترويع

شعب بكامله نقلت الكاميرات مدى ذعر أبنائه الهائمين على وجوههم بحثا عن ملاذ آمن من استبداد دولة الحرية التى قررت القتل من دون تحقيق كاف ومحاكمة عادلة.

لقد ناضل أنصار الحرية فى عالمنا ومن بينهم كثير من الأمريكيين طويلا من أجل تجنب مثل هذه المشاهد المؤلمة التى تنتج عادة عن تصرفات حمقاء يقدم عليها قادة مستبدون لا يستطيع أحد أن يختلف معهم أو يراجع سياساتهم. وها هم حكام الولايات المتحدة بزوا هؤلاء عندما ردوا على إرهاب منظمات وأفراد بإرهاب أعظم لأنه إرهاب الدولة العظمى.

وكان أقصى ما استطاعه بعض الدول الأخرى هو مناشدة الدولة العظمى عدم التعجل واستكمال البحث عن هوية الجناة، أى تذكيرها ضمنيا بما يفترض أن تفعله دولة ترفع لواء الحرية، غير أن هذه الدولة لم يعنها أن تميز نفسها عن دولة شمولية أو تسلطية عندما وقع رئيسها فى ٢٦ أكتوبر ٢٠٠١ قانون مكافحة الارهاب الذى يحمل رسميا اسم «توحيد وتقوية أمريكا عبر إيجاد

الأدوات الملائمة اللازمة لاعتراض وإعاقة الارهاب» وحدد المشرع هدف القانون فى ردع ومعاقبة الأعمال الارهابية فى الولايات المتحدة وحول العالم، وأعطى القانون صلاحيات واسعة لأجهزة الأمن لاعتراض ومراقبة الاتصالات السلكية الشفهية والالكترونية ذات الصلة بالارهاب وبجـــرائم الحـــاسب الآلى ولاعتقال المشتبه فى علاقتهم بالارهاب دون إذن قضائى، كما وقع الرئيس الأمريكى فى ١٢ نوفمبر ٢٠٠١ أمرا منح نائبه حق إصدار قرارات بتكوين محاكم عسكرية داخل وخارج الأراضى الأمريكية للإرهابيين الدوليين والمتواطئين معهم للإسراع بإصدار أحكام اعتمادا على أدلة ظنية لا تأخذ بها المحاكم المدنية.

وقد يقول قائل هنا إن هذه إجراءات مؤقتة سرعان ما تلغى مثلما حدث فى أزمات سابقة إبان عملية بيرل هاربر وفى فترة هستيريا العداء ضد الشيوعية «المكارثية» وخلال حرب فيتنام، غير أنه لا يوجد آساس لهذه الاعتقاد، بل إن الأحكام الواردة فى قانون مكافحة الارهاب لا تعتبر أحكاما طارئة أو وقتية تمليها الظروف، وإنما يشكل أغلبها على

الأقل تنظيما أو إعادة تنظيم تشريعى غير مؤقت وغير مرتبط بحدث معين إذ إن معظم نصوص القانون ليست محدودة السريان فى نطاق زمنى معين بينما أقلها فقط هو الذى تم تحديد حالات سريانه.

كما أن الوضع الآن يختلف فالصراع الذى تخوضه الولايات المتحدة ضد الارهاب سيستمر لفترة طويلة وليس هذا محض توقع بل هو تقدير مسئولين أمريكيين كبار يعرفون ما يعنيه صراع ضد عدو لا مكان محددا له ولا عنوان ثابتا، وخصوصا عندما يكون «عدوا ذكيا وله دوافعه» على حد تعبير الكاتب المعروف توماس فريدمان فى زوايته فى «نيويورك تايمز» والتى جعل عنوانها: «إنها الحرب العالمية الثالثة».

فإذا صح أنها هذه الحرب وأنها ستطول إلى حد يصعب توقعه فبديهى أن يكون الخطر على الحريات العامة فى الولايات المتحدة أكبر مما تعرضت له فى أى أزمة سابقة، وفضلا عن ذلك - وربما أهم منه - فالأزمة الراهنة تختلف عن سابقاتها فى أن العدو يضرب فى الداخل ومن الداخل. ويعنى ذلك أن هذا

العدو «الإرهاب» يستثمر الطابع المفتوح الذى يميز المجتمع الأمريكى الأمر الذى يؤدى إلى اعتبار هذا الطابع نقطة ضعف.

وفى مثل هذه الأجواء يسهل اتخاذ إجراءات أكثر انتهاكا للحريات العامة مما حدث فى أى أزمة سابقة وستمس هذه الانتهاكات الأمريكيين عموما ولكنها ستكون أكثر وطأة على فئات بعينها منهم وعلى الأجانب بصفة خاصة.

والأكيد أن هذه خسارة تتجاوز الشعب الأمريكى إلى شعوب أخرى تتطلع إلى «النموذج» الديمقراطى الغربى الذى ثبت أنه الأفضل أو الأقل سوءا فيما يتعلق بالنظام السياسى الذى يقوم على التعدد واحترام الحريات العامة وضمان حقوق الانسان.

ولكن تراجع الحريات فى الولايات المتحدة قد ينطوى فى المقابل على فائدة العالم لأنه سيحد من قدرتها على استخدام مسألة الديمقراطية أداة فى سياستها الخارجية وفق معايير مزدوجة وكان استخدامها هذه الأداة فى ازدياد منذ انفرادها بقمة النظام العالمى، ولكنها قد لا تكون قادرة على

مواصلة استخدامها بهذا الشكل.لسببين : أولهما أن بيتها سيصير من زجاج، صحيح أنه لن يكون من نوع الزجاج الأشد رداءة فى البلاد المحكومة بالحديد والنار ولكنه سيكون زجاجا على أية حال وليس صلبا ولذلك بدأ التحدث باسم البيت الأبيض أقل جسارة عندما انتقد تزييف الانتخابات فى روسيا البيضاء فى آخر سبتمبر ٢٠٠١ وفوز الرئيس الكسندر لوكاشينكو لفترة جديدة.

أما السبب الثانى فهو أن حاجة الولايات المتحدة إلى تعاون حكومات دول غير ديمقراطية معها فى مواجهة الارهاب ستدفعها إلى التغاضى عن انتهاكات الحرية وحقوق الانسان فيها. ولنأخذ مثلا حالة باكستان إذا استقبلت واشنطن الانقلاب العسكرى هناك بنقد حاد ومطالبتها بتحديد مدى زمنى محدد وسريع لاستعادة الديمقراطية، والأكيد أنها نست هذا المطلب بعد أن رأت الاتجاهات السائدة فى الشارع السياسى، وستخشى أن تؤدى انتخابات حرة إلى تشكيل حكومة ملتزمة بموقف انتخابى راديكالى ضدها.

لقد بددت الولايات المتحدة فرصة تاريخية،

عندما انتصرت فى الحرب الباردة الدولية، وكان العالم ينتظر منها غير ما فعلته، ولكن لم يجد فرقا بينها وبين دولة شمولية تصعد إلى القمة الدولية ولم تمض سنوات حتى دفعها الارهاب إلى أن تمضى فى الطريق نفسه بسرعة أكبر واندفاع أشد لتخسر نفسها وحرية مجتمعها هذه المرة بعد أن فقدت ثقة وحب غيرها وكسبت كراهيتهم بامتياز!

٢- هوان الحرية وثانويتها:

لعل الأهم من إصدار التشريعات المقيدة للحرية بدرجة أو بأخرى هو الترحيب الشعبى بها والاستعداد الطوعى للتضحية بحرية الانسان من أجل حاجة أخرى يجدها آكثر إلحاحا. فقد دفعت صدمة ١١ سبتمبر ٢٠٠١ الشعب الأمريكى إلى إعطاء أولوية للأمن والاستعداد للتخلى عن الحرية، ولا تدرك الشعوب فى مثل هذه الظروف أى جرم ترتكبه فى حق نفسها عندما تنساق وراء مشاعر فياضة تعطل العقل وتشل التفكير وهذا ما فعلته شعوب عربية صفقت لحكامها المستبدين عندما دغدغوا مشاعرها عبر خطب وشعارات حماسية ضد أعدائها، فكان أن خسرت الصراع ضد هؤلاء الأعداء وفقدت حريتها فى آن معا.

وعندما يحدث ذلك فى الولايات المتحدة تحديدا، يستدعى تأملا يتجاوز السياسة والاختلاف بين النظم السياسية وينفذ ليس فقط إلى المجتمع بل أيضا إلى الطبيعة البشرية. فأمريكا هى الدولة الوحيدة فى عالمنا التى نشأت ديمقراطية يتمتع مواطنوها بالحريات العامة التى ناضل باقى شعوب الأرض، أو بالأحرى فئات فى هذه الشعوب ، طويلا من أجل الظفر بها.

فكان تاريخ البشرية، فى أحد أوجهه، بحثا عن الحرية وكفاحا ضد الاستبداد، وينطبق ذلك على أوروبا التى حقق كفاح الباحثين عن الحرية فيها قدرا كبيرا من النجاح كما على غيرها من قارات ومناطق العالم.

ولكن الأمريكيين لم يمروا بهذه المراحل فى تاريخهم القصير، إذ بدأوا من النقطة التى وصل إليها الأوروبيون فى عصر نهضتهم الذى كانت حرية الانسان الفرد أحد أبرز عناوينه.

كما أنهم الشعب الوحيد الذى عرف ديمقراطية فى حياته الاجتماعية كما السياسية، وهى

ديمقراطية تلف المجتمع بأسره وتبدأ من أصغر وحدة محلية فى كل ولاية من الولايات المتحدة.

ولذلك فالمفترض أن تكون الحرية جزءا من تكوينهم الاجتماعى وطابعهم القومى وليس فقط أساسا لنظامهم السياسى.

ومع ذلك تصرف كثير منهم كما لو كانت الحرية بالنسبة إليهم ترفا يجوز الاستغناء عنه عند الضرورة ويمكن التضحية به من أجل أمر أكثر أهمية، وهذا هو ما ينبغى أن يستوقفنا أكثر من اتجاه السلطات إلى إصدار تشريعات تمنح أجهزة الأمن صلاحيات لا سابق لها.

فمن سمات الدولة - أى دولة - أنها تميل إلى ضبط حركة المجتمع على إيقاع معين تراه نخبة الحكم هو الأفضل ولكن الذى يمنعها فى البلاد الديمقراطية هو وجود رأى عام يكبح هذا الميل، ويفرض بالتالى احترام القواعد التى تحدد العلاقة بين الدولة والمجتمع.

ولذلك صار مستحيلا أن تنتهك الدولة هذه القواعد إلا إذا أصبح هذا الانتهاك مقبولا فى

المجتمع. فقد أبدى الأمريكيون فور وقوع أحداث ١١ سبتمبر استعدادا لقبول تقييد حريتهم ربما بدرجة أعلى مما لجأت إليه إدارة بوش الثانى حتى الآن.

فقد تصرفوا، أولا، مثل أى شعب فى العالم الثالث يشعر بأن الدولة هى أمه التى يلجأ إليها فى تعارض تام مع أحد أهم مبادئ الحرية وهو استقلال الفرد وقدرة المجتمع على إدارة شئونه. وبدلا من أن نرى مساءلة للإدارة وأجهزتها ومحاسبة على الفشل الأمنى الذى حدث وجدنا ارتفاعا مذهلا فى شعبية الرئيس التى تجاوزت التسعين فى المائة، بعد أن كان قد فاز بالكاد قبل شهور قليلة.

وحتى إذا جاز تفسير ذلك بأنه اتجاه مؤقت ناجم عن صدمة هائلة كفيلة بأن تفقد أى إنسان توازنه فكيف نفهم طغيان الهواجس الأمنية التى صورها أرت بوتشوالد فى مقالة ساخرة ولكنها عميقة المغزى نشرتها صحيفة «هيرالد تريبيون» فى أول سبتمبر ٢٠٠١، فقد لاحظ «تحول جميع سكان حينا إلى مرضى مصابين بالخوف من كل من وما حولهم» عبر تعامله معهم على مدى أيام عدة، فهذه السيدة توملت الساكنة قبالته تفتش فى صندوق قمامته بعد

أن ألقى فيه عدد كبيرا من الزجاجات الفارغة الأمر الذى أثار شبهة لديها. وهذا السيد ويلسبرينج آحد جيرانه استبدل كلب شرطة بكلبه القديم وأخذ يجوب به الحى ذهابا وإيابا. ما جاره هارفى فقد طلب إليه آن يلقى نظرة على كيس كان يحمله لدى خروجه من المجمع التجارى لأنه شك فيه.

ويقول بوتشوالد ساخرا فى النهاية إنه لا يستطيع أن ينجو بنفسه من الخوف المرضى فى مثل هذه الأجواء، ولذلك فكر فى شراء ميكروفون يستطيع التقاط ما يقوله جيرانهم فى غرف نومهم!

فإذا كان هذا كله حدث لشعب مفطور على الحرية، فما بالنا بغيره فى كوكبنا الذى ظفرت أقلية من سكانه بحريتهم كاملة أو شبه كاملة، بينما تفاوت حظوظ الباقين.

فهل يعنى ذلك أن الحرية مطلب ثانوى للإنسان يستطيع الاستغناء عنه طواعية حين يحصل عليه أو يصبح قريبا منه. مثلما حرم منه على مدى آلاف السنين منذ أن عاش البشر فى جماعات تحكمها سلطة تحتكر استخدام القوة المادية وتحدد للإنسان المسموح له والممنوع عليه؟

فإذا كانت الإجابة بالإيجاب فلابد أن يترتب على ذلك مراجعة القراءة الليبرالية لتاريخ البشرية والتى يمكنه تلخيصها فى أن الانسان أراد التضحية بجزء فقط من الحرية التى كانت له فى فجر التاريخ عندما اضطر إلى العيش ضمن جماعة توفر له الأمن والحماية، ولكنه أرغم على التخلى عن حريته كاملة عندما نشأت السلطة المنوط بها تحقيق الأمن فصادرت كل حرية.

ومؤدى هذه القراءة أن الإنسان فقد حريته فى فجر تاريخه قسرا وعنوة، لأنه لم يتخل طواعية إلا عن جزء منها هو الذى تلزم التضحية به لإيجاد مجتمع تحكمه سلطة تنظم العلاقات بين أعضائه.

غير أن ما حدث فى أمريكا وبعض الدول الأوروبية بعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ يدفع إلى مراجعة هذه القراءة، والتساؤل عما إذا كان الانسان قد تخلى عن حريته كلها طواعية هربا من حياة الغابة التى يفتك فيها أى قوى بأى ضعيف، أم خوفا من الفوضى التى تعيده إلى مثل هذه الحياة إذا غابت السلطة التى تصير مقبولة حتى إذا كانت موغلة فى الاستبداد؟

وكثيرة هى الوقائع التاريخية التى توضح ذلك، ومنها مثلا توسل ممثلى آهل موسكو إلى القيصر إيفان الرهيب أن يعود إلى قصره عام ١٥٦٥ ويحكم كما يشاء عندما غادره إلى قرية قصية وترك البلاد فى حال فوضى اشتدت معاناة الناس خلالها رغم آنها لم تستمر إلا أياما معدودات، وعندما عاد ليحكم الأغلال حول أعناق شعبه كانت عودته يوم عيد.

فالمتفق عليه فى التاريخ آن البشر واجهوا خيارا- لا نعرف مدى صعوبته بالنسبة إليهم- بين نار الفوضى وجحيم الاستبداد، فاختاروا الأخير، ولكن المختلف عليه هو تكييف هذا الاختيار وهل تم قسرا أم طواعية، وتقدم أمريكا بعد ١١ سبتمبر خبرة جديدة لا تدعم القراءة الليبرالية المتفاءلة بمستقبل الحرية انطلاقا من أن خضوع الانسان للاستبداد كان قسريا فى الجانب الأكبر منه.

فها هم بشر أحرار يتخلون طواعية عن جانب جديد من حريتهم ابتغاء الأمن. وقد يقال هنا إنهم لا يتخلون عن جزء كبير من الحرية ولا يختارون الاستبداد وهذا صحيح، ولكنهم فى الوقت نفسه لا

يواجـهـون نار الفـوضـى التى فـرضـت على الانســان الأول أن يتـخلى عن حـريتـه كلهـا ويقـبل الاسـتـبـداد آخذا بمعادلة بسيطة «فى الفوضى وحياة الغابة آنا هـالك لا مـحــالـة، ولكن فـى ظل الاســتــبــداد يكون هـلاكى محتملا وليس أكيدا».

ولكن يظل القاسم المشترك بين الانسان فى فجر التـاريخ وفـى زمننا هـو هذا الاسـتـعـداد للتـخلى عن الحـرية من أجل حـاجـة يراهـا أكثـر آهمية وإلحـاحـا. ولعل فـى هذا دليـلا آخـر على أننا لم نصل إلى نهـاية التاريخ بل ربما مازلنا فى بدايته.

الفصل الثانى

موقع شبكة بن لادن على خريطة الإسلام

أحد الأمور التى أثارت التباسا فى الحرب التى شنتها الولايات المتحدة ضد الارهاب هو طابع «القاعدة» المتهمة بتدبير أحداث ١١ سبتمبر، والتى توصف عادة بأنها منظمة غير أن هذا الوصف يصعب أن يكون معبرا بدقة عن نوع العلاقة التى تربط بين أعضاء وأنصار «القاعدة» فى عدد كبير من بلاد العالم يصل فى بعض التقديرات إلى أكثر من ٥٠ دولة.

فالمقصود بالمنظمة Organization جماعة من الناس تقوم العلاقة بينهم على أساس هرمى عبر مستويات قد تتدرج من أسفل إلى أعلى أو تكون مرتبة من أعلى إلى أسفل، وفقا لمدى ديمقراطيتها.

ولكن بغض النظر عما إذا كانت المنظمة محكومة

بالضرورة من أعلى وذات طابع أوليجاركى، كما أثبت عالم الاجتماع الايطالى المشهور روبرتو ميشلز منذ حوالى ٩٠ عاما، أو كانت فيها فرصة للاتصال من أسفل إلى أعلى كما يرى آخرون، فهناك هرم تنظيمى محدد بشكل صارم فى إطار يتسم عادة بالمركزية.

ولا يمكن أن يكون هذا هو حال «القاعدة» التى تختبئ قيادتها منذ سنوات فى مكان قصى ،ويصعب الاتصال معها بسبب ندرة استخدام الأجهزة الحديثة التى ترسل موجات يمكن أن تكشف مكان وجودها ، ولذلك يستحيل أن تتم إدارة العمل فى مثل هذه الظروف بطريقة مركزية وإلا تعطل كل شئ.

أولا: القاعدة شبكة وليست تنظيما:

ولكن استبعاد شكل المنظمة بالمعنى الدقيق لا يعنى عدم وجود علاقات تنظيمية أكثر مرونة من خلال شكلين آخرين يحددان طبيعة «القاعدة» وهما الجبهة Front والشبكة Network.

فالجبهة هى نوع من العلاقة الأقل مركزية وتضم عادة منظمات مستقلة، ولكنها تتفق على خط أو برنامج عام، والشبكة هى أيضا نوع من العلاقة التى

تتسم بطابع فضفاض، وتعتبر أكثر سيولة وتربط بين منظمات وكذلك أفراد قد لا تكون هناك صلة مباشرة بين بعضهم والبعض الآخر.

وتبدو «القاعدة» أقرب ما تكون إلى شبكة فضفاضة تقترب أحيانا، أو فى بعض جوانبها. لأن تكون مظلة وخلايا متنوعة لا يربط بينها أكثر من الولاء لأسامة بن لادن وخطه العام، ولكن هذه الشبكة- المظلة تستند على حلقة ضيقة تحيط بـ: بن لادن فى أفغانستان.

وربما تكون هذه الحلقة هى التى دفعت إلى الاعتقاد فى وجود منظمة، غير أن هذه الحلقة الحديدية كانت تقوم بوظيفتين أساسيتين: الأولى هى التخطيط العام الذى يحدد خطوطا رئيسية عامة للحركة والفعل أكثر مما تعنى بالتفاصيل الصغيرة.

والثانية هى تدريب الأشخاص الذين يصلون إلى أفغانستان سواء المنتمين إلى منظمات معينة أو غير المنتمين، ثم إعادة إرسالهم إلى بلادهم أو إلى بلاد أخرى.

وكان أبرز عناصر هذه الحلقة الضيقة يشكلون مجلس شورى يتابع هاتين المهمتين الأساسيتين،

إضافة إلى مهمات أخرى إدارية وإعلامية وأخرى متعلقة بالفتاوى.

ومن الطبيعى أن تكون هناك مع هذه الحلقة قوة حراسة عالية التدريب، أما تفاصيل العمليات وخططها الميدانية فهى فى معظم الأحيان من اختصاص المجموعات التى تقوم بالتنفيذ. ولذلك فالأرجح أن التحقيقات الأمريكية فى عملية ١١ سبتمبر قد تسير فى الطريق الخطأ إذا بنيت على فرضية أن أبرز عناصر الحلقة الضيقة «الظواهرى وأبوحفص وأبوزبيدة» هم الذين خططوا لها. ويدل بعض ما نشر عن هذه التحقيقات أن المحققين يدركون نقطة الضعف الأساسية فى هذه الفرضية، وهى أن أيا من هؤلاء لم يسافر إلى الولايات المتحدة وفق مقتضيات التخطيط الميدانى، ولذلك تبدو الفرضية الأخرى المطروحة أيضا أقوى وهى التى تفترض أن التخطيط الأساسى تم فى هامبورج التى انطلق منها أربعة من منفذى العملية.

والملاحظ أنه عندما تم استجواب الفرنسى الجزائرى الأصل جمال بقال، الذى سلمته دولة الإمارات إلى باريس بشأن عملية أخرى لم يتم

تنفيذها أوضح أن تلقى تكليفا فى مارس ٢٠٠١ من قيادة «القاعدة» لضرب أهداف أمريكية فى باريس فى فترة غايتها ربيع عام ٢٠٠٢، ويعنى ذلك أنه تلقى تكليفا عاما وتركت له مهمتا التخطيط والتنفيذ على مدى فترة قد تزيد على عام.

وهذا يؤكد الطابع اللامركزى للعمل فى «القاعدة» التى تركز دور قائدها والحلقة الضيقة حوله فى تحديد اتجاهات عامة بالأساس، ولذلك فلم يكن هناك مبرر لقلق مسئولين أمريكيين من إمكانية أن تتضمن بيانات «القاعدة» التى بثتها قناة «الجزيرة» الفضائية تعليمات مشفرة لتنفيذ عمليات جديدة بسبب هذا الطابع اللامركزى ولعاملين اضافيين: أولهما أن الإعداد لعمليات كبيرة يحتاج إلى وقت طويل ولا يتم عبر آزرار سحرية. وثانيهما أن طريقة عمل «القاعدة» هى إعطاء تكليفات عدة فى الوقت نفسه، ولذلك كانت هناك تكليفات تم تحديدها بالفعل قبل تنفيذ عملية ١١ سبتمبر، ونشرت مصادر آمريكية وأوروبية آنه تم إحباط أربع عمليات فى الأيام التالية لتلك العملية.

وحتى التمويل كان يتم بشكل لا مركزى آيضا عبر

مسئولين ماليين فى بلاد مختلفة لديهم تفويض يبدو آنه كامل. ومن المفيد هنا الانتباه إلى ما ذكره الجزائرى الأصل بقال من آنه عندما ذهب إلى أفغانستان تلقى من بن لادن ثلاث هدايا، وليس التمويل اللازم للعملية المكلف بها، لأن هناك آلية لا مركزية لهذا التمويل جرى اعتمادها لسببين: أولهما عملى يتعلق بصعوبة الاحتفاظ بكمية كبيرة من الأموال فى أفغانستان، ومحاذير إجراء عمليات التحويل منها إلى بلاد آخرى والعكس، فالأضمن أن يحدث ذلك بعيدا عن مركز القاعدة، وقد أصبح معروفا آن أحد المتهمين فى عملية ١١ سبتمبر قام فى اليوم السابق لتنفيذها بتحويل ١٥ ألف دولار إلى المسئول المالى المختص عبر أحد بنوك دولة الإمارات وهو المبلغ الذى يعتقد أنه بقى لديه من التمويل الخاص بهذه العملية. والسبب الثانى قانونى، وهو إبعاد بن لادن ومساعديه الأساسيين عن دائرة المسئولية القانونية إذا تم القبض عليهم.

وهذه العلاقة اللامركزية بين الحلقة الضيقة والشبكة المظلة الفضاضة هى الآلية الأكثر ملاءمة لعمل «القاعدة» وربما لهذا السبب لم يتابع بن لادن

بناء «الجبهة الإسلامية العالمية لقتال اليهود والصليبيين» التى أعلن تأسيسها فى فبراير ١٩٩٨ بمشاركة جناح من منظمة الجهاد المصرية وجمعية العلماء وحركة الأنصار الباكستانيين وحركة الجهاد فى بنجلاديش فليست هذه إلا أقل من ضعف عدد المنظمات ذات الصلة مع «القاعدة»، فضلا عن أنها لا تضم غير منظمة عربية واحدة. إذ رفضت «الجماعة الاسلامية» المصرية الانضمام إليها رغم أن أحد قادتها فى الخارج وقع البيان التأسيسى.

والأرجح أن بن لادن أدرك أن الجبهة ليست هى الشكل التنظيمى الذى يناسب مهمات «القاعدة»، لأنها تقيد القيادة بإجراء اتصالات منتظمة مع الأعضاء واطلاعهم على الخطط التى يتم إعدادها. وهذا قيد معطل للحركة وينطوى على خطر إفشاء أسرار عمليات يحتاج تنفيذها إلى إعداد طويل. ولا يعرف عنها إلا المجموعة المكلفة بها، فضلا عن أن الطابع اللامركزى لهذه العمليات يجعل القيادة نفسها غير مطلعة على تفاصيلها فى كثير من الأحيان.

كما أن وجود جبهة محددة العضوية يؤدى إلى تحميل أعضائها فى بلد ما المسئولية عن عمليات لا

صلة لهم بها على نحو يمثل ضررا ولا يحقق فائدة ولذلك فالأرجح آن بن لادن وصل عبر التجربة إلى اقتناع بأن الشكل التنظيمى الملائم هو الذى يتسم بطابع فضفاض وبدرجة عالية من اللامركزية فى العلاقة بين المركز، حيث توجد الحلقة الضيقة وأعضاء الشبكة- المظلة الذين يتفاوت ارتباطهم بها أشد التفاوت.

فهى تضم عدة أنواع من الأعضاء هناك- أولا- منظمات مختلفة فى اتجاهاتها، بعضها عربى يلعب «الأفغان العرب» دورا أساسيا فيها، مثل «الجماعة السلفية للدعوة والقتال» و«الجماعة الاسلامية المسلحة» بالجزائر وجيش عدن الاسلامى «اليمن» و«عصبة الأنصار» فى لبنان و«الجماعة الليبية المقاتلة» و«جند الاسلام» فى كردستان بالعراق، وتعرف هناك باسم «طالبان الكردية»»، وبعض المنظمات المرتبطة بالشكل غير عربى مثل جماعة «أبوسياف بالفلبين، و «الحركة الاسلامية» فى أوزبكستان وحزب «النهضة» فى طاجيكستان.

ولا تقوم هذه المنظمات بدور مباشر فى عمليات «القاعدة»، وإنما قد يختار أعضاء فيها للعمل ضمن

مجموعات مستقلة عن منظمتهم، وقد يكلف بعضها بأشكال مختلفة من المعاونة. فالعمليات تقوم بها مجموعات أو خلايا جيدة التنظيم مثل تلك المتهمة بتنفيذ عملية ١١ سبتمبر. وقد ثبت من التحقيقات أنها مجموعة واحدة وليست أربعا بخلاف ما كان معتقدا فى البداية.

وهناك فضلا عن المنظمات والمجموعات الصغيرة والخلايا أفراد من نوعين: بعضهم إداريون وماليون غير معروفين لأى جهاز أمنى، ومهمتهم المتابعة والتمويل والتنسيق والاتصال، وبعضهم الآخر «ارهابيون نائمون» تلقوا التدريب والشحن المعنوى وتركوا فى مواقعهم يمارسون أعمالا عادية إلى أن يأتيهم تكليف بمهمة ما، وبعض هؤلاء تتكون منهم مجموعات وخلايا يعهد إليها بتخطيط وتنفيذ عمليات معينة.

وهذا الطابع الذى تتسم به العلاقات التنظيمية فى «القاعدة» هو أحد أهم عوامل نجاحها فى أن تمثل تحديا كبيرا لدولة عظمى بل ولنظام عالمى فى مجمله، فهو يقلص إمكانات التعرض للاختراقات الأمنية التى تعتبر أهم مدخل للعصف بالمنظمات

السرية بمختلف أنواعها، كما أنه طابع ملائم تماما لعمليات «القاعدة» وأهدافها.

غير أن مكمن التحدى الأهم هو أن هذه اللامركزية تجعل احتمال استمرار «القاعدة» ممكنا حتى بعد أن ضربت قيادتها فى أفغانستان.

ثانيا: خطاب القاعدة تكفيرى أكثر منه جهادى:

ظهر خطاب «القاعدة» للمرة الأولى عبر الشرائط التى بثتها قناة «الجزيرة» لأسامة بن لادن وأيمن الظواهرى فى قلب أزمة دولية كبرى وفى مستهل حرب ضارية ولذلك تركز الاهتمام على بضع عبارات أو حتى كلمات لا يمكن فهم مغزاها ودلالاتها دون قراءتها فى السياق العام لهذا الخطاب.

والعنصر الأول فى تحليل مثل هذا الخطاب هو وضعه فى موقعه على خريطة الاتجاهات الأصولية التى تؤمن باستخدام القوة والعنف سبيلا إلى التغيير، فقد شاع عن «القاعدة» أنها تنطلق من ركائز جهادية، وخصوصا بعد أن التحق بها قادة تنظيمات تستند إلى هذه الركائز.

غير أن قراءة خطابها تدل على أنها تنطلق من

أفكار أقرب ما تكون إلى ما أفرزته جماعات التفكير والاعتزال التى كانت آولاها «جماعة المسلمين» التى عرفت إعلاميا باسم «التكفير والهجرة» فى مصر فى منتصف السبعينيات.

وفضلا عن آن جانبا من سلوك قادة «القاعدة» يدعم هذا الاستنتاج ففى خطابها ما يدل عليه بشكل مباشر عند الحديث عن «الفئة التى خرجت تفر بدينها إلى الله سبحانه وتعالى تأبى أن تعطى المدنية فى دينها»، وكذلك فى هذه الإشارة: «اجتمعت آمم الكفر على فئة المسلمين المجاهدين المرابطين» فقد تم استخدام كلمة «أمم» قصدا لتشمل الأمة الاسلامية المحكوم هنا بكفرها مثل غيرها إلا فئة صغيرة منها هى «الفئة الناجية» التى تمثل جوهر معتقد أهل التكفير والاعتزال.

ولذلك يصبح طبيعيا أن يتجه خطاب «القاعدة» إلى توسيع نطاق دار الكفر لتشمل العالم كله تقريبا، كما يتضح من أى قراءة متأملة لهذا الخطاب، ولا يقود ذلك إلا إلى نزعة انتحارية لا صلة لها بالاستشهاد فى سبيل الله، فعندما يعتزل الانسان فى موقع قصى معتقدا فى أنه هو وحده الحق وأن

الجـمـيـع على بـاطل، لابد أن يزداد انحـراف تفكيـره، وهو الانحـراف الذى يبدأ عند الاعتقـاد فى امـتلاك الحق والحقيقة.

وهذا الاعتزال يدعم أيضا الميل إلى الانتحار الذى يبتعد فى هذه الحال عن المعنى الدينى المتضمن فى الاستشهـاد، كمـا أن الانتحـار هنا ليس ذاتيـا فقط بهدف نيل الشهادة بل عـامـا للأمـة كلهـا ومـؤديا إلى نحـرهـا، كـمـا يتضح من القـول: «أهون علينا أن تفنى هذه الأمـة عن بكرة أبيهـا .. أهون علينا من أن نرى المسجد الأقصى يهدم أو نرى فلسطين تهود ويطرد منها أهلها».

ولا يحتـاج الأمـر إلا إلى قـدر يسـيـر من المنطق لإدراك أن أصحاب هذا الخطاب يصنعون المقدمات التى تؤدى إلى النتيجة التى يحـذرون منهـا، فـإفناء الأمـة لن يحـمى المسـجـد الأقـصى بل يجـعل هدمـه أكيدا، فعندما تفنى الأمة إذا تبنت هذا الخطاب لن يبـقى من يدافع عن مـقـدسـاتهـا، كـمـا أن إفناء الفلسطينين لن يحقق نصـرا، بل سـينصـر الصـهـاينة الذين لن يبقى أحد يقاومهم.

ولـذلك فـإن طرد الفلسطينيـين أقل سـوءا من

نصيحة «القاعدة» لهم بالفناء. فالمطرود سيجاهد من أجل العودة وهذا هو ما يحدث منذ أكثر من نصف قرن.

وهذا مثال واحد لما يمكن آن تقود «القاعدة» الأمة إليه من جنون لا يمكن أن نطمح فى ظله للارتقاء إلى أى قمة.

وكثيرة هى أوجه الشبه بين خطاب «القاعدة» هذا والاتجاه الذى يكفر الدولة والمجتمع معا ويوجب الاعتزال فى الجبال والكهوف والصحارى تمهيدا لمرحلة «التمكين».

ولكن ربما لم تكن إلا مصادفة تلك التى جعلت قادة «القاعدة» يعتزلون فى جبال وكهوف، مثلما دعا رواد فكر التكفير والاعتزال، ولكنها مصادفة ذات مغزى لأنه لا يمكن الاعتزال إلا خارج العالم.

وعندما عبر خطاب «القاعدة» حدود الفكر الجهادى واستقر فى كهوف الاعتزال، فقد غادر فى الوقت نفسه دار الاسلام مخالفا الأمر الإلهى بعدم قتل نفس بغير الحق، بل آكثر من ذلك يتضمن هذا الخطاب اشمئزازا شديدا من أى تحسر على قتلى

أحداث ١١ سبتمبر الذين اعتبرهم «قتلة» دون وجه حق، لأنه لا يجوز تحمل مواطن فى آى بلد سوءات حكومته مهما تكن وراى الخطاب المذكور فى من يأخذون بتعاليم الإسلام التى تحرم القتل بغير الحق منافقين يتحسرون على «قتلة» لا على قتلى لم يقترفوا ذنبا. وقال «إشرأب النفاق برأسه يتحسر على هؤلاء القتلة الذين عبثوا بدماء وأعراض ومقدسات المسلمين».

والأخطر من ذلك هو إباحة دماء سبعة ملايين مسلم لمجرد آنهم يعيشون فى الولايات المتحدة، فعندما توعد أمريكا، لم يهدد حكومتها أو جيشها فقط بل خص بالذكر «ومن يعيش فى آمريكا» ومن بينهم ملايين المسلمين الذين يجاهد بعضهم الآن جهادا حقيقيا من أجل إزالة آثار الكارثة التى ترتبت على آحداث ١١ سبتمبر. وهم لا يجاهدون فقط لحماية أنفسهم وذويهم من أهلنا هناك، ولكن آيضا لاستعادة قوة الدفع التى كانت منظمات إسلامية أمريكية قد خلفتها فى السنوات القليلة الآخيرة دفاعا عن قضايا العالم الإسلامى وفى مقدمتها قضية فلسطين التى لم يفعل قادة «القاعدة» لها شيئا البتة.

فمـا أبعـد خطابهم عن الفكر الإسـلامى، بما فى ذلك الاتجاه الجهادى الأكثر تشددا فيه. وما أقربه إلى الاتجاه التكفيرى الذى لا يتورع أتباعه عن ذبح بسطاء المسلمين المتدينين بفطرتهم، كما فعلت «الجماعة الإسلامية المسلحة» مثلا فى الجزائر. وقد بدأ آسامة بن لادن فى المقابلة مع صحيفة «داون» الباكستانية فى أول نوفمبر ٢٠٠١، معبرا عن هذا الاتجاه عندما أفتى بجواز قتل الصبية أو الأطفال الذين تجاوزوا الثالثة عشرة من عمرهم. فما قاله فى هذه المقابلة هو امتداد لفتوى مفتى الجماعة الإسلامية المسلمة فى الجزائر عندما أجاز قتل النساء والأطفال، فى الوقت الذى كان مجرمو جماعته يذبحون الجزائريين المسلمين كل يوم بمن فيهم أطفال ونساء.

وقد استفزت هذه الفتوى محمد مصطفى المقرئ أحد قادة «الجماعة الاسلامية» المصرية فكتب بحثا عميقا فى الرد عليها ونشره فى كتاب بالغ الأهمية صدر فى لندن تحت عنوان «حكم قتل المدنيين فى الشريعة الإسلامية».

وأثبت المقرئ أن هذه الفتوى لا آساس لها فى

الاسلام، وأنها تنطلق بالتالى من موقف غير إسلامى. وعندما يكون هذا هو رأى أحد أكثر الإسلاميين الجهاديين تشددا يصبح من الصعب المزايدة عليه، فهو يعبر عن الاتجاه الجهادى الذى يجوز اعتباره الحد الأقصى فى فكر الاسلام السياسى والذى لا مزيد عليه، ويعنى ذلك بالتالى أنه من زاد عليه فقد تجاوز هذا الفكر وأصبح خارج نطاق الإسلام السياسى.

وهذا هو حال بن لادن ومن معه الآن إما علاقتهم بالإسلام كعقيدة فهذا أمر بينهم وبين خالقهم الذى يعرف وحدة حقيقة نواياهم.

ولكن ما نعرفه نحن هو أنهم أساءوا إلى الاسلام بأعمالهم وأقوالهم وعلى سبيل القصد ومع سبق الإصرار خذ مثلا دفاع بن لادن، فى المقابلة نفسها عن قتل مسلمين فى أحداث ١١ سبتمبر وتبريره ذلك بأنه «حسب الشريعة يجب ألا يعيش المسلمون فترة طويلة فى بلاد الكفار».

وبالقطع ليست هذه شريعة الإسلام. لأن رب العالمين يخبرنا أنه خلق الناس شعوبا مختلفة ليتعارفوا ومن الطبيعى أن يترتب على ذلك أن يعيش مسلمون فى بلاد

غير المسلمين ليس فقط لهذا السبب ولا لطلب العلم كما أوصاهم نبيهم عليه الصلاة والسلام، ولكن أيضا من آجل الدعوة إلى الاسلام والدفاع عن قضايا ومصالح المسلمين. وفى البلاد التى تتيح نظمها تكوين جماعات ضغط للتأثير على صنع القرار يستطيع المسلمون أن ينشطوا سعيا إلى هذا التأثير.

وكان بعض المنظمات الإسلامية فى الولايات المتحدة قد حقق تقدما فى هذا الاتجاه خلال السنوات الأخيرة، وأثار ذلك قلق اللوبى الصهيونى القوى الذى كان تأثيره هو العامل الأول وراء انحياز أمريكا لإسرائيل، وخصوصا بعد أن آثبتت المنظمات الإسلامية وجودها فى الانتخابات الأمريكية الأخيرة.

وفى الوقت الذى كان اليهود يبحثون عن وسيلة لضرب المنظمات الاسلامية ومنعها من بناء لوبى يواجههم وينافسهم فى التأثير على صنع القرار الأمريكى، جاء بن لادن ليطالب المسلمين بالعودة «من بلاد الكفار» وتركها لليهود يوجهون سياستها ضدنا.

ولعل أغرب ما قرأته وسمعته فى مجال تحديد الأسس الفكرية لأسامة بن لادن وشبكته «القاعدة» هو أنه انطلق من موقف سلفى لمجرد أنه نشأ فى

مـوطن الوهابيـة وتأثر بهـا، وهذا خطآ فـادح لأن السلفيـة آوسع بكثير جدا من الوهابية، فضـلا عن آن ميراثها شديد التنوع كان جزء منه مصدرا للنهضة فى الفكر الاسـلامى خـلال القـرنين الأخيـرين، وإذا كـان أصل السلفيـة يرجع إلى ابن تيـميـة فى القـرن الرابع عـشـر الميـلادى فـهـو يعـود أيضـا إلى الاتجـاهات الاصلاحية فى التصـوف الاسلامى فى القـرن السـابع عشـر وإلى تعـاليم محـمـد بن عـبدالوهاب فى القـرن الثـامن عـشـر. أمـا امـتـدادات السلفـيـة فـهى تتنوع كشجـرة وارفة متنوعة فى طرحها من الإمامين محمد عـبده ومـحـمـد رشـيـد رضـا فـى مـصـر إلى جـمـعـيـة العلماء فى الجـزائر، ومن ظافر الفـارسى فى دمـشق إلى الشـيخ بن عـاشـور فى تـونس وعـلال الفـاسـى فى المغرب، فـالقاسم المشترك الأعظم بين هؤلاء جميعهم على تنوعـهم هو إعـادة التـأكـيـد على أولوية النص الإسـلامى التـأسـيسـى آى القـرآن والحـديث وتحـقـيق التوازن بين النقل «أو الايمان» والعقل.

ولذلك فـإن النظر إلى بن لادن باعـتـبـاره سلفى التفكير ليس إلا تبسيطا مخلا، مثله مثل الاعتقاد فى أن حـركة «طالبـان» سلفية، فى حين أنها نتـاج مدرسـة

رافضة للسلفية هى ما يطلق عليها «المدرسة الديوبندية» ذات الأصول الهندية التى كان الهدف من تأسيسها فى القرن التاسع عشر هو حماية الميراث الدينى التقليدى الحنفى المذهب فى مواجهة الاحتلال البريطانى واتجاهات التجديد السلفى فى آن معا.

ثالثا: بن لادن.. والحركات الإسلامية فى مصر

كيف يمكننا فهم إساءة بعض قادة الحركات الإسلامية قراءة مغزى ظاهرة بن لادن، وعجز بعض أعضائها وخصوصا فى الجامعات عن التمييز بين من يعمل لإعلاء شأن الاسلام ومن يخدم أعداءه رافعا شعاراته كذبا وزورا؟

يجوز وضع هؤلاء ضمن من نال منهم الاحباط إلى حد أن أعمى عيونهم فصاروا مستعدين لأن يهللوا لأى كان إذا نجح فى إثارةمشاعرهم. فإذ بهم لا يفترقون عن الذين تمكن مدعى الغناء والفن شعبان عبدالرحيم من نيل إعجابهم بعد أن قام بتعبئة شريط كاسيت بكلام محفور فى قلوبنا ولا نحتاج إلى من يتاجر فيه ليملأ جيوبه ذهبا.

غير أن الاحباط، وقد اشتد على كثير منا فعل

فعله فيهم فتخيلوا فى أحلام يقظتهم آن شعبان هذا هو البطل الذى ينتظرونه. فالثقافة السائدة عندنا تجرد الانسان الفرد من قيمته فلا يثق فى نفسه وقدراته ويبقى فى انتظار من يحقق له أحلامه وعندما تجتمع هذه الثقافة مع ميراث القهر السلطوى فى نصف القرن الأخير وما أدى إليه من انصراف الناس عن الحياة العامة لخوف أو ليأس أو كليهما، لا يكون غريبا أن يقبع غالبية المصريين فى انتظار البطل الذى سيحقق آمالهم بدلا من أن يبحث كل منهم فى داخله عن جزء من هذا البطل ولو كان متناهيا فى الصغر.

وإذا كانت هذه الخلفية البائسة كافية لتحويل شخص اخترع نوعا جديدا من مقاولات الفن إلى بطل لمجرد أنه قام بتعبئة شريط وهو جالس فى مكانه، فالأجدر بها أن تجعل الرجل الذى يقوم بأعمال مقاولات الارهاب أكثر تعبيرا عن البطولة.

فقد ترك أسامة بن لادن مقاولات البناء والتشييد ولكنه لم يتخل عن عالم المقاولات، وإنما برع فى نوع آخر منه هو مقاولات الارهاب فقد أصبح من موقعه فى السودان ثم أفغانستان كبير مقاولين يتولى توريد

شباب مغسولة عقولهم ومنومين عقائديا للقيام بأعمال عنف بدعوى إنقاذ الاسلام ومحاربة أعدائه ولو كان كل ما آذنب فيه هو التضحية بهؤلاء الشبان المستعدين لعمل أى شىء من آجل دينهم لكبر ذنبه عند الله، لآنه حرم الاسلام وآمته من جهاد حقيقى كان فى إمكانهم آن يخوضوه على أرض فلسطين مثلا أو فى غيرها من آراضى المسلمين الخاضعة للاحتلال فى كشمير وشيشينيا وغيرها.

وهذا هو ما يقوله مسلمون بسطاء ولكنهم آنقياء يعرفون حقيقة دينهم يسألون أما كانت فلسطين أجدر وأقرب فى الوقت الذى يتعرض أهلها للقتل والحصار على أيدى الصهاينة؟ ولماذا لم يوجه ضربته ضد هؤلاء الذين يسومون أهلنا العذاب، بدلا من أن يستهدف مدنيين أبرياء لا ذنب لهم ومن بينهم نحو سبعمائة مسلم بين ضحايا مركز التجارة العالمى؟ ألم تكن عملية بهذه الضخامة كفيلة ببث الرعب فى قلوب الإسرائيليين وزيادة الهجرة العكسية من فلسطين التاريخية، فيكون هذا مكسبا استراتيجيا بدلا من إتاحة الفرصة للولايات المتحدة لزيادة نفوذها بعد أن وقف العالم كله تقريبا معها من مشارق الأرض إلى

مغاربها؟ هذه الأسئلة وغيرها طرحها المصريون الأكثر تدينا وإيمانا بدينهم والأوفر معرفة بحكم الشريعة الاسلامية فيمن يقتل نفسا بغير نفس أو فساد فى الأرض أو بغير الحق، بينما لم تخطر على بال بعض المسلمين الذين ينتسبون إلى الاسلام اسما، أو من لحست أفلام العنف الغربية عقولهم فصاروا يمجدون القوة أيا كانت. أو الذين يعانون توترا شديدا نفسيا أو اجتماعيا بفعل ضغوط الحياة وصعوباتها وشيوع التوتر فى المجتمع، أو من اشتد عليهم الاحباط وتحول يأسا.

ولا غرابة فى أن يكون بين هؤلاء بعض المحسوبين على حركات إسلامية بعضها معروف باعتداله، لأن أى حركة سياسية هى جزء من المجتمع الذى توجد فيه، ومن الطبيعى أن يلحق بها صفوف مختلفة من البشر متفاوتين فى معرفتهم بالإسلام وحتى فى إيمانهم به وفى تأثرهم بالأجواء السلبية المحيطة بهم، وفى قدرتهم على مقاومة الاحباط والتغلب عليه.

ولذلك لا يحسب على هذه الحركة أو تلك أن بعض المنتسبين إليها لم يعرفوا أن ما حدث فى ١١ سبتمبر ٢٠٠١ يعتبر جريمة حرابة وفقا لنصوص

الشرع وقواعد الفقه الاسلامى ولذلك فعندما يركتبها آو يحض عليها شخص يتتسب للإسلام وينصب نفسه حاميا عليه، يكون موقف المسلمين الأنقياء هو إدانته والمطالبة بتقديمه إلى محاكمة عدالة تنزع به العقاب الذى حدده الله سبحانه وتعالى فى قوله: «إنما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله ويسعون فى الأرض فسادا آن يقتلوا أو يصلبوا أو تقطع آيديهم وأرجلهم من خلاف آو ينفوا من الآرض، ذلك لهم خزى فى الدنيا ولهم فى الآخرة عذاب عظيم».(سور المائدة الآية ٣٣)

فإذا كان الله جل وعلا قد حكم على مرتكب جريمة الحرابة بالخزى. فلا يصح آن نضع نحن حوله آكاليل الغار، وإلا خالفنا حكم الله وخرجنا عن شرعه وهذه قاعدة عامة لا يغيرها آنه ارتكب هذه الجريمة فى الولايات المتحدة أو فى غيرها، كما لا يقلل منها أن واشنطن شنت حربا على أفغانستان، كما أن من يقتل فى أمريكا قتل قبلا فى مصر وغيرها من بلاد المسلمين، ولكن حتى بافتراض أنه لم يقتل إلا فى أمريكا فهذه فى حد ذاتها جريمة حرابة لأن القتلى مدنيون أبرياء فضلا عن أن بينهم مئات

المسلمين، فالإسلام لا يعرف ازدواجا فى أحكامه، ولا يكيل بمكيالين حتى إذا كان خصومه يفعلون ذلك، وليس من أهل الإسلام من يفعل مثلهم.

فالقضية إذن واضحة الوضوح كله، ومع ذلك فإن جاز ألا يفهم ذلك بعض من عامة الناس الذين لا يعرفون أحكام الاسلام أو يقدسون أى قوة أو يعانون توترا شديدا أو تمكن منهم الاحباط. فلا يصح أن يقف معهم فى الموقع نفسه من ينتسبون إلى حركات إسلامية حتى إذاكانت متشددة، فنحن نعرف أن القسم الأكبر نسبيا فى «تنظيم الجهاد» رفض موقف أيمن الظواهرى عندما التحق بأسامة بن لادن، كما رفض ذلك قادة «الجماعة الاسلامية» الذين نقدر لهم مبادرتهم بوقف العنف. وندعو إلى مصالحة تاريخية معهم بعد أن ثبت صدقهم على مدى أكثر من أربع سنوات، وكان لهم موقف مشهود ضد أحد قادة جماعتهم فى الخارج عندما وقع على إعلان تأسيس ما أطلق عليه الجبهة العالمية لقتال اليهود والصليبيين، والذى لم يجد بن لادن من ينضم إليه فيه إلا ثلاثة تنظيمات باكستانية وبنجلاديشية وجزء صغير من تنظيم مصرى «الجهاد».

أما جماعة الإخوان المسلمين فهى أبعد ما تكون عن أساليب بن لادن وأمثاله، وإذا كان المنتسبون إليها من الطلاب اختلط الأمر عليهم، فجل من لا يخطئ . ولا ننسى أن احتمالات الخطأ تزداد عندما تكون المشاعر جياشة، وحين يتسم الموقف بالتعقيد .. وليس أكثر تعقيدا فى الواقع من الموقف الذى صنعته أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١، وترتب عليه حرب لا يمكن قبولها، حتى إذا كانت حكومة طالبان المتوحشة قد قتلت من الأفغان أضعاف أضعاف شهداء القصف الأمريكى وأساءت إلى الإسلام وخلقت فتنة بين السنة والشيعة، أى فعلت ما لا طاقة لأعدى أعداء الإسلام به.

ولكن مهما حدث من خلط والتباس فالواقع يؤكد أن الحركات الاسلامية فى مصر حققت تقدما ملموسا فى مواقفها ورؤاها على نحو يزيد الفجوة بينها وبين بن لادن الذى أخذ يتراجع فكريا إلى أن وقع فى أسر مقولات التكفير والاعتزال التى لم تجد لها مكانا فى مصر فانحسرت من على الساحة.

أما الفكر الاسلامى فى مصر فهو يزداد إشراقا بفضل علم ومعرفة واجتهادات علماء أجلاء فى

مقدمتهم الدكتور محمد سليم العوا الذى تعامل ومعه الدكتور يوسف القرضاوى والأساتذة طارق البشرى وهيثم الخياط وفهمى هويدى بحكمة فائقة مع سؤال بعث به أحد أئمة المسلمين العاملين فى الجيش الأمريكى عن حكم الشرع فى مشاركتهم فى الحرب ضد أفغانستان، فكان الرد موضحا أن الحرج الأساسى فى هذه المشاركة مصدره أنه يصعب أو يستحيل التمييز بين الجناة الحقيقيين المستهدفين بالحرب والأبرياء الذين لا ذنب لهم، وأن على المسلم فى هذه الحالة أن ينوى بمساهمته فى القتال أن يحق الحق ويبطل الباطل، وأن عمله يستهدف منع العدوان على الأبرياء أو الوصول إلى مرتكبيه لتقديمهم إلى العدالة، طالما أنه مضطر للمشاركة دفعا لضرر أكبر يصيب جميع المسلمين فى أمريكا إذا امتنع عن المشاركة وأدى ذلك إلى تعريض الملايين للشك فى ولائهم وسوء الظن فيهم وبالتالى إيذاؤهم. أما إذا كان فى إمكانه الاستقالة من الجيش أو العمل فى الصفوف الخلفية دون أن يؤدى ذلك إلى التشكيك فى ولائه وبالتالى تعرض جماعة المسلمين فى الولايات المتحدة للخطر، فلا يجوز له أن يشارك فى القتال.

فما آرحب هذا الفكر الذى يستطيع استيعاب الظروف المختلفة التى يعيش فيها المسلمون خارج بلاد الاسلام، ويقدر على التعامل مع المتغيرات عبر الاجتهاد الذى لا ينقض القواعد الأصولية، بل على العكس يستند إليها.

ولذلك كله، لن يستطيع بن لادن آو غيره اختطاف الاسلام حتى إذا بدا على السطح أنه يعتمد على أمية كثير من المسلمين، آو ضعف معرفتهم أو سطحيتهم أو توترهم آو إحباطهم.

رابعا : ما بين بن لادن وجيفارا:

هل يجوز وضع الأصولى أسامة بن لادن والماركسى تشى جيفارا فى السلة نفسها لمجرد أن كلا منها صار آسطورة ارتبطت بمواجهة الولايات المتحدة اعتمادا على أساليب غير تقليدية؟

السؤال طرح بعد أحداث ١١ سبتمبر المروعة التى اتجهت أصابع الاتهام فيها إلى بن لادن، فأكملت الصورة الأسطورية التى بدأ رسمها له فى السنوات الأخيرة.

وحدث مثل ذلك قبل أكثر من ثلاثين عاما عندما

أدى اغتيال جيفارا إلى إكمال عناصر أسطورته التى كانت مقدماتها قد ظهرت عندما غادر كوبا عقب انتصار ثورتها وتخلى عن منصبه الوزارى فيها سعيا إلى إشعال ثورات أخرى فى أمريكا اللاتينية.

وهناك ما يغرى فعلا للوهلة الأولى بإبراز أوجه الشبه بين الحالتين اللتين تمثلان أقصى التطرف العقائدى. فيمثل بن لادن الآن الخط الأكثر تشددا فى أوساط الأصولية الاسلامية، وكان جيفارا بدوره معبرا عن أحد أكثر الخطوط تشددا فى الحركة الشيوعية العالمية، ومثلما صار بن لادن عنوانا للتصميم على محاربة القوة العظمى الوحيدة اعتمادا على نشاطات أفراد يتم شحنهم معنويا كان جيفارا رمزا للإصرار على مواجهة القوة العظمى الأولى فى عصر القطبية الثنائية استنادا إلى جهود جماعات من الفلاحين جرى تثوريهم وشحذهم بوعى طبقى قتالى.

فالتطرف العقائدى يعتبر جامعا مهما رغم التناقض الأيديولوجى. فبين المتطرفين عقائديا أوجه شبه فى الركائز المعرفية، من حيث الموقف تجاه الآخر الذى يكون مرادفا للعدو، وقد حمل صفات الشيطان كاملة غير منقوصة، كما يكتسب الخلاف مع أى آخر

طابعا كليا لا مجال فيه لأى حل وسط ولا سبيل لمعالجته بغير القتال تحت شعار «نضال ضد الامبريالية» أو «جهاد فى سبيل الله».

غير أن الاختلاف فى حالتى بن لادن وجيفارا يبرز قويا واضحا على نحو ربما يدفع كثيرين إلى رفض المشابهة بينهما، والاعتقاد بأن ما يجمعهما مجرد قشرة على السطح لا تلبث أن تنقشع كلما دخلنا فى العمق.

فالبرغم من أن كلا منهما تبنى خطا قتاليا مسلحا، فقد اختلف موقعهما كل الاختلاف. كان جيفا مقاتلا فى الميدان يتصدر أى حملة عسكرية مستخدما بندقيته فى أحراش أمريكا اللاتينية، بينما اختبأ بن لادن فى جبال أفغانستان بعيدا عن المعارك الفعلية واضعا بندقيته إلى جانبه.

وفرق هائل بين من قاتل ومن اكتفى بالتحريض على القتال، أو على القتل. إذا شئنا الدقة فالاختلاف فى ميدان القتال يمثل فرقا آخر لا يقل أهمية، كان جيفارا ينازل قوات أنظمة الحكم التى اعتبرها «عميلة للإمبريالية» بأسلوب حرب العصابات وعبر تثوير جماعات الفلاحين ودفعها إلى خوض معارك

مسلحة، فقد آمن بأن الريف هو نقطة انطلاقة الثورة فى العالم الثالث وأن الفلاح الثائر هو أداة هذه الثورة.

ولذلك كان محاربا لا يستهدف مدنيين أبرياء قد يكون بينهم أطفال وشيوخ مثلما كان بن لادن فى حرب التحرير الأفغانية ضد الاحتال السوفيتى فى الثمانينيات. فى تلك المرحلة لم يكن بن لادن مختبئا هاربا من مواجهة بل نزل إلى الميدان بسلاحه وليس فقط بأمواله، عكس ما هو شائع. فإلى جانب دوره الأساسى فى تجنيد وتمويل وتدريب عدد كبير من المتطوعين العرب للجهاد ضد الاحتلال السوفيتى فقد شارك فى معارك ضارية كانت آكبرها وأهمها معركة جلال أباد التى مثلت نقطة تحول كبرى فى مسار حرب التحرير الأفغانية فى العام ١٩٨٦. كما تمكنت قوة قادها فى العام ١٩٨٧ من اختراق التحصينات السوفيتية فى شابان بمقاطعة باكيتا.

ولكن شتان بينه فى ذلك الوقت وبعده بسنوات عندما عاد إلى أفغانستان مرة أخرى عام ١٩٩٦.

لقد ميز جيفارا بين حكومة بوليفيا مثلا التى

ناصبها العداء وبين شعبها المغلوبة غالبيته على آمرها.

أما بن لادن فلم يجد فرقا بين أمريكا وشعبها الذى يضم أكثر من سبعة ملايين مسلم فضلا من عشرات ملايين من آصول إفريقية وآسيوية ولاتينية.

وفيما صار بن لادن منذ انتهاء الحرب الأفغانية فى حال عزلة عن الجمهور اشتدت منذ عودته إلى أفغانستان فى العام ١٩٩٦ حتى صار معزولا حتى عن معظم آنصاره، عاش جيفارا فى ارتباط دائم بجماهير الفلاحين منذ آن ساهم فى حركة جواتيمالا الوطنية، وعاش معركة كوبا وانتصارها، وحتى انتقاله إلى بوليفيا كان يؤمن بأن الثورى يفقد نفسه إذا ابتعد عن الميدان وفك ارتباطه بالجمهور. ولذلك ارتبطت به صورة المناضل الحقيقى الشجاع الذى يسعى إلى تحقيق أهدافه فى وسط النار لا فى غرفة مغلق.ة لا فرق جوهريا- من هذا المنظار- بين آن تكون فى فندق فخم أو فى كوخ بسيط.

فعل ذلك وهو الذى آمن بأيديولوجية مادية لا تعرف للإنسان حياة آخرى بخلاف بن لادن الذى يفترض أنه يؤمن بآن الشهيد لا يموت بل يحيا عند

ربه. ومن هنا ربما يبدو لمن لا يعرف انتماء كل منهما أن جيفارا هو الاسلامى وبن لادن الماركسى!

ولذلك فإذا كان سهلا اتهام ابن لادن بأنه إرهابى لا يميز بين مواقع عسكرية وغيرها ولا يبالى لقتل وترويع المدنيين الأمنيين، فما أصعب وصم جيفارا بهذه التهمة بالرغم من أن مدنيين ملاكا للأرض كانوا هدفا لبعض المعارك المسلحة التى خاضها.

لقد كان الارهاب هامشيا فى حروب جيفارا، بيمنا هو أساس فى عمليات بن لادن ويرتبط هذا الفرق باختلاف النظرة إلى العدو، فقد رأى كل منهما فى الولايات المتحدة العدو الأول ومصدر الشر من منطلق طبقى عند جيفارا، ومن منظار دينى- سياسى لدى بن لادن.

ولكنهما اختلفا فى كيفية مواجهتها، إذ يرى بن لادن محاربتها رأسا، لأن إضعافها يتيح تقويض الأنظمة التى يرى أنها تابعة لها، بينما دعا جيفارا إلى محاربة مثل هذه الأنظمة اعتقادا بأنها الحلقات الأضعف التى يؤدى ضربها إلى إضعاف الحلقة الأقوى.

وإذا كان جيفارا قد سعى إلى محاربة أنظمة حكم فى دول صغيرة عبر حروب تحرير شعبية من دون اللجوء إلى أساليب الارهاب كأداة أساسية، فليس فى إمكان من يعمد إلى مواجهة الدولة العظمى الوحيدة فى عز جبروتها إلا آن يعتمد على هذه الأساليب، كان فى إمكان جيفارا أن يرفع شعار «فلتكن أكثر من فيتنام واحدة» ولكن ليس فى مقدور بن لادن أن يفعل مثله، لأنه لا توجد إلا أمريكا واحدة فى نظام عالمى هيمنت عليه بعد انهيار الاتحاد السوفيتى السابق.

ولا يعنى ذلك أن الفرق بين «الأسطورتين» هو فقط فى الظروف. فالأكيد أن شخصية من يضع نفسه فى مقدمة المقاتلين فى الأحراش تختلف عمن يختبئ فى الجبال، ولا يقف الفرق بينهما عند حد مستوى الشجاعة والإقدام، بل ربما يتعداه إلى درجة النقاء السياسى.

لقد قدم كل منهما تضحية كبرى ضحى بن لادن بمكانة مرموقة فى عالم المال والأعمال ربما كانت تؤهله لما هو أكثر، وضحى جيفارا بمنصب ونفوذ كان قابلا للتوسع فى كوبا.

غير أن الأخير واصل ترفعه ورفض إقامة علاقة مع أى دولة اشتراكية وصمد أمام محاولات كل من موسكو وبكين لاستمالته، فيما عمل بن لادن مع نظام الانقاذ فى السودان ثم مع نظام طالبان فى أفغانستان.

وبالرغم من أن كلا منهما تعرض لانتقادات من غالبية الأحزاب والحركات فى معسكره السياسى- العقائدى، فقد بدا ناقدوا بن لادن أكثر منه صوابا، ومهاجمو جيفارا أقل منه التزاما، ومع ذلك كان الهجوم على جيفارا قبل اغتياله أشد من النقد الذى تعرض له بن لادن. فقد كشف الأول عجز الكثير من الأحزاب الشيوعية وانتهازيتها وبيروقراطيتها فاتهمته بالتحريف ووصفه بعضها بأنه «مغامر متجول»، ولكن معظمها اضطر إلى أن يعيد إليه الاعتبار بعد رحيله لأنه لم يعد يمثل خطرا عليها وهى التى أدى تأثيره عليها إلى انقسام وانشقاق فى بعضها.

غير أنه بالرغم من هذه الفروق كلها يظل بينهما جامع أساسى هو الغضب العارم الذى يتحول نارا حارقة يحتاج التعبير عنها إلى «نظرية» شديدة

الراديكالية، وجدها جيفارا فى قراءة الماركسية من منظار حرب العصابات، وعثر عليها بن لادن فى تفسير شديد التطرف للإسلام السياسى، وربما لو كان الأخير قد ظهر فى الستينيات لوجد فى الماركسية غايته، ولو عاش الأول الآن لأنتمى إلى الإسلام السياسى الأشد تطرفا.

وهكذا نجد ما يجمعهما فى البداية ومثله فى النهاية.. بداية انطلقت من تطرف عقائدى متمرد وباحث عن أساليب غير تقليدية فى المواجهة.. ونهاية مهزومة محبطة ولكن بين البداية والنهاية مسارين مختلفين يقل ما يجمعهما ويكثر ما يفرقهما.

خامسا: الإرهاب صناعة داخلية لا أمريكية ولا إسرائيلية:

ليس أخطر من المرض إلا الخطأ فى تشخيصه وما يؤدى إليه من عجز عن معالجته. فالخطوة الأولى فى مواجهة أى مرض هو السعى إلى معرفة أسبابه.

ويقود الخطأ فى التشخيص غالبا إلى مفاقمة المرض حتى إذا بدا للوهلة الأولى أن هناك تحسنا بفعل إعطاء المريض مسكنات لا يلبث أثرها آن يزول.

ويجوز تطبيق ذلك على العنف والارهاب الذى

يرتدى زيا أصوليا إسلاميا باعتباره مرضا سياسيا أو اجتماعيا لا نستطيع معالجته إذا لم نحسن تشخيصه، ولكن بالرغم من أن هذا الارهاب فى نسخته المعاصرة، يعود إلى أواخر ستينيات ومطلع سبعينيات القرن العشرين أى تجاوز عمره الثلاثة عقود من الزمن يبدو أن الخطأ فى تشخيصه يزداد أو على الأقل لا يتناقص.

ويعود الخطأ فى أساسه إلى البحث عن أسباب خارجية للارهاب، وتجاهل أو تهميش مصادره الداخلية وهذا خطأ لا يرتكبه طبيب متواضع المستوى يعرف أن المسببات الخارجية للأمراض موجودة طول الوقت سواء فى صورة جراثيم أو عن طريق العدوى، ولكنها لا تفعل فعلها إلا لسبب داخلى يظهر عندما يضعف جهاز المناعة فى الجسم الذى يصبح معرضا فى هذه الحال للمرض، فالجراثيم لا تنمو إلا فى وسط ملائم.

وفى المجتمع كما فى جسم الإسنان وفى الطبيعة وفى الكيمياء. وغير ذلك تكون البيئة الداخلية هى المحدد الأول للتفاعل مع العوامل الخارجية ففى كل

مجتمع إنسانى ظواهر مرضية ولا يختلف فى ذلك مجتمع بلغ أقصى درجات التقدم عن آخر شديد البدائية، ولكن ربما يكون الاختلاف فى نوع بعض هذه الظواهر وطابعها بينما نجد المرض نفسه أحيانا فى مجتمعين تقاس المسافة بينهما بالقرون لا بالأميال.

ويعتبر العنف السياسى- الاجتماعى مرضا مشتركا فى كثير من المجتمعات، فهو ليس وقفا على مجتمعات إسلامية لأنه موجود فى أخرى مسيحية ويهودية وبوذية وعلمانية، ولا دينية لأنه ينتج عن اختلالات فى المجتمع بغض النظر عن ثقافته، فالإرهاب ظاهرة اجتماعية لا ثقافية ولكنه يبحث عادة عن غطاء ثقافى قد يكون دينيا أو ماركسيا أو قوميا أو آخلاقيا.

وهذه قاعدة عامة تنطبق على الارهاب سواء كان داخليا آو دوليا، وينطبق ذلك على الارهاب الأصولى الذى تصاعد الاهتمام به مجددا منذ أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١.

فلا مجال لتمييز، إذا فى التشخيص حين ينشط هذا الارهاب فى مصر أو الجزائر أو غيرهما،

وعندما يضرب الولايات المتحدة ولا يعنى ذلك آنه لا توجد آسباب خارجية للارهاب بل المقصود هو آن هذه الآسباب ليست منشئة آو مؤسسة للظاهرة، وإنما قد تدعمها وتوجهها فى اتجاه أو آخر.

ولهذا يصح ما يقال عن أن السياسة الآمريكية تتحمل جانبا من المسئولية من هجمات ١١ سبتمبر آى عن فعل معين فى زمان ومكان محددين. ولكن لا يصح فى المقابل ما يقال عن أن تلك السياسة هى التى خلقت الارهاب ناهيك عن القول إنه صناعة أمريكية.

وحتى إذا صح أنه كانت هناك علاقة مباشرة بين المخابرات المركزية الآمريكية ومن آطلق عليهم «الأفغان العرب» إبان حرب تحرير أفغانستان فى الثمانينيات فلا يعنى ذلك صحة القول إن الارهاب الذى مارسه هؤلاء صناعة أمريكية، فهم لم يكونوا إرهابيين حين قاتلوا دولة احتلت أخرى، وإنما كانوا - فى هذا العمل تحديدا- جزءا من حركة تحرر وطنى ضد الاحتلال.

ولا ينتبه القائلون بأنهم كانوا إرهابيين وصنيعة آمريكية فى ذلك الوقت إلى آنهم يضعفون بذلك

الموقف العربى الذى يصر على التمييز بين الارهاب والمقاومة الوطنية المشروعة.

صحيح آنه كان بينهم من مارسوا إرهابا فى بلادهم مثل مصر قبل آن يذهبوا للقتال ضد السوفيت فى أفغانستان، ولكن يصح، مع ذلك التمييز بين الفاعل والفعل، فلم يكن الفعل التحريرى فى آفغانستان فى الثمانينيات إرهابا حتى إذا شارك فيه إرهابيون، كما أن كونهم إرهابيين قبل ذهابهم إلى أفغانستان يعنى أنهم ليسوا صنيعة آمريكية، وأن الارهاب الأصولى ليس صناعة الولايات المتحدة التى استخدمته فى حربها ضد القوة العظمى الثانية حينئذ ولكنها لم تخلقه.

وبالرغم من منطقية هذا الافتراض فقد خالفه ومازال كثيرون أعجبتهم مفارقة انقلاب السحر على الساحر أو «فرانكشتاين» على صانعيه ورأوا فيها وسيلة لتجنب إدانة الهجمات التى تعرضت لها واشنطن ونيويورك.

ولكن ربما نجد «منطقا» ما فى موقف غير منطقى، أو يقيم علاقات بين متغيرات من دون سياق منطقى إذا كان له هدف محدد فى لحظة بعينها مثل

تدعيم المحاججة بأن الولايات المتحدة هى المسئولة أولا -وربما آخرا- عن الهجمات التى تعرضت لها.

أما حين يحدث مثل ذلك من دون هدف محدد، بل انسياقا وراء كراهية عدو غاشم، فهذا موقف مجرد من آى منطق بما فى ذلك منطق العداء نفسه، فعندما يلقى الكلام على عواهنه ضد آى عدو ويبدو ضعفه واضحا، فهو يفيد هذا العدو أكثر مما يضره بل على العكس يضر قائليه لأنه يكرس ميلا إلى تفكير خرافى يفت فى عضد أصحابه وليس أعداءهم.

وهذا هو ما يترتب على القول إن الارهاب الأصولى صناعة إسرائيلية بالمعنى المباشر، لأن قائليه يحاولون اثباته عبر إعادة قراءة تاريخ الجماعات الاسلامية الراديكالية بطريقة شديدة التعسف سعيا إلى اتهام بعض قادتها بأنهم إما تأثروا بحركات يهودية، أو كانوا عملاء لإسرائيل. فقد اكتشف البعض على سبيل المثال أن د. صالح سرية الفلسطينى الأصل زعيم جماعة «شباب محمد» التى نفذت عملية الهجوم على الكلية الفنية العسكرية فى القاهرة فى العام ١٩٧٤ خضع لمؤثرات يهودية وتورط فى مخططات إسرائيلية!

أمــا «الدليل» الآخــر على أن الارهـاب صناعــة إسـرائيلية، وهو أنه لم يبدأ إلا عقب انتصار أكتوبر ١٩٧٣ فهو ينطوى على خطأ لأن الحلقات التنظيمية التى تمثل آســاس هذا الارهـاب ظهــرت فى أواخــر الستينيات من خلال مؤثرين هما آفكار سيد قطب، والتعذيب الشديد الذى تعرض له معتقلون إسلاميون فى السجون المصرية ، ودفع بعضهم إلى الاعتقاد بأن من يعــذبونهم بهــذه الوحـشـيــة لا يمكن أن يكونوا مسلمين. وهذا فضـلا عن أن الحلقات الأولى التى تبنت مفهوم الجهـاد وسـعت إلى بلورته ظهـرت فى مصر فى مطلع الستينيات تحت وطأة الهجمة القومية اليسارية التى ضربت الاسلام فى مصـر وحولته أداة لتبرير سياسات ما أبعدها عنه.

وبالرغم من أن الحــديث عن الارهاب الأصــولى باعتباره نتيجة لعدم حل القضية الفلسطينية لا ينطوى على مثل هذا التعسف، إلا أنه يجافى حقائق تاريخ قريب. صحيح أن الهجمة الصهيونية على فلسطين كـانت أحـد عـوامل إنشـاء جناح عـسكرى لجماعة «الإخوان المسلمين» فى مصر قبل تأسيس إسـرائيل، ولكن يصعب اعتبار هذا الجناح تنظيما إرهابيا إلا باللجوء إلى أقصى قدر من التعسف.

وفـى المقــابل لـم يكـن للتنظيــمـــات ذات الطابع الارهـابـى التـى نشـأت منـذ أواخـر السـتينيـات اهـتـمـام يذكر بالقضية الفلسطينية.

ولذلك يصـعـب تصـور أن يكون لحل هذه القـضـيـة بافتراض أن فى الامكان إيجاد حل عادل لها فى المدى القريب، أثر كـبـيـر على الارهـاب الأصـولـى الذى ينشأ لعـوامل داخليـة، ولكنـه قـد يـتـغـذى فـى بعـض مـراحله على قضـايا خـارجيـة مـثل قـضـيـة فلسـطين أو مشكلة العراق أو غيرها.

وربما يقـصـد بعض القـائلين بذلك ممارسة ضغط للحث على حل القـضـيـة الفلسطينية ولا ضـرر فـى هذا إذا كـان يمـثل صـيـغـة آخـرى للقـول إن السـيـاسـة الأمـريكية تتـحمل جانبا من المسئولية عن تصاعد، لا عن نشأة، الارهـاب الأصـولى.

فالمهم هـو ألا نخلط بين العـوامل المؤسسة والدوافع المغـذية حـتـى لا يفلت من أيدينا الخـيط الرئـيسـى فـى مقاومة الارهـاب.

سادسا: مستقبل شبكة القاعدة بعد الحرب:

هل يرتبط مستقبل شبكة «القاعـدة» بنتائج الحـرب فـى أفـغـانسـتـان وسـقـوط حكومـة «طالبـان»؟ السـؤال

صعب وآحد آسباب صعوبته هو أنه مركب وربما معقد، ليس فقط لأن سقوط الحكومة لا يعنى بالضرورة نهاية حركة «طالبان» ولكن آيضا لأن وجود شبكة «القاعدة» لا يقتصر على أفغانستان فقد استندت «طالبان» إلى أرضية قوية فى أوساط العرق الباشتونى الذى يمثل ما يقرب من نصف سكان آفغانستان. ويتوقف احتفاظها بهذه الأرضية آو قسم يعتد به منها، من عدمه، على طابع الحل السياسى الذى سيتم الوصول إليه وتركيب الحكومة الجديدة ومدى رضا «الباشتون» عن تمثيلهم فيها.

فكلما كان هذا الرضا أكبر،تضاءلت فرص «طالبان» فى أن تبقى قوة معارضة مؤثرة تسيطر على مساحة من الآرض فى الجنوب والعكس، وهنا يرتبط استمرار وجود قيادة «القاعدة» فى أفغانستان باحتفاظ «طالبان» بمساحة فى الجنوب مثلما بقى لدى القوى المعارضة لها موضع قدم فى الشمال خلال السنوات الماضية.

ولذلك فالأرجح أن استمرار وجود قيادة «القاعدة» فى داخل أفغانستان يتوقف على حركة «طالبان» نفسها وليس حكومتها فإذا بقى لحركة «طالبان»

موضع قدم فى منطقة آمنة تستطيع الانطلاق منها لشن حرب عصابات بطريقة الكر والفر، فالأرجح أن قيادة «القاعدة» ستبقى فى داخل أفغانستان ولكنها ستحتاج إلى وقت لإعادة تنظيم صفوفها والاتصال بأعضاء الشبكة فى الخارج، وفى هذه الحال لن يؤثر قتل آسامة بن لادن على مستقبل الشبكة إذا بقى عدد معقول من أعضاء الحلقة الضيقة التى تحيط به.

وهنا لابد من تذكر أن هذه الشبكة تعمل بشكل لا مركزى اقتضته الضرورة - كما سبقت الاشارة - وخصوصا لصعوبة الاتصال بالمركز فى أفغانستان ولضمان آمن الأعضاء والمتعاونين والنشطين، فضلا عن أنها تضم منظمات فى بلاد متعددة وليس فقط أفرادا، ولكل من هذه المنظمات التى تدور فى فلك «القاعدة». وجودها التنظيمى المستقل السابق- بالنسبة إلى بعضها- على تأسيس «القاعدة» والأكيد أن بعض هذه المنظمات سيظل قائما إذا انهارت الشبكة، أما البعض الآخر المرشح للاندثار فهو نوعان: أولهما المنظمات التى كانت قد بدأت فى التحلل قبل آحداث ١١ سبتمبر مثل «جيش عدن الاسلامى» فى اليمن، أو «الجماعة الليبية المقاتلة».

أما النوع الثانى فهو المنظمات التى تعتمد فى قسم أســاسى من تمويلهــا علـى «القــاعـدة» مــثل «أنصار الاسـلام» فى منطقـة كـردسـتـان بالعـراق والتى يطلق عليها «طالبان الكردية».

غير أن بقـاء منظمـات ذات صلة بشبكة «القاعدة» قد لا يعنى الكثير بالنسبة إلى مستقبل الشبكة نفسها إذا ضُربت قيادتها وعناصرها الأساسية من الأفراد، سواء فى الحلقة الضيقة أى الذين يحيطون بن لادن فى أفغانستان، أو الذين يتولون التدريب والإعداد فى المعسكرات الموجودة هناك، أو الذين يديرون الحركة والنشاط فى عدد كبير من بلاد العالم.

فـالأفـراد غـيـر المنظمـين هم روح «القـاعـدة» لا المنظمــات التـى تدور فى فلكهــا، فــأولئك هم الـذين يضخون الدم فى شرايينها ويعطونها الطابع العالمى.

ولا يعرف أحد على وجه البسيطة عدد هؤلاء على وجه التحديد، إذ تتباين التقديرات فى شـأنهم، وإذا كـان التـقـدير الأكـثـر شـيـوعـا يدور حـول ثلاثة آلاف فالأرجح أنه أكبر من ذلك، وقد يزيد على ضعف هذا الرقم.

فالنواة الأساسية للشبكة فى أفغانستان ضمت من يعرفون باسم «الأفغان العرب» أى الشباب العرب الذين ذهبوا لدعم الجهاد ضد الاحتلال السوفييتى لأفغانستان.

وكان عدد هؤلاء عند انتهاء حرب التحرير فى آخر الثمانينيات حوالى آلفين، ولم يكونوا كلهم مقاتلين بل شملوا كذلك من عملوا فى أعمال معاونة كأطباء وإداريين وسائقين ومزورى وثائق وما إلى ذلك.

ورغم أن معظم هؤلاء حصلوا على الجنسية بموجب قرارات من حكومة برهان الدين ربانى فقد تحالفوا مع حكومة طالبان، ويشارك المقاتلون منهم الآن فى الحرب.

وقد ازداد عدد عناصر «القاعدة» خلال السنوات الماضية عبر تجنيد أعضاء ومنتسبين جدد فى بلاد مختلفة، وخصوصا من المهاجرين العرب والمسلمين إلى بعض الدول الغربية. فقام «الأفغان العرب» الأصليون الذين هاجروا بعد تحرير أفغانستان إلى دول أوروبية بدور أساسى فى تجنيد آخرين يستحيل معرفة عددهم،

ولكن يدل فحص حالات من آمكن معرفتهم منهم بعد ذلك على أنهم من الأجيال الجديدة «فى العشرينيات من عمرهم» وغالبا من فقراء المهاجرين العرب إلى دول مثل فرنسا وإيطاليا وألمانيا وبريطانيا وبلجيكا، فضلا عن الولايات المتحدة وغيرها. ولكن بينهم آيضا من حصل على دراسة جامعية متقدمة، وتعلم معارف متقدمة تكنولوجيا.

والمهم هنا هو آن هناك عددا كبيرا من أفراد «القاعدة» آقاموا بعيدا عن المركز الأفغانى بعد آن حصل بعضهم على التدريب اللازم فيه وكان هذا الوضع يكفل ـ إضافة إلى وجود منظمات مستقلة ـ الحفاظ على استمرارية ما للشبكة بغض النظر عن نتائج الحرب، فى آفغانستان ولكن هذا الوضع تغير بعد نشوب الحرب إذ ذهب عدد كبير يصعب تقديره أيضا من عناصر «القاعدة» المنتشرين فى العالم إلى أفغانستان لسببين: آولهما أن الحملات الأمنية الهائلة أدت إلى كشف واعتقال عدد منهم والحصول على معلومات عن أعداد أخرى، مما دفع كل من لديه شك فى إمكانية كشفه إلى مغادرة الدولة التى كان مقيما فيها إلى أفغانستان. وثانيهما: أن أصحاب القدرات

القتالية المتميزة منهم كان عليهم أن يعودوا، أيضا للمشاركة فى الحرب.

وهنا يجوز القول إن مستقبل شبكة «القاعدة» ربما يتوقف على عدد ونوع وقدرات عناصرها الذين بقوا فى البلاد التى يقيمون فيها ولم يتوجهوا إلى أفغانستان.

فهؤلاء هم من يعتبرون نشطين كامنين، ويشكل بعضهم «خلايا نائمة»، إذ يقيمون فى هذا البلد أو ذاك للعمل أو الدراسة بشكل طبيعى تماما لا يثير أى شبهة ولا يتم كشف بعضهم إلا بالمصادفة، أو عندما يخرج من كمونه، بل وصلت قدرة أحدهم على الاختباء إلى حد أنه لعب لأحد فرق كرة القدم فى ألمانيا.

ومعروف أن الشابين اللذين اغتالا قائد قوات المعارضة الأفغانية أحمد شاه مسعود عشية أحداث ١١ سبتمبر ظلا كامنين يعملان صحفيين بشكل طبيعى تماما فى باريس لأكثر من خمس سنوات، وظلا فى انتظار مهمة يكلفان بها إلى أن جاء تكليفهم بالتخلص من «أسد بانشير» أفضل وأنقى القادة الأفغان على الإطلاق.

وهكذا ربما يرتبط مصير «القاعدة» بعدد وقدرات عناصرها الكامنين أو النائمين فى بلاد إسلامية وأوروبية مختلفة، إضافة إلى الولايات المتحدة نفسها فضلا عن نتائج المحاولات المبذولة لتجفيف منابعها المالية، أكثر مما يتعلق بالأثر المباشر للحرب على قيادة الشبكة وعناصرها فى آفغانستان.

وذلك تتضمن الحرب ضد الارهاب خططا تهدف إلى تعقب وتفكيك خلايا «القاعدة» فى خارج أفغانستان اعتمادا على تحليل الأوراق والوثائق التى يتم العثور عليها فى المواقع التى تنسحب منها قوات «طالبان» و«القاعدة».

الفصل الثالث

موقعنا بين أمريكا والإرهاب

ليس هناك أكثر إثارة للدهشة من الذين صفقوا لبن لادن و«طالبان» إلا من أيدوا الولايات المتحدة ورفضوا أى ربط بين آحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ وسياستها الخارجية الغاشمة، فقد تبنى كل من الفريقين موقفا أشد بؤسا من الآخر، وتنافسا على باطل.

فالموقف المبدئى الذى ينسجم مع المصالح العربية والاسلامية ويتسق مع قواعد الحق والعدل التى أمرنا الله ألا نحيد عنها حتى إذا فعل ذلك خصومنا، هو إدانة الاعتداء على المدنيين الأبرياء فى واشنطن ونيويورك ومدن أفغانستان كلها، إنه الموقف الذى غاب عن فرق سياسية وقطاع من الجمهو، إما لانحيازات مشبوهة أو لانعدام الوعى والمعرفة.

أولا: مأزق سياسة القوة الأمريكية قبل ١١ سبتمبر وبعده:

عندما لاحظ البروفسور صموويل هنتنجتون فى مقالته المهمة فى عدد ربيع ١٩٩٩ من دورية «فورين آفيرز» آن «المسئولين الأمريكيين يبدون كما لو كانوا مصابين بالعمى إزاء حقيقة أنه ما إن تشن الولايات المتحدة حملة ضد حاكم آجنبى حتى تزداد شعبيته فى بلده»، كان يضع يديه على أحد أهم مكامن الخلل فى السياسة الخارجية الأمريكية.

ولكنه لم يركز عليه ولا ربطه بافتقاد هذه السياسة آى مسحة ليبرالية حقيقية تضفى مصداقية على مواقفها ذات الصلة البعيدة آو القريبة بقضايا لها ارتباط بالديمقراطية وحقوق الإنسان فقد أدى إمعان إدارتى كلينتون كسابقاتها فى الاعتماد على سياسة القوة إلى خلل متزايد فى علاقة الولايات المتحدة مع العالم الذى تتربع على قمته، وإزداد الشعور فى كثير من أنحاء هذا العالم بأن السياسة الأمريكية لا ترمى إلا إلى تكريس هيمنة مقيتة، فلم يكن هذا الشعور قويا إلى هذا الحد عندما كان هناك قطب دولى آخر ينافس واشنطن، وكان كثيرون يفهمون، وبعضهم يتفهم الجموح فى سياسة القوة حين كان السباق على أشده

بين قطبين، ولكن صار قليلون هم الذين يجدون مبررا لمواصلة الاستناد إلى هذه السياسة وحدها فى عالم أحادى القطبية، وخاصة إذا كانت القوة الأعظم هى أكثر دول العالم ديمقراطية، الأمر الذى يتيح لها إمكانية اكتساب نفوذ أقوى إذا اعتمدت سياسة ليبرالية تنتصر للديمقراطية حقا وصدقا، وترسى معايير موحد لحل النزاعات وتقدم نموذجا وقدوة يحتاج إليهما العالم.

غير أن القوة الأعظم واصلت الاعتماد على سياسة القوة فى عالم صار الطابع الغالب على نزاعاته عرقيا ودينيا، وهذا النوع من النزاعات هو الأقل احتمالا لأن تحل بالقوة. وإذا ألقينا نظرة على خريطة العالم فسنجد أن أكثر من نصف دول العالم تشهد الآن وبدرجات متفاوتة إما حروبا داخلية أو عمليات عصيان مسلح فى نزاعات لا يمكن حلها إلا عبر الحوار والتفاهم اللذين عجزت القوة الأعظم عن تقديم أى نموذج لهما، بالرغم من أنهما يمثلان أساس نظامها السياسى بخلاف قوى كبرى أخرى، وهذا هو المصدر الأول للخلل فى السياسة الخارجية الأمريكية.

وينعكس هذا الخلل فى تخبط هنا وارتباك

هناك، وفوق ذلك فى عجز عن حل أزمات تقض مضاجع البشر فى عالمنا.

فالقوة التى تفتقد رؤية واضحة توجهها تصير عمياء تضر أكثر مما تفيد، وحتى عندما استخدمتها واشنطن لحماية مسلمين مظلومين فى البوسنة والهرسك لم تتحسن صورتها فى العالم الاسلامى، لأن أحدا لا يصدق إمكان أن تتصرف الولايات المتحدة بدافع إنسانى.

١- سياسة قديمة وعالم جديد:

لقد أكد الاتجاه الذى غلب على ردود الفعل فى العالم الإسلامى تجاه حرب البقان أن السياسة الأمريكية لم تكن مكروهة مثلما صارت فى تسعينيات القرن العشرين، وهذا هوما لاحظه عدد من الكتاب والخبراء الغربيين فى تعليقاتهم على مأساة كوسوفا أو فى تحليلهم لالتفاف الصرب حول ميلوسيفيتش فور استخدام القوة ضده.

وتمثل مواقف قطاعات واسعة من الرأى العام العربى تجاه الولايات المتحدة عموما دليلا آخر على ذلك، والمفارقة هى أن كراهية أمريكا فى الوقت الذى

صارت صديقة لمعظم الحكومات العربية تزيد على ما كانت عليه فى مرحلة صعود القومية العربية وخطابها التحريضى ضد الإمبريالية. ويعنى ذلك ضمن ما يعنى أن هذا الخطاب الذى ملأ آرجاء المنطقة ذات يوم لم يضر الولايات المتحدة مثلما يضرها الآن عجزها عن تطوير سياستها بما ينسجم مع الشعارات التى رفعتها عنوانا لنظام عالمى جديد وعدت بأن يكون أكثر آمنا وسلاما، وكذلك أوفر ديمقراطية وحرية.

ويصعب القول إنه لم يتحقق شىء من ذلك على الاطلاق. ولكن ما تحقق منه يقل كثيرا عما حمله الوعد الذى اقترن بتفرد واشنطن بالقمة العالمية فى مطلع التسعينيات، وبهذا التفرد صارت هى المسئولة أولا وأخيرا عن حالة العالم لدى الرأى العام.

وليس خافيا أن الجردة الأولى للعقد الحالى مناقضة للوعد الأمريكى: تصاعد مستمر فى العنف والعنف المضاد وفى ارهاب الأفراد والجماعات والدول، وازدياد فى حدة الصراعات الداخلية ذات الأصول العرقية بما تنطوى عليه من جرائم ضد الانسانية.

ولا خلاف على آن هذه الصورة الكئيبة تعود فى

جانب منها إلى اختلالات بنائية فى عدد من الأقاليم، وبعض أهم هذه الاختلالات تاريخى يعود إلى الطريقة التى تفككت بها امبراطوريات سابقة مما خلق توترات كامنة ظهرت مع انفجار الهويات الذى هو الوجه الآخر لازدياد الاندماج العالمى. فهذا الاندماج الذى يطلق عليه العولمة يغذى الخوف على الهوية، وتأخذ هذه المخاوف طابعا مرضيا يقترب بها من الهوس فى بعض الحالات، ولا تمثل سياسة القوة علاجا لهذه الأمراض، وإنما على العكس تؤدى إلى تفاقمها، وكان مفترضا أن يدرك ذلك صانعوا السياسة الأمريكية منذ مطلع عقد التسعينيات، فيراجعوا الأساس الذى يوجه هذه السياسة وليس فقط توجهاتها هنا أو هناك. فقد أعادوا النظر بالفعل فى بعض هذه التوجهات وأحدثوا تعديلات متفاوتة هنا أو هناك، ولكن لم يكن هذا هو ما تحتاج إليه الولايات المتحدة فى المقام الأول.

كانت تحتاج قبل ذلك وبعده إلى مراجعة أعمق لسياسة القوة أو السياسة الواقعية بعد أن حققت أقصى نجاح لها، ووضعت واشنطن على قمة العالم وعندئذ صار من الصعب الاعتماد عليها وحدها، كما

لو أن العالم لم يتغير سواء من حيث هيكله أو من زاوية مصادر النزاعات والتوترات فيه.

لقد غادر العالم عصر القطبية الثنائية وتحول فى اتجاه آحادية قطبية بالتزامن مع تسارع ثورتى الاتصالات والمعلومات، وما يقترن بهما من اندماج عالمى.

والمغزى الأهم لهذا التحول هو أن الولايات المتحدة لم تعد تواجه عدوا واضحا محددا له أهداف ومصالح يمكن معرفتها و لديه ترسانة عسكرية ينبغى التفوق عليها. فعندما كان هذا العدو موجودا وعنوانه معروفا أثبتت سياسة القوة فعاليتها، وحين غاب العدو بهذا المعنى صار من الضرورى مراجعة تلك السياسة.

كما أصبحت المشاكل الداخلية، وخاصة العرقية وتلك الناجمة عن الاستبداد والقهر مصدرا أهم وأخطر للصراع والتوتر مقارنة بالمشاكل الاقليمية التى صار أكثرها تفجرا هو ما يرتبط بأوضاع داخلية.

وفى ظل هذا الوضع لم يعد ممكنا الاعتماد على القوة وحدها، وصار ضروريا مزجها بمكونات ليبرالية

كيلا نقول استبدالها الذى تقف عوامل داخلية أمريكية حجر عثرة أمامه، وأمسى مثل هذا التغيير لازما لزيادة فعالية السياسة الأمريكية وليس فقط لجعلها أكثر إنسانية.

لقد كان الانتقاد الليبرالى الأساسى لسياسة الولايات المتحدة على مدى عقود طويلة هو أنها تتعارض مع القيم الأمريكية وفى مقدمتها الحرية وأنها لم تختلف فى شىء عن سياسة الاتحاد السوفيتى الشمولى المعادى للحرية، بل كانت أسوأ فى بعض الحالات ولذلك أضرت بالمصالح الأخلاقية للولايات المتحدة.

غير أن المشكلة التى تواجهها السياسة الأمريكية اليوم تتجاوز هذا النوع من المصالح وتمتد إلى المصالح الاستراتيجية نفسها، لأن سياسة القوة لم تعد فعالة قبل أن تكون مكروهة أو مرفوضة على نطاق واسع.

٢- مأزق عدم الفعالية:

لم تكن الأزمة العراقية كافية لإثبات عدم قدرة الولايات المتحدة على معالجة المشاكل الأكثر حدة فى عالمنا الراهن فقد فرضت على النظام العراقى

حصارا شاملا اقتصاديا وعسكريا وجويا، وشنت ضده ضربات متفاوتة منذ انتهاء عملية «عاصفة الصحراء» فى فبراير ١٩٩١، وكانت عملية «ثعلب الصحراء» فى ديسمبر ١٩٩٨ أكبرها، وأعقبتها ضربات انتقائية محدودة فى صورة حرب استنزاف ولكن لم يظهـــر فى الأفق مـــا يدل على أن هذه السياسة القائمة على أقصى حد من العقوبات وعلى تدخل عسكرى بدرجات متباينة تحقق أى تقدم فى اتجاه هدفها الأساسى وهو إرغام نظام صدام حسين على الانصياع أو إطاحته.

وكان تطور السياسة الأمريكية من إعطاء الأولوية لتأديبه إلى جعل الأسبقية لإطاحته تعبيرا عن إخفاق الهدف الأول، فى الوقت الذى لا يتوافر أى مؤشر على إمكان تحقيق نجاح فى الهدف الثانى بعد أكثر من عشرة أعوام على «عاصفة الصحراء».

ومع ذلك واصلت الولايات المتحدة اعتمادها على القوة فى سياستها الخارجية، ويبدو أنها استخلصت الدرس الخطأ من التدخل فى كوسوفا عام ١٩٩٩ عندما اعتقدت أن الحرب أداة فعالة وأنها هى التى أدت إلى إطاحة الدكتاتور سلوبودان ميلوسوفيتش

وتجاهلت أن الشعب اليوغوسلافى - وليس الحرب - هو الذى أطاحه، وأنه ليس كل شعب قادرا على ذلك وأن هذه حالة صارت نادرة فى عالمنا الذى تحيط نظم الحكم فيه نفسها بمتاريس هائلة يصعب على الشعوب المغلوبة على أمرها أن تتصدى لها .

والأرجح أنها ستواصل خطأها عندما يقنع صانعو القرار ومراكز الأبحاث فيها أنفسهم بأن إسقاط حكومة طالبان بعد حوالى خمسة أسابيع على شن الحرب يدل على أن الحرب هى الأداةالملائمة لمواجهة الارهاب. والحق أن الحرب لا تحل مشكلة وستظهر آجلا أو عاجلا محدودية قدرتها فى مواجهة الارهاب الذى يظل قادرا على أن يضرب ويهرب ويوقع خسائر هائلة وينفذ إلى نقطة الضعف الأساسية فى بناءالقوةالأمريكية والتى كان الزعيم الفيتنامى هوشى منه يعبر عنها بقوله للأمريكيين: «ستقتلون عشرةمنا، وسنقتل واحدا منكم. ومع ذلك فأنتم الذين ستتعبون».

فإذا كان التدخل العسكرى لا يتسم بالفعالية أو لا يحسم صراعا حتى إذا ازدادت فعاليته فما بالنا بالعقوبات الاقتصادية التى ثبت أنها تضر الشعوب وليس نظم الحكم المستهدفة، والتى قد يستفيد

بعضها من هذه العقوبات أرباحا لقادتها. وإذا أردنا مثالا من بين أمثلة كثيرة فلنأخذ ما حققته شركة «البراق» للنقل البرى التى يمتلكها عدى صدام حسين من أرباح هائلة من تهريب النفط عبر عشرات الشاحنات التى يضمها أسطول هذه الشركة.

وفضلا عن ذلك فقد أضرت العقوبات بشركات أمريكية وخاصة عندما تفرضها الولايات المتحدة بشكل منفرد بموجب تشريعات يصدرها الكونجرس، وهذه العقوبات مثلها مثل تلك الدولية التى يتم فرضها بقرارات من مجلس الأمن لم تحقق نتائج حاسمة إلا فيما ندر. غير أن نتائج العقوبات المنفردة أضعف بكثير، فضلا عن أنها تضع الولايات المتحدة فى موقف ضعف إزاء حلفائها ودول أخرى يستحيل أن يكون لهذا النوع من العقوبات أثر إذا لم يتعاونوا معها فى تطبيقه.

ولذلك فبدلا من أن تكون العقوبات المنفردة دليلا على قوة أمريكا وقدرتها على فرض إرادتها صارت مظهرا بالغ الدلالة لفقر السياسة الأمريكية وعدم قدرتها على الارتفاع إلى مستوى التفرد بالقمة العالمية.

وهذا هو ما قصده هنتنجتون في مقالته «فورين فيرز، ربيع ١٩٩٩» حين تحدث عن أن احتياج واشنطن إلى غيرها سواء في فرض العقوبات أو في التدخل العسكري لا ينسجم مع نظام قطب واحد، وإنما يمثل حالة تجمع بين هذا النظام ونظام تعدد الأقطاب فيما يسميه Uni-multipolar

وليس هنا مجال مناقشة هذا التشخيص. فالمهم هو ازدياد إدراك ما تؤدى إليه سياسة القوة من إضعاف مركز الولايات المتحدة في النظام العالمي، لأنها تحتاج إلى مشاركة غيرها لها. وهذا وضع لا يمكن لها تجاوزه إلا إذا اعتمدت سياسة ليبرالية ستكون منفردة ومميزة بها على الجميع وقادرة على التصرف بموجبها بفضل ما توفره لها من قوة أخلاقية ومن مصداقية ومقبولية وهذاهو ما ينقصها اليوم بالأساس ويحد من قوتها المادية.

خذ مثلا الإخفاق الذريع للعقوبات التي فرضتها على إيران بسبب عجزها عن إقناع أقرب حلفائها بالانضمام إليها في مقاطعة طهران، وحتى عندما صدرت محكمة برلين في أبريل ١٩٩٧ حكمها في قضية مقهى ميكونوس، الذى شهد اغتيال أربعة أكراد

إيرانيـــين فى العـــام ١٩٩٢ لم تتـمكن واشنطن من استثمـاره، رغم أنه تضمن إدانة مباشـرة للسلطات الإيرانية على أعلى مستوى بالتورط فى الارهاب.

فكانت الاجراءات المحدودة والوقتية التى اتخذتها الدول الأوروبيـة أبعـد مـا تكون عن الانضـمـام إلى المقـاطعة الأمـريكية، وبدا مـساعـد وزيرة الخارجيـة «بيتر تارنوف» خلال جولة أوروبية قام بها فى محاولة لتصعيد الاجراءات ضد إيران، كمن يستجدى تضامنا مع القوة الأعظم.

كـمـا لم تتـمكن هذه القـوة من تنفـيـذ تهـديدها بمعـاقـبـة شـركـات الطاقـة الأوروبيـة وغـيـرهـا التى أقـدمت على خـرق قـانون «دامـاتو» الأمـريكى الذى يفرض عقوبات على أى شركة تستثمر أكثر من أربعين مليون دولار فى العالم لتطوير موارد الطاقة فى إيران وليبيا.

وبدت شـركـات مثل (تـرتال الفـرنسيـة و (جـازيروم) الروسيـة، و(يوفـال) الكنـدية و (بتـروينـاس) الماليـزية و (بكرى جـروب) الأنـدونيـسـيـة غيـر غـائبـة بالتـهـديد الصادر من القوة الأعظم.

وأكثر من ذلك أضرت سياسة العقوبات المنفردة بمصالح كثير من الشركات الأمريكية وحرمتها من مكاسب كانت فى يدها. وكان طبيعيا أن تزداد شكاوى هذه الشركات وهى ترى الإدارة التى يفترض أن تعمل من أجل تعظيم المصالح الاقتصادية تفعل العكس عبر التوسع فى استخدام سياسة العقوبات.

وكان هذا دليلا على فقر فى الرؤية الأمريكية لعالم ما بعد الحرب الباردة، وعلى قصور استراتيجى يقترن بالتوسع فى فرض عقوبات يتضاءل عائدها السياسى، وتزداد الخسائر المترتبة عليها بالنسبة إلى الشركات الأمريكية. ومما يدل على أن الفيض كال بالكثير من هذه الشركات هو بقاء تحالف ضم ٦٧٦ شركة فى يوليو ١٩٩٨، سعيا إلى منع التوسع فى سياسة العقوبات عندما اشتد جموح اليمين الدينى والمحافظ فى الكونجرس لفرض عقوبات جديدة بسبب الاضطهاد الدينى.

ورغم أن هذا الجموح جعل إدارة كلينتون تدرك فداحةسياسة العقوبات إلا أنها لم تفعل أكثر من التحرك لإدخال تعديلات على المشروع الذى تم إقراره. فلم تتجه إلى مراجعة أسلوب العقوبات فى

مجمله ، لأن مثل هذه المراجعة تقتضى إعادة النظر فى الاعتماد على سياسة القوة فى ضوء متغيرات العالم الراهن.

٣- أى فرق بين دولة حرة وغيرها؟

وهكذا ثبت فى ضوء خبرة عملية حلف الأطلنطى فى البلقان أن القوة ليست فعالة فى معالجة مشاكل تعود أسبابها إلى اختلالات داخلية تاريخية أو معاصرة. فأقصى ما تفرزه سياسة القوة هو تدخل عسكرى غير حاسم ولا يمكن أن يكون، واجراءات لمعاقبة نظام حكم تضر بالشعب فى المقام الأول.

والعقاب بحد ذاته ليس سياسة، وإنما هو أقرب إلى أن يكون «لا سياسة» وخاصة عندما يخضع للانتقاد ويفتقد إلى معايير محددة يجرى الالتزام بها بشكل مستقيم.

كما آن العقاب يفتقد إلى الفعالية لأسباب مادية تتعلق بصعوبة إطاحة نظام حكم أو ارغامه على الانصياع عبر الحصار الاقتصادى أو الحرب عن بعد.. ولكن هناك أسبابا معنوية وأخلاقية لا تقل أهمية إن لم تزد فى بعض الأحيان عبر تأثيرها على العوامل المادية.

لقد سبقت الإشارة إلى أن الغارات الأمريكية التى تستهدف حاكما مجرما خارجا على القانون تدفع شعبه إلى الالتفاف حوله مهما كانت معاناته منه. ويرجع ذلك إلى عدم اقتناع الشعوب باستقامة الموقف الأمريكى، لأنها لم تعرف عن الولايات المتحدة اهتماما جادا بقضايا الحرية، وإنما تعلم عنها العكس.

فالصورة الشائعة عن هذه الدولة هى أن الديمقراطية لا تعنيها، وحقوق الانسان لا تهمها إلا فى الدول التى تعارض سياساتها أو تثير مشاكل لها، وهذه صورة واقعية دقيقة إلى حد كبير سواء فى عصر الحرب الباردة عندما استخدمت الديمقراطية أداة فى صراعها الدولى، أو بعد هذا العصر حين اهتمت بالديمقراطية فى الدول الخارجة من وراء الستار الحديدى وحدها. رغم أنها لم تعد مضطرة إلى اتخاذ مواقف مضادة للحرية سعيا إلى محاصرة التوسع السوفيتى.

لقد تحررت الولايات المتحدة من الارتهان إلى طغاة مستبدين يقفون معها ضد الشيوعية، وصار فى إمكانها أن تشجع التطور نحو الديمقراطية، وأن تتجه

إلى الشعوب أكثر من الحكومات، وأن تجعل الحرية وحقوق الانسان أساسا لمواقفها بشكل مستقيم، ولكنها لا تفعل ذلك، وإنما تسلك سياسة معاكسة له فى معظم الأحوال. ويبدو الليبراليون الأمريكيون فى حال انهزام شديد يفوق ميزان القوى الحقيقى فى داخل الولايات المتحدة، فهذا الميزان مختل فى غير مصلحتهم، ولكن ليس إلى الحد الذى يدفعهم إلى الاستسلام.

ولكن هناك من يفسر الجموح فى الاعتماد على سياسة القوة بأنه نتاج تقاليد استقرت لدى مؤسسة السياسة الخارجية على نحو يجعلها تفضل الاستقرار غير الديمقراطى فى البلاد الصديقة على تحول ديمقراطى يصعب التنبؤ بنتائجه. وقد يحمل إلى السلطة نخبا أقل التزاما بالمصالح الأمريكية. وثمة من يفسر استمرار سياسة القوة بأنه نتاج نفوذ جماعات مصالح قوية أو ما يسميه بعض اليساريين «المركب العسكرى- الصناعى».

ورغم تعدد التفسيرات، التى ترتبط بميول سياسية وفكرية بعينها تظل هناك أهمية خاصة للتفسير المتعلق بضعف التيار الليبرالى داخل الولايات المتحدة فى اللحظة التاريخية التى بدأ فيها التحول نحو

التفـرد الأمـريكى بالقمـة العالمية وأظهرت معالم العالم الجـديد وطبيعـة صـراعاته التى تغلب عليها المصـادر الداخلية.

ورغم أن رئيسا من الحـزب الديمقـراطى وصل إلى البـيت الأبيض فى ذلك الوقت فـهـو لم ينجـح فى ذلك إلا لأنه تمكن من تهـمـيش التـيـار الليـبـرالى فى هذا الحـزب والصـعود على أنقـاضه، فى الوقت الذى ساد اليمين الدينى والمحافظ مجلسى الكونجـرس وهيمنا على مفاتيح السياسة والفكر والإعلام.

وأدى ذلك إلى استـبـعـاد أى مـراجـعـة جـوهـرية للسـيـاسـة الأمـريكيـة فى الوقت الذى ظلت مـراكـز الأبحـاث والتـفـكيـر غـيـر مـؤهلة لإدراك أهـمـيـة هذه المراجعة، لأن الاتجاه الغالب عليها يحصـر السياسة فى المـمـارسـة المتـصلة بالقـوة والسلطة. وهـذا هو الاتجاه الذى غلب على المدرسـة الأمـريكيـة فى العلوم السـيـاسـية والذى يجعل السـيـاسـة بالأسـاس مجـالا لعلاقات القـوة ويجـردها من الاعتـبـارات الأخـلاقـيـة، ويقلل من تـأثيـر العوامل الثقـافـيـة والاجتمـاعيـة، ومـا يرتبط بها من مسـائل الهـوية التى ازدادت أهـمـيـتها بوضوح كمصدر للصراعات فى العقد الأخير.

ولكن لم ينعكس هذا التطور الكبير فى العالم على المدرسة الأمريكية فى العلوم السياسية، فهى تحتاج مثلها مثل السياسة الخارجية للولايات المتحدة إلى نفحة ليبرالية ضرورية لفهم وحسن معالجة صراعات العالم الراهن.

والواقع أن أمريكا كلها تحتاج إلى مثل هذه النفحة لإنقاذها من مصير كئيب يترتب على التنامى المطرد لليمين المحافظ والدينى وانتزاعه زمام المبادرة ليس فقط فى السياسة، ولكن أيضا فى الاجتماع والفلسفة بل وحتى فى الأنثروبولوجيا التى كان حقلها خاضعا لتأثير الماركسية الأمريكية حتى وقت قريب.

فالمشكلة الأساسية فى السياسة الخارجية الأمريكية، إذن هى غياب مكون ليبرالى فيها تشتد الحاجة إليه فى معالجة الصراعات الأكثر إثارة للتوتر فى العالم الراهن، والتى تعود إلى مصادر داخلية يصعب التعاطى معها بسياسة القوة وحدها.

لقد كان طبيعيا أن تسود هذه السياسة فى عصر الحرب الباردةرغم وجود أصوات ليبرالية حاولت لفترة الانتباه إلى أهمية الاعتبارات الأخلاقية وكان من أهم هذه الأصوات فى مجلس الشيوخ السناتور

«وليم فولبرايت» صاحب كتابى «غطرسة القوة».و«ثمن الامبراطورية»، وفى مجلس النواب «لى هاملتون» الذى كان أول من وجه الأنظار إلى ضرورة مراجعة سياسة القوة فى مطلع التسعينيات، من خلال مقالة تاريخية بحق نشرها فى عدد صيف ١٩٩٢ من دورية «فورين أفيرز» بعنوان «رؤى ديمقراطية فى سياسة الولايات المتحدة الخارجية».

فقد لاحظ أن هذه السياسة بطيئة التغير فى عالم ينقلب رأسا على عقب، وحذر من الفشل فى تطوير استراتيجية متماسكة للمستقبل تنطوى على إعادة تهديد مفهوم الأمن القومى وتحقيق توازن أفضل بين الشئون الداخلية والخارجية، وبين القيادة والمشاركة.

واعتبر هاملتون دعم الديمقراطية من أهم القضايا التى صارت مطروحة على السياسة الأمريكية بديلا عن مواجهة التوسع الشيوعى والسباق النووى.

وقال هاملتون بوضوح: «إن لدينا فرصة تاريخية لتعزيز انتشار الديمقراطية والأسواق الحرة، ولكن الرئيس بوش كان انتقائيا للغاية فى تطبيق المبادئ الديمقراطية».

وأغلب الظن أن هذا هو حكمه الآن على سياسة كلينتون، وقد أصاب هاملتون تماما عندما مضى فى مقالته تلك منتقدا سياسة بوش قائلا: إنه «ركز كثيرا على الاستقرار بدلا من متابعة قضايا الحرية وتقرير المصير والعدالة».

وليس هناك تعارض لأن تعزيز الديمقراطية يؤسس لاستقرار بعيد المدى، وعلينا أن نقدم استشارات سياسية واقتصادية متماسكة، وكذلك مساعدات للديمقراطيات الجديدة. إننا بحاجة إلى أن نحفظ القيم الأمريكية ونوطنها فى قلب سياستنا الخارجية».

وواضح أن شيئا من ذلك لم يحدث على مدى السنوات السبع الماضية أى بعد أن نشر هاملتون رؤيته الليبرالية، والتى ربط فيها أيضا بين دعم أمريكا للديمقراطية وبين دورها فى مواجهة الفقر، معبرا عن أمله فى أن تكون نهاية الحرب الباردة منطلقا لسياسة أمريكية جديدة حقا، ومتوقعا ما حدث بعد ذلك وهو أن «التهديدات المستقبلية للأمن ستكون أكثر تعقيدا» ومشيرا إلى «التفكك المتسم بالتوخى فى يوغوسلافيا والاتحاد السوفيتى

السابقين، والصراع الداخلى فى الصومال وانتهاكات حقوق الانسان فى العراق».

ونبه إلى آنه «عندما تتفكك دولة ما، فإن على الولايات المتحدة ألا تعمل لمصلحة وضع سياسى معين، وإنما تعمل من أجل الديمقراطية، وحقوق الانسان والحل السلمى للنزاعات».

كما انتقد بوضوح لا لبس فيه «سياستنا الخارجية التى ركزت على الحكومات بدلا من التركيز على نتائج مانفعله بالنسبة إلى الشعوب، وعلينا ألا نسمح لاعتبارات تتعلق بالنظام والاستقرار القصير الأجل أن تتجاوز مصالحنا الطويلة الأمد فى تعزيز الحرية والديمقراطية وحقوق الانسان» وارتبط ذلك بنفوره الشديد من الانتقائية الأمريكية فى التشجيع على الديمقراطية.

لقد ضعفنا من أجل تغيير ديمقراطى فى البلدان الشيوعية السابقة ولكن الدول التى ننظر إليها على أنها ذات أهمية استراتيجية لم تهتم بالديمقراطية وحقوق الانسان فيها.

ومن هذه الدول التى ذكرها تركيا التى تعتبر أحد النماذج البارزة فى دلالتها على خطايا السياسة

الأمريكية الراهنة تجاه الديمقراطية وحقوق الانسان، والمهم هو أن هذه الخطايا تزداد ولا تقل، أى تسير فى اتجاه معاكس لما طمح إليه هاملتون وزملاؤه الليبراليون قبل سبع سنوات فقد تواطأت واشنطن مع الانتهاكات الشديدة التى يتعرض لها الأكراد فى تركيا.

ولكن الأكثر فداحة هو أن يتناقض الخطاب الأمريكى مع السلوك تناقضا تاما. ففى الوقت الذى صدر تقرير وزارة الخارجية الأمريكية فى فبراير الماضى عن حقوق الانسان فى العام حتى العام ١٩٩٨ منتقدا انتهاك السلطات التركية لحقوق الأكراد كانت «سى . آى. إيه» تقدم مساعدة فعالة للمخابرات التركية فى اعتقال زعيم حزب العمال الكردستانى عبدالله أوجلان رغم معرفتها أنه لن يلقى محاكمة عادلة، وبدلا من أن تؤمن واشنطن له محاكمة عادلة على ما ارتكبه هو بدوره من جرائم أمام محكمة العدل الدولية مثلا أو حتى فى بلد أوروبى، رافق جهدها الاستخباراتى ممارسة ضغط دبلوماسى منع دولة وراء أخرى من منحه لجوءا أو مكانا آمنا، وأدى به فى النهاية إلى كينيا حيث تم اعتقاله.

وإذا تم إعدامه فستكون الولايات المتحدة قد ارتكبت جريمة اغتيال سياسى عندما سهلت اعتقال شخص تعلم أنه لن يلقى محاكمة عادلة دون أن تخجل فى الوقت الذى كان تقريرها لحقوق الانسان يدين ممارسات تركية من بينها افتقاد الانصاف فى المحاكمات السياسية.

ولا سبيل إلى عدم تكرار مثل هذا الموقف المزدوج المخزى الذى لا يليق بدولة صغرى ناهيك عن أن تكون هى القوة الأعظم، إلا بمراجعة جادة للسياسة الخارجية الأمريكية تحررها من الاعتماد على القوة وتضفى عليها نفحة ليبرالية ضرورية لتدعيم فعاليتها وليس فقط لإعطائها بعدا أخلاقيا.

لقد حدثت تغيرات هائلة فى العالم يحتاج التعامل الأمريكى معها إلى رؤية ذات منحى ليبرالى يستحيل تعويض غيابها مهما تنامت قوة الولايات المتحدة.. وهى بالفعل لم تكن أكثر قوة فى أى وقت مما هى الآن.. ولكن هذه القوة تفتقد الفعالية، فلا يكفى أن تمتلك واشنطن إمكانات التدخل عندما تشاء، لأن تدخلها يصير استخداما لقوة عمياء قد تضر اصحابها آنفسهم أكثر مما تفيدهم على المدى

الطويل. ولكن الأكيد أنها تضر العالم الذى تفلت منة فرصة تاريخية لأن يصبح أكثر ديمقراطية وحرية وسلاما. وهى فرصة تاريخية لأن القوة الأعظم فيه هى أكبر ديمقراطيات هذا العصر. فهى ليست الاتحاد السوفيتى الذى كان العالم سيعانى ويلات يصعب تخيلها لو كانت الحرب الباردة قد انتهت بانتصاره، وليس العكس.

ولكن السياسة الأمريكية الراهنة تبدد الفرصة يوما وراء يوم. بحيث لا يجد كثيرون فرقا يذكر بينها وبين سياسة يمكن أن تنتهجها دولة شمولية إذا صعدت إلى قمة العالم.

٤- استمرار المأزق بعد ١١ سبتمبر:

لم يكن لدى السناتور الديمقراطى جوزيف بيدن رئيس لجنة العلاقات الخارجية فى مجلس الشيوخ الأمريكى حاسة سادسة عندما نبه الى أن القوة لا تكفى وحدها لضمان الأمن قبل ساعات على الهجمات التى تعرضت لها الولايات المتحدة فى ١١ سبتمبر ٢٠٠١ .

فالمصادفة وحدها جعلت موعد كلمته أمام نادى

الصحافة فى الليلة السابقة على تلك الهجمات. أما الرأى الذى طرحه فهو يعبر عن الاتجاه الليبرالى فى السياسة الخارجية. وهذا اتجاه تم تهميشه وعزله تدريجيا منذ أربعينيات القرن العشرين بعد أن كان قد صعد فى مطلع ذلك القرن من خلال دعوة ويلسون المشهورة الى حق تقرير المصير كما سبقت الإشارة.

كان حديث السناتور بيدن منصبا على خطة الدفاع الصاروخى التى أقرتها إدارة بل كلينتون وشرعت إدارة بوش الثانى فى تنفيذها . وبعد أن انتقدها ، وأهم من هذا النقد، حذر من أن التكنولوجيا العسكرية لا تكفى لمنع الإرهاب مهما بلغت من تقدم . وضرب مثلا على ذلك بإمكان نقل أسلحة بيولوجية على متن سفينة أو فى داخل حقيبة، لتمثل خطرا أكبر من الصواريخ الباليستية التى تهدف خطة الدفاع الصاروخى إلى إعاقتها.

ولكن أهم ما طرحه على الإطلاق هو إعادة النظر فى علاقات الولايات المتحدة مع العالم، بدلا من السعى إلى مزيد من القوة . وقال : (إن واشنطن يجب أن تكون على صلة إيجابية مع العالم ، لا أن تنعزل عنه بحائط دفاعى ، لأن مصالحنا تتعزز عندما ننفذ الالتزامات الدولية ونفى بتعهداتنا).

ولم يكن هذا النصح إلا تعبيرا عن الإتجاه الليبرالى الأمريكى المهمش ، وخصوصا فى شأن السياسة الخارجية . فما زال هذا الاتجاه قادرا على التأثير فى بعض القضايا الداخلية المتعلقة بالضمان الاجتماعى. ولكنه لا أثر له فى السياسة الخارجية ، منذ أن فرضت الحرب الباردة الدولية والصراع ضد الشيوعية سباق تسلح رهيب، ودعمت بالتالى الاتجاه الذى يعلى من شأن القوة عموما، والقوة العسكرية خصوصا، فى التعاطى مع العالم، وينظر إلى المصالح الأمريكية باعتبارها حصيلة ما تمتلكه الولايات المتحدة من قوة لا نتيجة ما تحققه من انجازات على طريق بناء السلام والأمن الدوليين.

وقد هيمن اتجاه القوة هذا على عملية صنع السياسة الخارجية الأمريكية لأكثر من نصف قرن . ولم يتمكن الاتجاه ذو المبادئ الليبرالية من استعادة زمام المبادرة التى كانت له فى مطلع القرن العشرين. وذهبت ادراج الرياح محاولاته تحقيق انسجام بين السياسة الخارجية لبلاده والشرعية الدولية، وجهوده لبناء علاقات دولية على أساس مصالح متبادلة وليس فقط على قاعدة ميزان القوى.

وكانت حرب فيتنام آخر ميدان للصراع بين هذين الاتجاهين فى الولايات المتحدة، إذ ناضل الليبراليون من أجل وقف هذه الحرب التى اعتبروها حربا استعمارية. ولكنهم فشلوا فى مواجهة المد اليمينى المحافظ الذى كان قد بدأ يبرز فى ذلك الوقت، مانحا نفحة جديدة لاتجاه القوة العسكرية الذى نجح فى تكريس سيطرته على مراكز صنع القرار، بالرغم من الخسائر الهائلة التى ترتبت على سياسته تجاه فيتنام وجنوب شرق آسيا بوجه عام.

ولم يبق أمام الاتجاه الليبرالى سوى أن ينبه ويحذر من الاعتماد على القوة أداة وحيدة للسياسة الخارجية. وهذا هو ما فعله السناتور بيدن قبل أيام على استحياء وبقدر من الشجاعة أقل مما توفر مثلا للسناتور وليم فولبرايت قبل نحو ثلاثة عقود عندما نشر كتابه المشهور " غطرسة القوة " عام ١٩٦٦ محذرا من تحول القوة عندما تطغى وتتجبر إلى قوة غاشمة تدفع أصحابها إلى الغطرسة فى التعاطى مع غيرهم فى العالم، ويحصدون بسبب ذلك كراهية تتراكم مع الزمن.

وقد تحققت نبوءة فولبرايت، وصارت الولايات المتحدة اليوم مكروهة بأكثر من أى قوة عظمى أو امبراطورية فى التاريخ. ويخطىء من يظن أن هذه الكراهية ليست لها ثمن ، لأن هجمات الثلاثاء الأمريكى الأسود تؤكد أن الثمن يمكن أن يكون فادحا : إنه " ثمن الامبراطورية" عنوان كتاب فولبرايت الثانى الذى نشره فى عام ١٩٨٩ .

وما بين صرخة فولبرايت المدوية وتنبيه بيدن بصوت منخفض، واصل سياسيون أمريكيون ذو مبادىء تحذيرهم من مغبة سياسة القوة الغاشمة.

ولكن ذهبت أصواتهم ادراج الرياح، بينما ازدادت الغطرسة الأمريكية ، ونجح أنصار سياسة القوة فى نشر الاعتقاد فى أن هذه القوة هى التى حققت التفوق الأمريكى، وأنها هى التى ستحافظ عليه.

وربما يكون التفوق راجعا إلى القوة بالرغم من آن الاتحاد السوفيتى السابق انهار لاهترائه اقتصاديا وليس لضعفه عسكريا. ولكن الأكيد أن القوة لن تحافظ على هذا التفوق، لأنها ستخلق تحديات كبيرة أمام العالم كله. وبما أن التحدى يولد

استجابة، ستتعاظم الجهود فى العالم سواء من أجل بناء قوة موازنة كما تفعل أوروبا الآن والصين واليابان، أو بهدف ضرب القوة المتفوقة باستخدام الإرهاب الذى هو سلاح الضعفاء كما حدث فى واشنطن ونيويورك قبل آيام.

وبالرغم من بشاعة هذا الحدث، إلا أنه دفع الأمريكيين إلى التساؤل عن سبب ما يكنه لهم العالم من كراهية. ومهمة الليبراليين الأمريكيين هى أن يشرحوا لشعبهم أن القوة الهائلة التى تمتلكها دولتهم لم تفعل شيئا لآلاف الأبرياء الذين حصدهم الإرهاب الناجم- فى أحد جوانبه الأساسية- عن سوءات تلك القوة. ولهم أن يوضحوا كيف ظهرت أمريكا فى آضعف حالاتها يوم الثلاثاء الأسود فى اللحظة التى وصلت إلى أقصى قوة لها فى تاريخها. ولا غرابة فى ذلك لأن القوة المنفلتة من المعايير الثابتة والقيم الإنسانية تصبح عمياء غاشمة قد تضر أصحابها أكثر مما تفيدهم . كما أنها تؤذى العالم كله، الذى أفلتت منه فى العقد الماضى فرصة تاريخية لأن يصبح أكثر سلاما وأمنا وعدلا وحرية لأن القوة العظمى الوحيدة نأت بنفسها عن الطريق السوى.

غير آن هناك فرقا بين نقد السياسة الأمريكية على أساس من فهم أبعادها وبين الهجوم العشوائى الغوغائى الذى يفتقد إلى الفهم على النحو الذى ظهر فى مواقف عربية أقل ما يمكن أن نصفها به هو أنها متهافتة.

ثانيا: مواقف عربية متهافتة إزاء الصراع الأمريكى الإرهابى:

١-" البراجماتية" الفجة حين تخطىء القراءة وتفقد الاتجاه:

التفكير البراجماتى (العملى) الذى يتسم بالفجاجة هو الوجه الآخر للنزعة الأيديولوجية عندما تكون جامدة . فكل منهما يغلق العقل وإن اختلفت الضبة المستخدمة فى الغلق، ويحرم المرء من رؤية الصورة بكل جوانبها ويدفع إلى التركيز فى جانب أو جزء فقط منها. وتكون النتيجة ميلا إلى تبسيط الأمور وإغفال تعقيداتها وبالتالى اضعاف القدرة على التعامل معها.

ويشتد خطر الفجاجة البراجماتية والجمود الأيديولوجى فى أوقات الأزمات الكبرى لأن كلا منهما يتسبب فى سوء إدارتها بطريقة مختلفة.

ولكن بدا خطر الإفراط البراجماتى أشد علينا فى

العالم العربى فى الأزمة الدولية التى نشبت بعد الهجمات على واشنطن ونيويورك فى ١١سبتمبر٢٠٠١، لأن الداعين اليه حاولوا تزيينه وتحدثوا عن مكاسب تصوروا أن فى الإمكان تحقيقها عبر الالتحاق بالتحالف الدولى الذى تقوده الولايات المتحدة فى مواجهة الإرهاب.

ولكى تكون هذه الدعوة مغرية ، ومغلفة بقشرة تخفى فجاجة الميل البراجماتى المنفلت من المبادىء، وضعوا قضية فلسطين فى مقدمة الرابحين إذا أحسنا مساومة الولايات المتحدة على مشاركتنا فى التحالف. ففى الإمكان- هكذا زين لنا- أن نطلب من واشنطن ثمنا لدورنا معها فى هذه القضية، أن تضغط على إسرائيل للقبول بحل متوازن. والولايات المتحدة وفق هذا المنطق تحتاج الدول العربية والإسلامية أكثر من إسرائيل التى تحولت إلى عبء عليها للمرة الثانية خلال عشر سنوات فى أزمة حرب الخليج الأخيرة والأزمة الراهنة.

وعندما تعرض دعوة المشاركة فى التحالف ومساومة الولايات المتحدة عليها فى هذه الصورة، ربما تبدو للوهلة الأولى براقة عقلانية. غير أن قليلا

من التأمل فيها يكشف عن عن أنها تصدر عن براجماتية فجة تقود إلى خسائر أكثر مما تحققه من مكاسب لسببين رئيسيين، يتعلق أولهما بالمنطلق الذى تنطلق منه، ويرتبط الثانى بالأوهام التى تنطوى عليها.

أما منطلق هذه الدعوة فهو استغلال أزمة عالمية لتحقيق هدف نصبو إليه بأى وسيلة حتى إذا كانت فى مثل بشاعة المشاركة فى قتل بشر أبرياء. والمفارقة أن يكون سفك دماء بشر فى منطقة هو السبيل إلى حقن دماء غيرهم فى منطقة أخرى. وهكذا يصل بنا العجز عن مواجهة العدوان الإسرائيلى على الشعب الفلسطينى إلى حد لا يدع أمامنا سبيلا إلا دعم عدوان على شعب آخر لا ذنب له حتى إذا كانت حكومته تدعم المسئولين عن تفجيرات واشنطن ونيويورك.

فإحدى سمات البراجماتية الفجة أنها لا تحفل بالوسيلة وتنظر فقط إلى الغاية. ولذلك لم يفكر البعض فيما يعنيه تشجيع قتيل أبرياء. بل رأوا فى ذلك نجاحا وإنجازا باهرين لأن تحقيقهما يقتضى

خوض مساومة مع الولايات المتحدة، بما يقتضيه ذلك من مهارات وقدرات تفاوضية فذة.

كما لم ينتبهوا إلى ما تنطوى عليه هذه المساومة من عنصرية كامنة تجعل دما عربيا أفضل من دم غير عربى. فإذا كان الدم الأدنى الذى تجوز إراقته حقنا للأعلى منه هو دم مسلمين يجمعنا بهم جامع الدين فما بالنا إذا لم يكن هناك شئ يجمعنا معهم!

ولم يشعر دعاة المشاركة التساومية هذه فى التحالف الأمريكى أنهم يطرحون دعوة مناهضة للأسس التى يقوم عليها النضال الفلسطينى وفى مقدمتها الانتهاك الإسرائيلى لحقوق الفلسطينيين فى الأرض وتقرير المصير وفى الحياة والحرية وما يرتبط بذلك من عنصرية أدانتها - فى مؤتمر دربان - البشرية المتحررة من قيود التحالفات السياسية والمساومات البراجماتية والمفارقة مرة أخرى، هى أن بعض من تحمسوا لمؤتمر دربان ورفضوا المساومات البراجماتية الفجة التى حالت دون إدانة صريحة لعنصرية إسرائيل فى المؤتمر الرسمى، دعوا بعده إلى مساومة من النوع نفسه تهبط بقضية من قضايا الحق إلى هاوية مسعى من مساعى الباطل.

غير أن هشاشة هذا المنهج المفرط فى براجماتيته لا ترجع فقط إلى فساد منطلقه ومنطقه، بل تعود أيضا إلى قيامه على أوهام توحى بإمكان الحصول على المكسب الموعود إذا التحقنا بالتحالف المرفوض.

فإذا كان فساد المنطلق يؤدى بنا إلى أن نخسر أنفسنا والأساس الحقوقى والأخلاقى لقضيتنا المركزية، فإن الفشل فى المساومة يقود إلى خسارة سياسية لا تقل فداحة عندما نشارك فى ضرب شعب لا ذنب له ومن دون مقابل.

فالحصول على ثمن لهذه المشاركة وبغض النظر عما إذا كان ممكنا أن يشمل ضغطا أمريكيا على إسرائيل، يقتضى توافر شرطين مترابطين: أولهما أن يكون الدور العربى فى التحالف الأمريكى جوهريا على نحو لا يمكن للولايات المتحدة الاستغناء عنه أو تعويضه أو استبداله. وثانيهما أن تكون إسرائيل، بالنسبة إلى أمريكا، دولة عادية لا تقوم العلاقة معها على مصالح مشتركة أساسية.

ويصعب القول بإن أيا من الشرطين توافر إلى الحد الذى يمكن أن يدفع الولايات المتحدة إلى التضحية بمصلحة إسرائيلية، أو إلى تقديم ثمن مجز

للعرب فى مجال آخر غير قضية فلسطين.. فكل ما يستطيع العرب تقديمه من دعم للولايات المتحدة قد يؤدى إلى تحريك الموقف الأمريكى تجاه إسرائيل سنتيمترات قليلة وليست كيلومترات على النحو الذى يقتضيه الوصول إلى حل معقول من المنظار الفلسطينى - العربى، كما اتضح بالفعل فى تصريحات الرئيس بوش ومساعديه التى لا تحمل جديدا، أو فى خطاب وزير خارجيته كولين باول فى ولاية كنتاكى يوم ١٧ نوفمبر ٢٠٠١، والذى بدا ايجابيا من الناحية المفهومية «حديثه عن ضرورة إنهاء الاحتلال الإسرائيلى» ولكن دون طرح خطة عملية محددة تتجاوز الاهتمام الأمريكى الأساسى بوقف العنف على أساس وثيقتى ميتشيل ويتنيت. كما حرص باول على موازنة حديثه عن الاحتلال بشن هجوم قاس على الانتفاضة الفلسطينية الباسلة واعتبرها نوعا من الإرهاب على خلاف الواقع والحق، وبما يناقض تأكيده أن الوجود الإسرائيلى فى الأراضى الفلسطينية يعتبر احتلالا.

ففى الحرب ضد الإرهاب بدت باكستان «جوهرة التاج» بالنسبة إلى الولايات المتحدة سواء ماديا عبر

التسهيلات التى تريدها، أو رمزيا من خلال تقديم الغطاء الذى ترغب فيه. بل إن الغطاء الباكستانى أكثر أهمية لواشنطن لأنه جاء ليس فقط من الحليف الأول لحركة طالبان ولكن أيضا من الدولة التى صنعت هذه الحركة.

كما أن الدول العربية ترفض أصلا، وقبل الأحداث الأمريكية، الإرهاب وتدينه بما فيه ذلك الذى يرفع شعارات إسلامية. وهذا الموقف فى حد ذاته يمثل غطاء للحرب الأمريكية بشكل طبيعى. ولا تستطيع الدول العربية حجب هذا الغطاء لأنه نابع من موقف أصيل لها.

فلم يملك العرب، فى الواقع، ما يقدمونه إلى أمريكا، وتحتاج هى إليه ولا تجد بديلا عنه ليطلبوا ثمنا باهظا بالنسبة إليها من نوع حشر إسرائيل فى زاوية، وارغامها على قبول حل متوازن.

وربما يفيد، هنا، أن نستخلص درسا ولا نبالغ بعد ذلك فى تقدير مغزى استبعاد إسرائيل من أى تحرك أمريكى قادم. فهذا تصرف قد ينطبق عليه قاعدة أن هناك ضرورات تبيح المحظورات. ولكن أكثر من ذلك

أن هناك تحالفا استراتيجيا ثنائيا يمكن أن تؤدى إسرائيل من خلاله الدور الذى تريده منها واشنطن. ولا يقتصر هذا الدور على الإمداد بالمعلومات. فمعروف أن أحد العوامل التى دفعت باكستان إلى التعاون بلا حدود مع الولايات المتحدة هو خشيتها على برنامجها النووى إذا امتنعت عن تقديم التسهيلات المطلوبة أمريكيا، وخوفها من أن تصبح مفاعلاتها الذرية عرضة للقصف خلال العمليات العسكرية ضد أفغانستان ما لم تتضمن الصفقة مع واشنطن تأمينا لها. وليس خافيا أن خبرة إسرائيل فى هذا المجال بعد قصفها المفاعل العراقى عام ١٩٨١ كانت بمثابة عامل ضغط ضمنى على الرئيس مشرف.

بل إن باكستان الأهم من أى دولة عربية بالنسبة إلى واشنطن فى الحرب ضد الإرهاب، حصلت على ثمن أقل بكثير من الخدمة التى قدمتها ومدى أهميتها وقيمتها.

ودلالة ذلك أن المساومة فى أزمة أحداث ١١ سبتمبر لم تحدث فى «سوق» مفتوحة حرة، وإنما فى

«سوق» محكومة بعوامل تخلق وضعا آشبه بالاحتكار فى العملية الاقتصادية. فقد استخدمت الولايات المتحدة الضحايا الأبرياء للهجمات عليها ذريعة للايحاء بأنها تخوض حرب «مبادئ» ضد الارهاب لا حرب مصالح، وبالتالى استنكار سعى أى دولة إلى المساومة. وهذا هو ما أدركه الرئيس الروسى بوتين مثلا عندما أعلن أنه لا يفكر فى مساومة واشنطن على موقفها من مشروع الدرع الصاروخى المضاد للصواريخ الباليستية.

وإذا أخذنا فى الحسبان مدى أهمية دور باكستان ثم روسيا بالنسبة إلى السياسة الأمريكية الراهنة يتضح مدة هشاشة التفكير فى حصول العرب على ثمن كبير لدورهم. وهذه فى الواقع حالة نموذجية توضح مثالب الإفراط فى البراجماتية. ولكن لا ينطبق ذلك على حالة باكستان تحديدا.

فلم تواجه دولة فى العالم مثل المأزق الذى وجدت باكستان نفسها فيه عندما حدثت الهجمات الإرهابية على برجى مركز التجارة العالمى وجناح فى مقر وزارة الدفاع الأمريكية فى ١١ سبتمبر ٢٠٠١، فكان واضحا ارتباط منفذى هذه الهجمات بشبكة الإرهاب التى

يقف على رأسها أسامة بن لادن الموجود فى أفغانستان. وكان متوقعا أن تواصل حركة «طالبان» التى تسيطر على معظم الأراضى الأفغانية حمايتها له، وأن ترفض الامتثال لحكم الإسلام فى جريمة «الحرابة» التى يعتبر مسئولا عنها فى النهاية، وهو محاكمته. كان فى إمكان هذه الحركة أن تسلمه إلى محكمة العدل الدولية فى لاهاى، وأن تطلب أن يكون قاض مسلم على رأس الهيئة التى ستتولى محاكمة. ويوجد فى محكمة لاهاى قاضيان مسلمان.

غير أن هذه الحركة البدائية لا تعرف عن الإسلام غير قشور تخفى وراءها ميولا هى أقرب إلى الجاهلية الأولى، واتجاهات هى عنوان الجهل الأول والأخير. ولذلك كان مؤكدا أنها لن تقبل حكم الإسلام، وأنها ستعاند وتزايد وتطلق الشعارات الجاهلة والزائفة، وستعرض بلادها المنكوبة لحرب جديدة.

ولذلك كانت حكومة باكستان فى وضع بالغ الصعوبة منذ اليوم الأول. فهى الحليف الأول لحركة طالبان التى لعبت باكستان الدور الرئيسى فى دعمها إلى أن سيطرت على معظم أراضى أفغانستان سعيا

إلى تحقيق استقرار كان مفقودا. لأن «الإخوة الأعداء» المجاهدين سارعوا إلى الاقتتال فور تحرير بلادهم من الاحتلال السوفيتى. فمن مصلحة باكستان أن يتحقق استقرار فى جارتها، وأن تكون الحكومة القائمة فى كابول صديقة لها. وأن يكون العنصر الباشتونى هو السائد فى هذه الحكومة نظرا لوجود امتداد له بين الباكستانيين ولذلك كان الوضع فى أفغانستان، منذ انتصار حركة طالبان فى منتصف التسعينيات، هو الأفضل بالنسبة إلى باكستان، ولا يعنى ذلك بأى حال أن باكستان أرادت السيطرة على أفغانستان كما تردد الدعاية الهندية وينقل عنها بعض الكتاب العرب. فأفغانستان هى العمق الحيوى لباكستان. ومن الطبيعى أن تكون هناك مصالح متبادلة بينهما على الصعيد الاستراتيجى.

ولكن هذا الوضع بات مهددا بعد أن كشفت «طالبان» عن طابعها الجاهلى أكثر من أى وقت مضى، وتسترت على جريمة حرابة لا لبس فيها، وخالفت الشريعة الإسلامية التى تزعم تمسكها بها، ورفضت تسليم المتهمين فى هذه الجريمة إلى محكمة العدل الدولية، وبددت فرصة لإرباك تحركات الولايات المتحدة التى كان مرجحا أن توضع فى موقع

بالغ الصعوبة إذا وافقت «طالبان» على محاكمة بن لادن وأنصاره دوليا.

وصار على باكستان أن تختار بين التواطؤ مع «طالبان» بما يعنيه ذلك من استعداء الولايات المتحدة وحلفائها، وبين المشاركة فى التحالف الدولى ضد الإرهاب أى ضد «طالبان» مثلما هو ضد بن لادن وشبكة «القاعدة» بما يؤدى إليه ذلك من توترات داخلية.

فهناك أنصار لحركة «طالبان» فى باكستان إما على أسس دينية - سياسية أو على أسس عرقية - باشتونية. وهؤلاء لا يقلون إنغلاقا عن «طالبان» إلى حد أنهم لا يستطيعون التمييز بين الحق والباطل أو إدراك مخالفتها للشريعة الإسلامية، أو فهم مصالح بلادهم فى آزمة دولية هى الأكبر منذ الحرب العالمية الثانية.

وليس أصعب من أن تجد قيادة وحكومة نفسها فى مثل الوضع الذى فرض على الرئيس برويز مشرف. فعندما أعلنت الولايات المتحدة أن على كل دولة أن تختار الوقوف ضد الإرهاب أو معه «أى معنا أو علينا» لم يكن هذا ينطبق على دولة مثل انطباقه على

باكستان. فتستطيع مصر وأى دولة أخرى أن تقف فى ساحة ما فى الوسط، فترفض الإرهاب وتؤيد الإجراءات المتخذة ضده دون أن تشارك فيها إلا بالحد الأدنى. أما باكستان فلم يكن مقبولا منها أقل مما يقترب من الحد الأقصى للمشاركة. ولا بديل عن ذلك إلا تعريض بلد إسلامى جديد لمخاطر لا نهاية لها. وهى مخاطر تهديد المفاعل النووى العسكرى الإسلامى الوحيد فى عالم اليوم، وتتيح للهند التى عرضت منذ اللحظة الأولى أن تكون ذراع أمريكا الضاربة فرصتها التاريخية للانقضاض على باكستان وذبح المسلمين فى كشمير وإنهاء مقاومتهم الباسلة.

وقد سمعنا من يسخر من حكومة باكستان لأن السلاح النووى صار قيدا عليها أضعفها بدلا من أن يكون أداة للقوة. وهذه مجادلة تبدو سليمة فى ظاهرها، ولكنها من نوع الحق الذى يراد به باطل. فعندما نسعى إلى امتلاك أدوات القوة، يكون علينا بالقدر نفسه أن ننميها ونراكمها إلى أن يحين أوان استخدامها فى الوقت الذى نراه نحن لا غيرنا الأنسب لتحقيق أهدافنا، وإلا دمرنا القوة التى بنيناها كما فعل صدام حسين عام ١٩٩٠، بل وأسامة

بن لادن عام ٢٠٠١، فقد استعجل الرئيس العراقى استخدام قوته التى كانت وقتها الأكبر فى أمتنا، فدمرها ولم يبق منها شئ يذكر. وحتى بن لادن الذى نجح فى بناء أكبر شبكة لمعارضين إسلاميين فى العالم ووفر لها عناصر قوة لا بأس بها. بل وأرضا تتحصن فيها وتنطلق منها وأثبت قدرة تنظيمية مدهشة وصار قادرا على ممارسة تهديد متزايد. ولكن مرض التعجل أصابه قبل أن تنضج الطبخة.

غير أن الرئيس الباكستانى لم يصبه هذا المرض، ولذلك لم يشأ المغامرة ببلده وقوته النووية، وواجه موقفا شديد الصعوبة خصوصا وآن حكومته حديثة عهد بالحكم بل بالسياسة نفسها. فهى حكومة عسكرية جاءت إلى السلطة عبر انقلاب آدانه كاتب هذه السطور فى حينه عام ١٩٩٩ مثلما رفضه كل المجاهدين من أجل الحرية والديمقراطية.

ورغم ذلك، ومع استمرار التحفظ على تدخل المعسكر فى السياسة، لابد من الإقرار بأن أداء حكومة باكستان ورئيسها فاق كل ما كان ممكنا تصوره. فقد أثبت مشرف أنه رجل دولة من طراز رفيع أدار الأزمة بكفاءة وقدرة ووطنية، واختار الخيار الأقل مرارة نسبيا ولكن الأكثر صعوبة عمليا.

اختار أن يقف، مثل كل الشرفاء فى العالم، ضد إرهاب أعمى يضرب عشوائيا فيقتل كل من يتصادف وجوده فى موقع الضربة دون أى تمييز. ولكنه بذل فى الوقت نفسه أقصى جهد من أجل اقناع «طالبان» بأن تتجاوز حياة الجاهلية التى تصر عليها وأن ترتفع إلى مستوى قيم الإسلام وتعاليمه. ولكن هيهات أن يفهم الحجر. وتوجه بالتزامن مع ذلك إلى شعبه وشرح ببراعة حقائق الموقف الحرج الذى تواجهه باكستان والمخاطر المحدقة بها. ولأن الأغلبية عادة عاقلة ولكنها صامتة، ولأن الغوغاء هم الأعلى صوتا فى العادة، فقد كسب معظم الباكستانيين الأقل مشاركة ولكن الأكثر حرصا وغيرة على وطنهم.

وهنا، تحديدا ظهرت براعة رجل عسكرى سعى إلى إشراك شعبه فى الأزمة، بعكس ما يفعله العسكريون عندما يصلون إلى السلطة فيبعدون شعوبهم عن السياسة بل يعملون على نزع هذه السياسة من المجتمعات وتجفيف منابعها.

وعندئذ لم يعد يخشى مزايدات ومهاترات المطالبين بتدمير وطنهم. فعل مشرف عكس ما عمله صدام حسين مثلا، فى حين بقى فى شوارع باكستان

آلاف قليلة من أمثال هذا الصدام الذى دمر بلدا عربيا إسلاميا وقضى على عناصر قوته التى بذل ملايين العراقيين جهدهم وعرقهم من أجل بنائها.

كان فى إمكان مشرف أن ينساق وراء المهاترات إذا اختار الوقوف مع الإرهاب و«طالبان». ولكنه عرف ما فى ذلك من أنانية شخصية وحماقة سياسية وخيانة لوطنه الذى شاء القدر أن يكون مسؤلا عنه فى أزمة هى الأخطر فى تاريخه القصير. تذكر مشرف ما فعله صدام حسين الذى حرم الأمة الإسلامية من قدرات العراق التى خربها ووقف يغنى على أطلالها، فقرر ألا يكرر الكارثة بالرغم من مغريات أن يهتف الغوغاء بحياته، وروادع أن يصيحوا ضده. ولكنه أدرك أيضا أنه ليس شرفا له، بل عارا كل العار، أن يرفع هؤلاء صورته مع بن لادن خليفة صدام حسين وغيره ممن قدموا للصهيونية أعظم الخدمات.

٢ - نفط قزوين ليس وراء الحرب:

بالرغم من انهيار الأساس الفلسفى للأفكار التى توجد صلة حتمية بين الأوضاع الاقتصادية والسلوك السياسى، مازال الربط بينهما شائعا فى الفكر العربى،. فما إن يقع أى حدث، كبر أو صغر، حتى

يبدأ التفتيش عن سبب اقتصادى وراءه. ويؤدى ذلك، فى كثير من الأحيان، إلى استنتاجات غير صائبة وغالبا إلى ردود فعل فى الاتجاه الخطأ. فالاقتصاد مهم فى السياسة العالمية، وله آثره فى تطوراتها. ولكنه ليس العامل الأكثر تأثيرا ناهيك عن أن يكون المحرك الوحيد للحياة على الكوكب الأرضى.

وفى الأزمة الدولية التى نشبت بعد الهجمات على واشنطن ونيويورك فى ١١ سبتمبر ٢٠٠١ محددات استراتيجية أكبر من الاقتصاد وأشد أثرا. ولذلك لا يمكننا فهم الحرب الأمريكية ضد أفغانستان إذا حصرنا تفكيرنا فى نفط بحر قزوين ومصالحها النفطية فيه. فالقياس على حرب الخليج الثانية خادع، لأن الاقتصاد قد يحرك حربا لا الحروب كلها. والقول إن الولايات المتحدة تستغل ما حدث لها لتفرض وجودها العسكرى بالقرب من هذا النفط ينطوى على تبسيط شديد مثله مثل القول إن الفقر هو العامل الرئيسى وراء الإرهاب، والذى انتشر على نطاق أوسع من ذى قبل منذ أحداث ١١ سبتمبر.

صحيح آن النفط مهم للمصالح الأمريكية، ولكن الأهم منه فى حرب أفغانستان عامل استراتيجى

يتعلق بالحفاظ على الانفراد بالقمة العالمية فى نظام آحادى القطبية، وآخر معنوى هو استعادة الهيبة والمكانة اللتين تعرضتا للأذى يوم تفجير الرمزين الأهم لهما اقتصاديا وعسكريا.

وفضلا عن ذلك، فالمصالح الأمريكية فى نفط بحر قزوين لا تتحقق عبر الوجود العسكرى، وإنما من خلال عمل دبلوماسى إبداعى يستهدف تسوية النزاعات غير القابلة للحل بين الدول المطلة على البحر. فهذه هى المشكلة الأكبر التى تواجه الولايات المتحدة وغيرها، بل تضر مصالح الدول المشاطئة قبل غيرها.

والأرجح أن الاعتقاد فى آن نفط بحر قزوين هو المحرك الأول للعمليات العسكرية الأمريكية ضد أفغانستان يرجع إلى غياب أو ضعف المعلومات عن هذه المشكلة وآثرها على الجهود التى بذلتها واشنطن لبناء البنية الأساسية اللازمة وآهمها خط الآنابيب الذى يربط آبار النفط والغاز بمنفذ بحرى ملائم لأن بحر قزوين مغلق كما هو معروف.

فقد قامت شركة يونوكال النفطية التى يوجد

مـركـزهـا فـى كـاليـفـورنـيـا بتكوين «كـونسـرتيـوم» دولى بهـدف مـد خـط آنابيب تصل كلفـتـه إلى مـا يـقـرب من خمسة مليارات دولار يبدأ من إحدى الدول المشاطئة وهـى تركمانستان ويصل إلى باكستان عبر أفغانستان.

وضم هذا «الكونسـرتيـوم» شـركـة غـاز بروم الروسـيـة، مما يعنى عـدم وجـود صـراع حـاد بين واشنطن ومـوسكو فـى هذا المجـال بخـلاف مـا هو معتقد.

غـيـر أن شـركـة «يونوكـال» لم تلبث أن وصلت إلى اقتناع بأن الصـراعات بين الدول المشاطئة، فضلا عن فسـاد البيـروقـراطيات المحلية فيهـا، لا توفـر الحد الأدنى من ضمانات الاستثمار فى هذا المشروع، الأمر الذى يجعل المخاطرة فيه أكثر من أى أرباح مستقبلية.

فلم يكن الوضـع فى أفـغـانسـتـان هو السـبب فى تجـمـيـد «الكونسـرتيـوم» الذى قـادته «يونوكـال» الأمريكية. كما لم يواجه هـذا «الكونسرتيوم» اعتراضا سوى من إيران التى يتعارض مسـار خط الأنابيب من تركمانسـتـان إلى باكستان مع مصـالحهـا. ولذلك فإن ضـرب أفغـانستـان لا يحقق أى فائدة لأمريكا فى هذا

المجال، بل على العكس يضر مصالحها فى ثروات بحر قزوين لأن إسقاط نظام طالبان يدعم نفوذ إيران فى آسيا الوسطى، فضلا عن عدم الاستقرار الذى قد يؤدى إلى ذلك. ومعروف أن الاستقرار هو الشرط الأول وربما الثانى والثالث لأى استثمار اقتصادى ناجح.

ولا يستطيع أى مسئول أمريكى على أى مستوى ضمان آن تسفر الحرب فى أفغانستان عن وضع أكثر استقرارا مما كان قبلها.

وبالإضافة إلى هذا كله، فإن منطقة وسط آسيا هى بؤرة مشاكل وتوترات عرقية ودينية وطائفية إلى الحد الذى يجعل آى دولة كبرى تفكر ألف مرة قبل أن تحاول إدخال رأسها فيها. وإذا كانت روسيا المجاورة التى كانت فى قلب هذه المنطقة قد أصبحت حريصة على ألا تتدخل أكثر من اللازم فيها، فما بالنا بأمريكا التى ما كاد الاتحاد السوفيتى السابق يقرر الخروج من أفغانستان حتى سبقته مهرولة تاركة هذا البلد المسكين لمصير بائس تحت سطوة فصائل متناحرة.

وغريب ألا يسأل القائلون بأن أمريكا تحارب من

أجل الحصول على موضع قدم لها فى المنطقة يدعم مصالحها الاقتصادية سؤالا بسيطا للغاية هو: ألم يكن لها مواضع أقدام، لا موضع واحد، إبان تحرير أفغانستان من الاتحاد السوفيتى السابق، ولماذا لم تبق هناك أو حتى تحاول فرض نظام تابع لها فى كابول بدلا من أن تهرول عائدة تاركة البلد الذى مولت جانبا من حربه ضد الاحتلال فى حال فوضى عارمة؟

غير أن هذا السؤال لا يحضر إلا إذا غاب الأثر المترتب على الانغماس فى التفسير المادى الضيق، والذى يزيده ضيقا اختزال كل ما هو مادى فى عوامل ومحركات ومصالح اقتصادية.

ونجد مثل هذا الأثر فى اختزال ظاهرة الارهاب المركبة شديدة التعقيد فى عوامل اقتصادية تدور حول الفقر، بالرغم من أن الملاحظة المباشرة تفيد عدم وجود أى جامع اقتصادى أو اجتماعى بين من يمارسون العنف حتى الاجتماعى والمجتمعى منه. فإذا قيل إن الفقير يمارس العنف لفقره، فهل يفعل مثله الثرى لأنه لا ينام الليل لفرط حزنه على الفقراء.

وحتى الزعم بأن البطالة تفرخ عنفا لم يثبت بأى برهان. وليت القائلين بذلك يتابعون أخبار الجرائم

فى الصحف ويحصون نسبة الذين يمارسون عنفا مقارنة بغير العاطلين.

وإذا فحصنا الحالة الاقتصادية - الاجتماعية للمتهمين فى أحداث ١١ سبتمبر، سواء المدبرين آو المنفذين التسعة عشر، لما وجدنا أن أيا منهم كان معسرا.

وهذا فضلا عن أن مقولات الحتمية الاقتصادية والصراع الطبقى تناولت العلاقة بين الفقر والثورة، لا بين الفقر والإرهاب. فهل يعنى ذلك إقرارا ضمنيا بأنه لا فرق جوهريا بين الثورة والإرهاب؟ ربما، لأن ثورات عدة، من بينها الثورة الفرنسية لا فقط البلشفية ومثيلاتها، قتلت مئات الآلاف من البشر بينما لا يستطيع الإرهاب أن يقتل أكثر من آلاف محدودة فى أكثر عملياته هولا.

غير آن الثابت، عبر أى تحليل تجريبى، هو أن الفقر لا يمثل أكثر من سبب ثانوى للإرهاب، أو على الأكثر أحد الأسباب الأساسية. ولكنه لا يمكن أن يكون العامل الأول أو الرئيسى. صحيح أن كارهى الولايات المتحدة يلاحظون توسع الفجوة بين الدول الأكثر تقدما والبلاد النامية. ولكن الذى يحركه، قبل

كل شئ، هو المظالم السياسية الناجمة عن سوء إدارتها للعالم وغطرستها وازدواج معاييرها. فالإرهاب ينتج عن إحساس حاد بالظلم والاجحاف فى عصر تدخل فيه معاناة الشعوب المضطهدة سياسيا كل بيت فى ظل ثورة الاتصال.

ولذلك يبدو من يركزون على الفقر كسبب أساسى للإرهاب مثل بعض الصحفيين الغربيين السطحيين الذين فسروا تنفيذ شبان فلسطينيين فى عمر الورود عمليات استشهادية بأنهم موعودون بالحوريات فى الجنة. فهؤلاء الصحفيون مهووسون بالجنس، وأولئك أسرى مقولات تهبط بالإنسان إلى كائن لا يحركه إلا كم الطعام المتاح له. والقاسم المشترك بين الفريقين هو آن الإنسان جسد ليس إلا، ولا مكان لديه لكرامة أو مكانة أو شعور وطنى، بخلاف ما ثبت عبر التاريخ وهو آن العوامل المعنوية أكثر تأثيرا على الإنسان من الظروف المادية.

٣ - الحصاد المر للمساواة بين إسرائيل وأمريكا:

العداء لأمريكا هو الكلمة السحرية عند بن لادن وشبكة القاعدة وكل من وقفوا وراءهما وصفقوا لهما رغم أنهم لم يحاربا الولايات المتحدة إلا بحثا عن هذا

التصفيق، وبعد أن ضاقت بهما السبل فى حروبهما الأساسية ضد نظم الحكم فى بعض البلاد العربية، وخصوصا مصر والجزائر. فقد أدرك بن لادن والحلقة الضيقة المحيطة به أن الحرب ضد هذه النظم وصلت إلى طريق مسدود، وآن ازدياد الكراهية لأمريكا فى الشارع العربى والإسلامى يفتح أمامهم بابا جديدا لتجاوز الحصار المفروض عليهم. فكان أن جعلوا من أمريكا العدو الرئيسى للأمة بدلا من إسرائيل أو على قدر المساواة معها، الأمر الذى لابد أن يفرض الوقوف أمام السؤال: هل تجوز المساواة بين إسرائيل والولايات المتحدة عند النظر إلى قضية فلسطين؟ هذا السؤال مطروح فى الفكر العربى منذ آن ازداد انحياز الولايات المتحدة إلى إسرائيل ووصلت العلاقة بينهما إلى مستوى التحالف الاستراتيجى.

غير أنه أخذ بعدا جديدا عقب الهجمات التى تعرضت لها الولايات المتحدة فى ١١ سبتمبر ٢٠٠١ واتهام شبكة القاعدة بالمسئولية عنها، ثم إعلان زعيمها أن أمريكا لن تنعم بالأمن ما لم يتحقق للفلسطينيين. وليست هذه المرة الأولى التى ينهج فيها بعض العرب هذا النهج. فقد سبقه إليه بعض

اليساريين الذين يعادون الولايات المتحدة لأسباب أيديولوجية، ووجدوا فى انحيازها إلى إسرائيل وسيلة لإضفاء طابع آخر على هذا العداء. وظل بعضهم يعبرون عن موقفهم هذا حتى الآن، إذ تكونت فى مصر مثلا فى مطلع عام ٢٠٠١ لجنة يسارية صغيرة أطلقت على نفسها اللجنة الشعبية لمواجهة المشروع الصهيونى - الأمريكى. والمغزى هنا واضح، وهو أن الولايات المتحدة وإسرائيل هما اثنان فى واحد، وأن لهما مشروعا مشتركا ضدنا.

غير أن عشرات، أو حتى مئات أو آلاف، مثل هذه اللجنة ما كان لها أن تحدث نذرا يسيرا من الأثر الذى ترتب على تفجيرات واشنطن ونيويورك. وربما يشمل هذا الأثر اقتناع قطاعات أوسع من العرب، وخصوصا الأجيال الأحدث، بأن محاربة إسرائيل تمر عبر الولايات المتحدة، أو أقله أن الصراع ضد واشنطن هو امتداد لمواجهة المشروع الصهيونى.

ولذلك تجدر مناقشة هذا المنحى فى التفكير لأن أخطر ما يصيب أمة هو أن تضل طريقها فى لحظة حرجة فى تاريخها، أو يصيبها عجز عن التمييز وتختلط لديها الأوراق.

ويبـدو أن هذا الخطر قـائم الآن، وربما يـزداد فى شـآن النظـر إلى مـوقـفنا تجـاه كل من إسـرائيل والولايات المتحدة، وما تنطوى عليه المساواة بينهما من خلل ينبغى إبرازه.

وهذا خلل من النوع الذى يتسم بأنه مركب يشمل جوانب معرفية وعملية على حد سواء.

فعلى الصعيد المعرفى الذى يتناول طريقة التفكير والأسس التى تقوم عليها، توجد قاعدة منطية تؤكد آن الأصل والفـرع لا يتسـاويان، ناهيك عن إمكان أن يكون الفرع هو الأهم.

فإذا كـان الأصل فى قضية فلسطين هو أن كيانا دخـيـلا اغـتـصب أرضـا ليست له، فـمن المنطقى أن نناصب هذا الكيان العداء. وهذا أمـر منطقى لأنه من طبـائع الأمـور آولا، ولكونه ينسـجم مع قـواعـد الحق والعدل ثانيا.

فـإذا جـاء طرف آخـر ليسـاند هـذا الكيـان الذى تعاديه، فمن المنطقى أن نأخذ موقفا ضده، ولكن ليس بالدرجة نفسها التى يكون عليها موقفنا ضد الكيان الغـاصب لأنه الأصل فـيـمـا يؤدى المسـاند له دورا فرعيا.

فإذا قيل إن خطر الكيان المساند علينا أكبر من الكيان الغاصب، يكون هذا قولا غير منطقى لأنه يخرج على ما هو متعارف عليه أو ما يعتبر من طبائع الأمور، ولأن قواعد الحق والعدل ومقتضيات المصلحة لا تجيز أن نترك من يغتصب أرضنا ويقتل أبناءنا لنحارب الذى يسانده.

وينسجم هذا التفكير الذى أرى أنه يعتمد على المنطق مع الجوانب العملية المتعلقة بوقائع الصراع العربى - الصهيونى وتاريخه. فتقول هذا الوقائع إن الولايات المتحدة ليست هى الدولة التى لعبت الدور الأكبر أو الأهم فى صنع إسرائيل ومساندتها فى مرحلة التمهيد لإقامتها ثم فى فترة نشأتها الأولى التى تعتبر الأكثر صعوبة بالنسبة إلى كيان مصنوع على هذا النحو.

وليس هنا مجال العودة إلى التاريخ لأنه معروف ومسجل، منذ وعد بلفور ١٩١٧، فتكفى الإشارة إلى أن الولايات المتحدة أيدت إنشاء إسرائيل، مثلها مثل دول عدة كان من بينها الاتحاد السوفيتى الذى لم يحل موقفه هذا دون اعتباره - فى نظر كثير من

العرب – صديقا بل حليفا لنا ضد إسرائيل وفتح أبواب دول عربية رئيسة أمام ضباطه وجنوده وقواعده العسكرية فى الستينات.

كما ينبغى التذكير بأن الولايات المتحدة لم تكن منحازة إلى إسرائيل حتى أواخر الخمسينيات، بل إنحازت إلى مصر والعرب بوضوح فى حرب ١٩٥٦، وقامت بالدور الأهم على المستوى الدولى فى إفشال مخطط العدوان الثلاثى وإلزام إسرائيل بالانسحاب من سيناء، بخلاف ما أشاعه اليسار عن أن «العملاق» السوفيتى هو الذى بث الرعب فى إسرائيل عبر إنذار بولجانين المشهور، وبالرغم من أن الإعلام الرسمى المصرى فى العهد الناصرى ساهم فى إشاعة هذا الزعم، فقد قال الرئيس جمال عبد الناصر الحقيقة فى خطابه فى ٢٣ ديسمبر ١٩٥٨ فى ملعب مدينة السويس، إذ أوضح أن إنذار بولجانين جاء بعد أن تأكد من انسحاب المعتدين.

وهنا، تحديدا، يمكن أن نفهم كيف تحولت الولايات المتحدة بعد ذلك إلى الانحياز الأعمى إلى إسرائيل، كانت حرب ١٩٥٦ لحظة فاصلة فى تاريخ

العلاقات الإسرائيلية - الأمريكية، إذ آدرك الكيان الصهيونى وأنصاره فى أوساط يهود الولايات المتحدة أنه لا يستطيع الاعتماد على البيت الأبيض الذى سيختلف ساكنوه الرؤساء فى مواقفهم وسياساتهم تجاه منطقة الشرق الأوسط.

ومنذ ذلك الوقت، بدأ التغلغل اليهودى - الصهيونى فى المجتمع الأمريكى ونخبته السياسية والإعلامية والاقتصادية، وصولا إلى بناء «لوبى» يهودى قوى فاعل وقادر على إمساك خيوط مؤسسات صنع القرار فى واشنطن بدءا من الكونجرس. أدركت إسرائيل، فيما لم ندرك نحن، أن الولايات المتحدة هى الدولة الوحيدة فى العالم التى تصنع سياستها الخارجية - لا فقط الداخلية - من أسفل انطلاقا من الدوائر الانتخابية المحلية.

حدث ذلك فى الوقت الذى انصرفنا نحن من الملعب الأمريكى وتركناه لليهود الذين أجادوا اللعب فيه كأكثر ما تكون الاجادة. بل ساهم بعض الحكام العرب فى دعم جهودهم، ضمنا، عبر الإمعان فى معاداة الولايات المتحدة وفتح بلادهم أمام الاتحاد السوفيتى وشيوعيته التى تم استيراد الكثير من

نظمها وتطبيقها فى بعض أهم بلاد العرب. فكان الحصاد المر مزدوجا فى الداخل الذى تدهور اقتصاديا وسياسيا، وفى الخارج عندما ازداد الانحياز الأمريكى إلى الكيان الصهيونى وصولا إلى تحالف استراتيجى لا مصلحة حقيقية للولايات المتحدة فيه بدليل استبعاد إسرائيل من التحالف الدولى ١٩٩٠ - ١٩٩١ ثم من التحالف ضد الإرهاب ٢٠٠١.

لقد أقام اريل شارون، حين كان وزيرا للدفاع عام ١٩٨١، مرافعته لمصلحة التحالف الاستراتيجى أمام الرئيس رونالد ريجان على حجة واهية وهى أن إسرائيل يمكن أن تكون «حاملة طائرات ثابتة» لحماية المصالح الأمريكية، وكان يقصد بذلك، فضلا عن استعداد إسرائيل لحماية هذه المصالح، تخزين السلاح فيها. وقد ثبت، مرتين لا مرة واحدة، أن هذا السلاح المخزن هناك لا قيمة له، وأن واشنطن ليست فى حاجة إلى إسرائيل عسكريا لأن حاملات طائراتها موجودة فى كل مكان فى المنطقة. كما أنها لا تستطيع الاعتماد عليها سياسيا فى منطقة إسلامية معادية لها، الأمر الذى يحولها فعليا إلى عبء أكثر منها عون.

ومازال فى إمكاننا عربا ومسلمين أن نتدارك ما فاتنا، وأن نشرع فورا فى أن نعمل ما كان ينبغى عمله منذ عقود عدة، وهو التحرك المنظم فى داخل المجتمع الأمريكى ودعم المنظمات الإسلامية التى ازداد دورها هناك فى السنوات الأخيرة. فلنجرب مرة محاولة التأثير على الولايات المتحدة من داخلها بدلا من الاكتفاء بانتقاد سياستها.

فالولايات المتحدة ليست عدوا للعرب رغم الخلاف معها فيما يتعلق بانحيازها إلى إسرائيل وعدم تمكين الشعب الفلسطينى من نيل حقوقه. فالعدو لا حوار معه بل صدام، ولا امكان للتأثير على سياسته إلا عبر المواجهة العسكرية.

وليس فى مصلحة العرب تحويل الولايات المتحدة إلى عدو، والصدام معها. فهذا هو أكثر ما يفيد إسرائيل ويحقق أهدافها. فى مصلحة العرب، على العكس، السعى إلى التأثير على السياسة الأمريكية وفك ارتهانها لإسرائيل عبر منافسة «اللوبى» اليهودى على مفاتيح صنع القرار فى واشنطن.

ولا علاقة لذلك بكراهية الولايات المتحدة أو

حبها. فليمقتها من يشاء وليعجب بها من يرغب على المستوى الشخصى. أما على صعيد قضايا الأمة ومصالحها، فليقم كل بدوره فى السعى للتأثير فى سياستها. فعلى سبيل المثال، هناك من يرون مقاطعة سلع أمريكية، ومن لا يجدون مصلحة فى ذلك. وليس ثمة ما يمنع أن يحاول كل بطريقته شريطة الاتفاق على الهدف وهو التأثير فى السياسة الأمريكية وتغيير اتجاهاتها تجاه قضية فلسطين، وليس القطيعة معها باعتبارها عدوا. المطلوب هو أن نكسب أمريكا لا أن نمعن فى خسارتها. والخطوة الأولى على هذا الطريق هى التمييز بين عدو إسرائيلى علينا محاربته، وسند لهذا العدو علينا أن نحد من انحيازه إليه تمهيدا لأن نسعى إلى كسبه، لأننا ساهمنا فى فوز عدونا به وخسارتنا له.

ومن الطبيعى أن يتواكب ذلك مع السعى إلى إزالة الأثر السلبى للهجمات التى تعرضت لها الولايات المتحدة وفى هذه الحال فلنتأمل كيف كان الأمر يبدو مختلفا إذا كانت إسرائيل هى التى تعرضت لمثلها ألم يكن هذا كفيلا ببث رعب لا سابق له فى أوساط كثيرة من الإسرائيليين، على نحو

يدفع إما إلى زيادة الهجرة العكسية أو إلى ضغوط شعبية للوصول إلى اتفاق سلمى بما يقتضيه ذلك من تنازلات إسرائيلية؟

ألا ما أفدح خسارتنا حين يضل بعض المحسوبين علينا رغم أنفنا طريقهم، فيوجهون ضرباتهم فى الاتجاه الخطأ ويحجبونها عن الهدف الذى يفترض أن توجه ضده.

٤- خلط عربى غير مقصود بين الإرهاب والمقاومة المشروعة:

كان التمييز بين الارهاب والمقاومة الوطنية إحدى أهم القضايا التى عنى بها العرب منذ انطلاق المقاومة الفلسطينية وكان الخلط بينهما، فى المقابل أحد الأهداف التى سعت إسرائيل إلى تحقيقها.

واكتسب هذا الجانب فى الصراع أهمية كبرى لصلته الوثيقة بمسألتى العدالة والشرعية. فالعرب الذين يستندون إلى قواعد الشرعية الدولية لا يريدون تشويشا على عدالة قضيتهم، والإسرائيليون الذين يعرفون هشاشة موقفهم القانونى والحقوقى يحاولون تعويض هذا الضعف عبر محاولة وصم أصحاب الحق بالإرهاب.

وبالرغم من أن وجود الاحتلال الإسرائيلى ييسر إدراج النضال ضده ضمن أفكار المقاومة الوطنية المشروعة، إلا أن هذا لا يكفى لإحباط محاولات منظمة لخلط الأوراق تعتمد على آلة إعلامية بارعة فى أساليب التلاعب والخداع والتضليل، وفى مثل هذه الظروف لا يمكن الاعتماد على الخط الفاصل موضوعيا بين الارهاب والمقاومة الوطنية، إذ لا يكون كل من الحرام والحلال بينا للجميع، ولذلك اقتضى الأمر - ومازال جهودا عربية لإزالة محاولات الخلط.

وبالرغم من النجاحات التى حققتها هذه الجهود وآخرها فى مجال الدفاع عن العمليات المسلحة التى رافقت انتفاضة الأقصى ظلت نقطة الضعف الرئيسة فى الموقف العربى هى سهولة استدراجه فى بعض الأحيان إلى خطاب يضر المسعى إلى التمييز بين الارهاب والمقاومة.

وهذا هو ما حدث بعد الهجمات التى تعرضت لها واشنطن ونيويورك فى ١١ سبتمبر ٢٠٠١، ففى الوقت الذى دان الغالبية الساحقة من العرب، حكومات وأحزابا ومنظمات، تلك الهجمات باعتبارها إرهابا

سافرا أعمى، ربطها غير قليل منهم بالقضية الفلسطينية بشكل أو بآخر، سعيا إلى استثمار ما يعتقدون أنها فرصة لاحت لاقناع الولايات المتحدة بضرورة إيجاد حل عادل لها.

صحيح أن حاجة الولايات المتحدة إلى تأييد عربى وإسلامى لحملتها الهادفة إلى مواجهة الارهاب تغرى بالسعى إلى تحقيق مكسب على صعيد القضية الفلسطينية أو الحصول على ثمن لهذا التأييد.. وقد ترددت هاتان الكلمتان «مكسب وثمن» على أوسع نطاق فى قسم يعتد به من الخطاب العربى الرسمى وغير الرسمى على حد سواء.

ولأن الإغراء بدا قويا، لم ينتبه من وقعوا فى آسره إلى آن ما يظنونه مكسبا يمكن أن يتحول إلى خسارة فادحة إذا نجحت إسرائيل فى استثماره للربط بين هجمات إرهابية مرفوضة ومقاومة مشروعة. لم يروا إلا أن هناك فرصة تستدعى توجيه خطاب سياسى وإعلامى جديد يوظف أحداث ١١ سبتمبر لمصلحة القضية الفلسطينية، ولتعديل السياسة الأمريكية كى تكون الأكثر دعما لهذه القضية وأقل انحيازا لإسرائيل على حد تعبير مسئول برلمانى مصرى.

ولم يكن الموقف الذى اتخذته القوى الفلسطينية ضد هذه الهجمات كلها كافيا للتنبيه إلى خطورة هذا الخلط. ولم تكن السلطة الوطنية وحدها فى هذا الموقف، إذ نأت حركتا «حماس» و«الجهاد الإسلامى الفلسطينى» بنفسيهما عما حدث، وأعادتا تأكيد طابعهما كحركتى تحرر وطنى، ونجحتا فى إحباط محاولة إسرائيل استغلال أحداث الثلاثاء الأمريكى الأسود ضد النضال الفلسطينى. ومع ذلك لم ينتبه أصحاب الخطاب العربى الذى يستهدف استثمار الأحداث نفسها لمصلحة هذا النضال، بل أغراهم ميل الولايات المتحدة إلى استبعاد إسرائيل من «التحالف الدولى» ضد الارهاب على المضى قدما فيه. ويمكن اختزال أهم عناصر هذا الخطاب فى عنصرين رئيسيين:

أولهما: أن الارهاب لن ينتهى من دون الوصول إلى حل نهائى وعادل للقضية الفلسطينية. ويعنى هذا ربطا مباشرا يصل إلى حد القول إن قضية فلسطين هى مصدر الارهاب، الأمر الذى يتيح لمن يريد التلاعب بهذا الخطاب تفسيره بصورة تعطى معنى أن الارهاب فلسطينى، ثم إعادة تأويله باتجاه أن النضال الفلسطينى يمثل إرهابا لا مقاومة مشروعة.

وثانيهما: أن أحداث ١١ سبتمبر هى ردة فعل على الانحياز الأمريكى الكامل لإسرائيل وما ترتكبه من فظائع فى حق الشعب الفلسطينى، ويعنى هذا أن مرتكبى الهجمات على واشنطن ونيويورك آرادوا إما الانتقام للفلسطينيين أو إرغام الولايات المتحدة على إعادة النظر فى سياستها تجاه قضيتهم وفى الحالين إعطاء انطباع لا أساس له بأن الارهاب السافر هو السبيل أو على الأقل آحد سبل الدفاع عن الحقوق الفلسطينية، وليس أسهل، بالنسبة إلى من يريد التلاعب بهذا الخطاب، من استخدامه لاستدعاء الرأى العام الأمريكى- والغربى عموما- ضد قضية فلسطين.

وليس هناك خلط بين الارهاب والمقاومة الوطنية أكثر من ذلك ويصب فى مجرى هذا الخلط خطاب عربى آخر يصدر عادة عن الأكثر عداء للأصولية الإسلامية ويحمل الولايات المتحدة المسئولية عن صنع الارهاب عبر الدور الذى قامت به وكالة الاستخبارات المركزية فى الحرب ضد الاحتلال السوفيتى لأفغانستان .والشائع فى هذا الخطاب الحديث عن بن لادن باعتباره صيغة أمريكية، ووصفه مثلا بأنه

«الوحش الذى انقض على صاحبه» أو «فرانكشتاين الذى انقلب ضده مخترعيه».

والمشكلة هنا هى فى عدم التمييز بين مرحلتين مختلفتين تماما فى حركة بن لادن ومن يطلق عليهم «الأفغان العرب» بوجه عام. فى مرحلة مواجهة الاحتلال السوفيتى لأفغانستان، كانوا جزءا من حركة تحرر وطنى حقيقية بغض النظر عما انتهت إليه، ولم تكن هى الحركة التحريرية الوحيدة التى دمرت وطنها بعد تحريره، فهذا حدث بشكل مختلف بطبيعة الحال فى بلاد إفريقية عدة تحولت حركات التحرر فيها إلى نظم حكم مطلقة تحالف فيها الاستبداد والفساد على شعوبها.

ولكن هذا لا يلغى الحقيقة التاريخية وهى أن هذه البلاد شهدت حركات تحرر وطنى أنهت الاستعمار وبالمثل فإن تحول «أفغان عرب» إلى الارهاب لا يطمس حقيقة أنهم شاركوا فى حركة تحرر وطنى فى مرحلة سابقة كما أسلفنا.

وساعد عدم التمييز بين المرحلتين على تسهيل الخلط بين المقاومة الوطنية والارهاب، أى إلى تيسير

مهمة إسرائيل فى سعيها إلى اتهام النضال الفلسطينى بالارهاب.

وبالرغم من أن بيان بن لادن، الذى بثته إحدى القنوات الفضائية فى يوم بدء الحرب، يجسد خطورة ربط قضية فلسطين بأحداث ١١ سبتمبر، لم يؤثر ذلك كثيرا على الخطاب العربى الذى يعبر عن هذا الربط ومرة أخرى كانت السلطة الفلسطينية على لسان وزير الثقافة والإعلام فيها هى التى بادرت إلى رفض ربط قضيتها بعمل إرهابى أو ارتكاب مثل هذا العمل باسم فلسطين.

لم يلاحظ من يقولون إنه لا نهاية للارهاب.إلا بحل عادل للقضية الفلسطينية أن هذه المقولة هى صيغة أخرى لمضمون ما ورد فى بيان بن لادن من أن أمريكا لن تنعم بالأمن إلا إذا تحقق فى فلسطين. وليست هناك إساءة إلى القضية الفلسطينية أكثر من اتخاذها غطاء لعمل لا يختلف اثنان على أنه ارهاب سافر، فضلا عن أن مدبريه لم يعرف عنهم اهتمام يذكر بهذه القضية من قبل. ولاشك فى أن معظم اصحاب الخطاب الذى خلط بين الارهاب وقضية

عادلة انطلقوا من حب لفلسطين. ولكنه قد يكون مثل حب الدبة التى قتلت صاحبها من فرط حرصها عليه.

ولم يكن هذا هو الخلل الوحيد فى الخطاب العبرى بشأن قضية فلسطين. فقد تعامل كثيرون مع تأثيرات الأزمة العالمية على هذه القضية الفلسطينية بشكل انطباعى. فى البداية كان هناك تشاؤم شديد ومخاوف واسعة من أن يستغل شارون انشغال الولايات المتحدة بالضربات التى تعرضت لها ويشن هجوما ساحقا على الفلسطينيين.

ولكن بعد أيام تراجع التشاؤم لحساب تفاؤل مبالغ أيضا بإمكانية استثمار هذه الأزمة لصالح القضية الفلسطينية فمن قائل بضرورة أن نحصل على ثمن الوقوف مع أمريكا، إلى قائل إن واشنطن تكتشف فى مثل هذه الأزمات أن العرب هم الرصيد الاستراتيجى لها وليس إسرائيل التى تتحول إلى عبء عليها.

وبعيدا عن المبالغة فى التشاؤم وفى التفاؤل يبدو الأثر الحقيقى للأزمة على القضية الفلسطينية محدودا لا يتجاوز زيادة اهتمام واشنطن بتهدئة الأوضاع فى الأراضى المحتلة حتى لا تشوش على حربها ضد الارهاب.

فقد كانت ادارة بوش تؤمن حتى قبل أحداث ١١ سبتمبر بأن هذه التهدئة هى أقصى ما يمكن تحقيقه فقد توصلت إلى أنه ليس فى إمكانها ان تفعل أكثر مما فعلته إدارة كلينتون فى قمة كامب ديفيد الثانية وما بعدها، وأن الهوة الواسعة بين الموقفين الفلسطينى والإسرائيلى يصعب تجاوزها فى المدى المنظور.

ويعنى ذلك ضمنيا أنه لابد أن يغير أحد الطرفين أو كلاهما موقفه لكى يتوافر متغير جديد يتيح إجراء مفاوضات ناجحة.

وهو يعنى - بالنسبة إلينا - أنه لا بديل عن استمرار المقاومة الفلسطينية بالتزامن مع السعى إلى كسب الرأى العام العالمى ويقتضى ذلك تنسيقا مستمرا بين السلطة الفلسطينية والاجنحة العسكرية لفصائل المقاومة.

ثالثا: الشارع العربى والمسلم بين أزمتين:

عقب صلاة الجمعة قبل الأخيرة فى شهر شعبان فى أحد مساجد القاهرة، سأل أحد المصلين خطيب المسجد: لماذا لم تدع الله أن ينصر «طالبان» وأسامة

بن لادن عندما ابتهلت إليه أن يرينا هزيمة المعتدين على شعب آفغانستان المسلم وعلى رآسهم الإدارة الأمريكية؟ وقبل أن يرد الخطيب قال شخص آخر من المصلين سمع السؤال ما معناه: نحن ضد العدوان ومع شعب آفغانستان، ولكننا لا نؤيد أحداث ١١ سبتمبر إذا كان تنظيم «القاعدة» الذى تحميه «طالبان» هو الذى فعلها. كما أننا نختلف مع آفعال آخرى لها أساءت إلى الإسلام وإلى الشعب الأفغانى وآثنى خطيب المسجد على هذه الإجابة التى عبر معظم المصلين الموجودين فى موضع هذه المناقشة عن قبولهم لها.

هذا الحوار السريع، بالرغم من بساطته يمثل منحى جديدا فى طريقة تناول العقل العربى والمسلم للقضايا والأزمات الكبرى. فعلى مدى فترة طويلة من الزمن كان الميل السائد فى العالم الاسلامى فى هذه القضايا والآزمات هى اختزالها فى أبيض وأسود. فهذا الاختزال يريح الإنسان من عناء التفكير فى المساحة الرمادية بين الأبيض والأسود وما تنطوى عليه من تعقيدات. كما آن هذا الاختزال يتيح الاكتفاء بموقف بسيط محدد حاسم مع الأبيض وضد الأسود،

ومع الخير وضد الشر، وفقا لما يراه كل شخص ويعفيه من مشقة التفكير فى موقف مركب قد يكون أقل حسما ولكنه أكثر اقترابا من الواقع.

وليس ببعيد ما حدث إبان أزمة حرب الخليج الثانية كان معظم العرب المسلمين ضد الغزو العراقى للكويت فى بدايته. ولكن تحولت نسبة لا يستهان بها إلى الوقوف- موضوعيا- مع هذا الغزو عندما جاءت الولايات المكروهة حتى النخاع لتقود التحالف الدولى لتحرير الكويت .وما إن خلط الرئيس صدام حسين غزوه للكويت بقضية فلسطين وأطلق صواريخ «فشنك» على إسرائيل ، حتى صار هناك استقطاب بين من يؤيدون التحالف الدولى ومن يتعاطفون مع القيادة العراقية.

هذا الاستقطاب هو التجسيد للموقف الأحادى البسيط الذى يقوم على أبيض وأسود، ولاشك أن شيئا من هذا الموقف موجود الآن فى الشارع العربى والإسلامى، ولكن بدرجة أقل من ذى قبل. فهناك رفض شديد للحرب الأمريكية ضد أفغانستان. ولكن القليل من أصحاب هذا الموقف يؤيدون حركة «طالبان» و«قاعدة» أسامة بن لادن إلا من زاوية

وقوفها ضد أمريكا. وهذا تقدم نسبى، وخصوصا إذا
أخذنا فى الاعتبار غياب الوعى السياسى إما مؤيدو
بن لادن فى حد ذاته وما يمثله فهم أقل القليل
ويكادون يتركزون فى باكستان لسببين: أولهما، أن
حكومتها كانت أكثر الحكومات المسلمة تأييدا للحرب
ضد أفغانستان، فضلا عن مشاركتها المباشرة فيها
على نحو خلق استفزازا مضاعفا من هذه الحرب لدى
جزء من الشعب. وثانيهما، التماثل فى العرق
«الباشتون» واللغة بين قطاع من الباكستانيين ونحو
نصف الشعب الأفغانى، أما خارج باكستان، فلم ترتفع
صورة أسامة بن لادن إلا لماما فى التظاهرات المتفاوتة
فى حجمها وكثافتها، ولا ينفى ذلك وجود نوع من
الاعجاب به فى أوساط بعض الشباب العربى والمسلم
لجرأته الشديدة مثلما كان بعض الشباب يعجبون
بالماركسى تشى جيفارا، بالرغم من أنهم ليسوا
يساريين، ولا يعرف بعضهم قصته، وفى مصر بصفة
خاصة يستطيع المراقب أن يلاحظ قدرا من التشابه
بين إعجاب بعض الشباب غير المسيسين بظاهرة بن
لادن وتصفيقهم لبعض أبطال أفلام السينما الذين
أدوا أدوار رجال شجعان مثل فريد شوقى الذى كان

يطلق عليه «بطل الترسو» لشدة الاعجاب به وخصوصا فى الصفوف الخلفية لقاعات السينما.

ولا يغير ذلك من حقيقة أن الأكثرية تميل إلى إدانة الحرب ورفض الهجمات التى حدثت فى ١١ سبتمبر فى آن معا. ويختلف أصحاب هذا الموقف المركب فى تكييفه، مثلما يتباينون فى درجة رفض كل من الحرب والهجمات التى أدت إليها فهناك من يرون أن هذه الهجمات لم تأت من فراغ لأن السياسة الخارجية الأمريكية خلقت أجواء ثقيلة من الاحباط واليأس تدفع بعض الشباب المسلم إلى عمل أى شىء للرد على هذه السياسة مزدوجة المعايير والمنحازة لإسرائيل التى لا يمر يوم من دون أن تقتل قواتها فلسطينيين فى الأراضى المحتلة، ولذلك يميل هؤلاء إلى إدانة الحرب ضد أفغانستان أكثر من استنكار الهجمات التى تعرضت لها واشنطن ونيويورك.

وثمة، فى المقابل، من يعتقدون فى أن لا شىء يبرر هجمات ١١ سبتمبر ويبنون على ذلك أن هناك ما يبيح الرد على هذه الهجمات تأسيسا على قاعدة «الدفاع عن النفس»، ولكنهم يستنكرون الرد المحدد الذى اختارته الولايات المتحدة، وهو الحرب التى يروح

ضحيتها مدنيون أبرياء مساكين فى أفغانستان، فكأنها لم تفعل إلا أن ردت على كارثة مثلها أو ربما أكثر منها.

غير أن القاسم المشترك بين هؤلاء وأولئك هو رفض فعلين يجمع بينهما قتل أبرياء لا ذنب لهم لمجرد وجودهم فى برجى مركز التجارة العالمى فى نيويورك فى صباح يوم ١١ سبتمبر، أو لأنهم من أهل أفغانستان التى يوجد فيها مركز شبكة «القاعدة» التى تتهمها الولايات المتحدة بالمسئولية عن الضربات التى تعرضت لها فى ذلك اليوم. ويتفق على ذلك أيضا من يشكون فى صحة هذا الاتهام ولا يجدون دليلا كافيا يؤيده. ومن اقتنعوا بسلامته ورأوا فى إشادة أسامة بن لادن بالضربات وإعلانه أن الذين نفذوها «كوكبة من كواكب المسلمين وطليعة من طلائع المسلمين» اقرارا ضمنيا بمسئولية «القاعدة» عنها.

فقد تراجع الاهتمام بالسؤال «من الذى فعلها؟» بعد أيام على شن الحرب ضد أفغانستان وسقوط المئات قتلى ومصابين وتفاقم المشاكل المعيشية والإنسانية، ففى مصر على سبيل المثال كان هذا السؤال مطروحا على نطاق واسع للغاية منذ ١١

سبتمبر وحتى منتصف آكتوبر عندما بدأت القذائف الأمريكية تحصد أرواح الشعب الأفغانى، ولكنها لا تصل إلى أسامة بن لادن وزملائه فى الحلقة الضيقة الموجهة لشبكة «القاعدة»، وفى مثل هذه الأجواء لم يعد ثمة ما يبرر الانشغال بالفاعل وهل هو بن لادن أم «الموساد» الإسرائيلى، الذى رأى البعض أنه فعلها ليلصقها بالعرب والمسلمين، أم منظمة أمريكية متطرفة كتلك التى نفذت عملية تفجير المبنى الفيدرالى فى أوكلاهوما فى العام ١٩٩٥، أم مجموعة من الصرب اليوغوسلاف انتقاما لحرب كوسوفا واعتقال زعيمهم ميلوسوفيتش ومحاكمته. وهذا الرأى الأخير انفرد به الكاتب المصرى محمد حسنين هيكل فى مجلة «وجهات نظر» فى عددها لشهر أكتوبر ٢٠٠١ ولكنه لم يكرر طرحه وحل التعاطف مع الشعب الأفغانى محل الانشغال بفاعل أحداث ١١ سبتمبر ولكنه لم يبدد الإحساس بخطأ قتل أبرياء فى ذلك اليوم.

ومن هنا شاع تبنى الموقف المركب والمبدئى فى آن الذى لا يقبل الهجمات على أبرياء فى واشنطن ونيويورك ويرفض الحرب التى يروح ضحيتها أبرياء

فى أفغانستان، ولم يحدث مثل الاستقطاب الذى شهدناه فى أزمة وحرب الخليج الثانية التى انقسم فيها الشارع العربى والمسلم.

وبالرغم من أن المقارنة بين مواقف الدول العربية والمسلمة فى الحالتين تقود إلى نتيجة متشابهة، فهناك اختلاف واضح بين سياسات هذه الدول والاتجاه الغالب فى الشارع، فهذا الاتجاه يبدو هو الأقرب إلى الموقف المبدئى كونه يرفض ضربات عشوائية وحربا عدوانية يجمع بينهما قتل مدنيين أبرياء. أما معظم الدول العربية والمسلمة فقد أيدت الحرب ضد أفغانستان بدرجات متفاوتة فى العمق والمدى. وكان أفضلها حالا تلك التى قرنت رفضها هجمات ١١ سبتمبر بالتنبيه إلى أن الارهاب لا يأتى من فراغ وأن له أسبابا تجدر معالجتها. لأن هذا التوجه حررها جزئيا من التطابق مع الموقف الأمريكى ،رغم وقوعها فى خطأ الربط المباشر بين الارهاب والقضية الفلسطينية.

ولكن مثلما يبدو الشارع أكثر نضجا نسبيا مما كان عليه فى أزمة وحرب الخليج الثانية، كذلك يبدو آداء الدول العربية والمسلمة التى عالجت الأزمة الراهنة

بشكل أفضل مما آدى إلى تجنب انقسام جديد آو توتر شديد . فلم تكن هناك اتهامات متبادلة ولم تحاول دولة المزايدة على آخرى آو التعريض بسياستها بل غطت التفاعلات التعاونية، سواء الظاهرة منها أو غير المعلنة، على ما عداها فى التعامل مع الأزمة.

ويجوز إرجاع هذا التطور الايجابى الذى يعبر عن نضج فى إدارة الأزمات الدولية إلى وجود شعور بالخطر لدى هذه الدول جميعها خشية أن تحمل واشنطن بعضها جزءا من المسئولية عن الهجمات التى تعرضت لها آو عن رعاية الارهاب الدولى بوجه عام.

وإذا كان من الطبيعى أن تكون الدول المرشحة لاتهام من هذا النوع هى الأكثر إحساسا بالتهديد فمن المنطقى آيضا أن تدرك دول آخرى لا تخشى تعرضها لاتهام أنها لن تفلت من التداعيات السلبية لمثل هذا الاتهام.

فالدول غير المرشحة لأن تواجه خطرا مباشرا شعرت بتهديد غير مباشر لأنها ستجد نفسها فى موقف بالغ الصعوبة والحرج أمام الأمة فى مجموعها وتجاه شعبها والرأى العام فى داخلها إذا تعرضت

دولة أخرى إلى ضربات عسكرية أو اتسع نطاق الحرب وتجاوز أفغانستان.

ولذلك ففى الوقت الذى حرصت الدول التى كان محتملا وضعها موضع الاتهام، أو إثارة شبهات حولها وخصوصا العراق إلى إثبات حسن نواياها، سابقت الزمن دول أخرى صديقة لواشنطن فى تحركها الذى استهدف تجنب توسيع نطاق العمليات العسكرية الأمريكية.

وحققت هذه الدول نجاحا ملموسا فى ذلك، بالرغم من أن جانبا فى الخطاب السياسى الأمريكى ظل لا يستبعد احتمال هذا التوسيع. وهكذا تصرفت الدول العربية والمسلمة فى مجملها بطريقة دعمت التفاعلات التعاونية بينها، وحققت تفاهما عاما وليس اتفاقا كاملا. فالحاصل هو نوع من التفاهم الناجم عن عزف منسق أملته أزمة شديدة الوطأة، وليس عزفا موحدا. فهناك اختلاف فى الخطاب السياسى ولكنه لا يعبر عن خلاف جوهرى يؤدى إلى صدام حاد ومن ثم استقطاب وانقسام بخلاف ما حدث قبل عشر سنوات أو أكثر قليلا.

كما ساهم ذلك فى ترجيح كفة الاتجاه الأمريكى الذى تحفظ على توسيع نطاق الحرب لتشمل دولا أخرى على رأسها العراق، وكان هذا الموضوع مثار قلق فى الأوساط الشعبية والدوائر غير الرسمية فى الدول العربية، لأن الإشارات التى صدرت عن واشنطن كانت مبهمة أحيانا، ومتناقضة فى أحيان أخرى.

ولم يقلل هذا القلق التصريحات المطمئنة التى أدلى بها بعض القادة العرب لأنها جاءت فى صيغة الترجيح لا التأكيد، بعد أن صرح ناطق رسمى أمريكى فى آخر سبتمبر ٢٠٠١، بأن بلاده لم تتعهد بعدم توسيع نطاق العمليات العسكرية، وكان هذا التصريح ردا غير مباشر على إعلان العاهل الأردنى الملك عبدالله الثانى، عقب زيارته إلى واشنطن أنه حصل على تعهد بعدم ضرب أى دولة عربية بما فى ذلك العراق وأعقب ذلك تقديم الولايات المتحدة رسالة إلى مجلس الأمن الدولى تفيد أن العمليات العسكرية قد تشمل دولا ومنظمات أخرى بخلاف حكومة طالبان و«القاعدة».

ولكن فى الوقت نفسه صدر عن وزير الخارجية

الأمريكي كولن باول ما يدل صراحة على استبعاد توسيع نطاق هذه العمليات، ومضى رئيس الوزراء البريطاني تونى بلير فى هذا الاتجاه نفسه بل قدم ما يشبه إلتعهد بعدم ضرب العراق إلا إذا توفر دليل قاطع على صلته بأحداث ١١ سبتمبر، وهو آمر كان مستبعدا فى ظل معطيات التحقيقات على مدى أكثر من شهر. وواضح أن بلير يلعب دورا أكبر من مجرد الحليف الأول للولايات المتحدة فى حربها ضد الارهاب وأن كلمته ستكون مسموعة فى شأن المراحل المقبلة لهذه الحرب.

فعلام، إذا الغموض حينا، والتناقض حينا آخر فى اتجاهات الإدارة الأمريكية إزاء نطاق العمليات العسكرية؟ ربما يمكن تفسير ذلك بوجود خلاف ليس صعبا تبين معالمه العامة، فى هذه الإدارة، وهذا خلاف أبعد من الحرب ضد الارهاب وسابق عليها، وله أصوله الفلسفية لا فقط السياسية. إنه الخلاف على كيفية التعاطى مع العالم بين تيارين محافظين أحدهما تقليدى معتدل والآخر متشدد. وللتبسيط يجوز القول إن أولهما يؤمن بدور الجزرة بينما لا يرى الثانى وسيلة إلا العصا.

وإذا كان باول يعبر عن التيار المعتدل فإن نائب وزير الدفاع بول وولفونيتز يعتبر أبرز عناصر التيار المتشدد، وهو أكثر المتحمسين لتوسيع نطاق الحرب لتشمل ليس فقط العراق، ولكن أيضا الدول والمنظمات التى نفذت أو دعمت أعمالا ارهابية سابقة ضد مصالح الولايات المتحدة أوحلفائها.

ومن الطبيعى، فى ظل مثل هذا الخلاف. أن تتباين الاشارات الصادرة عن الولايات المتحدة حتى إذا كان رئيسها الحالى يتخذ موقفا أقرب إلى التيار المعتدل.

صحيح أنه كان فى إمكان الرئيس بوش آن يحسم هذا الخلاف ويضع حدا لما يبدو ازدواجية فى الخطاب الأمريكى الرسمى، ولكنه لم يفعل لأنه لا يريد أن يخسر أنصار التيار المتشدد فى حزبه الجمهورى وهم ذوو نفوذ كبير.

ولكن الأهم من ذلك هو أن هذه الازدواجية تفيد السياسة الأمريكية فى المرحلة الأولى فى الحرب ضد الارهاب، لأنها تتيح لها حرية أوسع للحركة وقدرة أكبر على المناورة.

فحتى إذا كان الرئيس الأمريكى مقتنعا بأنه لا مصلحة فى توسيع نطاق الحرب لتشمل دولا أو منظمات عربية، فالأرجح أنه أوقن بأنه لا مصلحة أيضا فى إعلان ذلك وبالتالى كشف أوراق الحركة الأمريكية فى وقت مبكر.

وإذا كانت أى دولة تفضل أن تحتفظ لنفسها بمساحة كافية للمناورة السياسية فى الأوقات العادية، فأولى بالولايات المتحدة أن تفعل ذلك فى أزمة عاتية هى الأكبر فى تاريخها.

وربما يجوز، فى ضوء هذا التصور، تفسير ما صدر عنها من نفى غير مباشر لما أعلنه العاهل الأردنى عن تعهدها بعدم ضرب أى دولة عربية، فليس ممكنا أن يعلن رئيس دولة شيئا يخص دولة أخرى إذا لم يحدث. ولذلك فلاشك فى أنه سمع فى واشنطن كلاما واضحا من دون أن يطلب إليه الاحتفاظ به أو كتمانه. ولذلك بادر بإعلانه معتقدا - من موقعه - أن هذا الإعلان يفيد العرب والأمريكيين فى آن معا.

غير أن الإدارة الأمريكية رأت من موقعها أن مثل هذا الإعلان يؤثر سلبا على حرية حركتها ويحرمها من إمكانات المناورة التى تحتاج إليها.

فـقـد تصـرف كل من الطـرفـين إذا بموجب رؤية نابعة من موقعه وبسبب اختلاف موقعيهما، حدث الالتـبـاس الذى أدى إلى ازدياد قلق الرأى العـام فى كثير من البلاد العربية. غير أنه مع ذلك ظل السؤال عن احتمال توسيع نطاق الحرب قائما لأن ما أعلنه الملك عبدالله الثانى كان يخص المرحلة الأولى فى هذه الحرب وليست المراحل التالية.

خاتمة

كى يبقى مكان للإنسان على كوكبنا

كان كاتب هذه السطور هو أول من استخدم عبارة «لا للهجوم على المدنيين.. ولكن» فى مقال نشرها فى جريدة «الحياة» اللندنية يوم الأحد ١٦ سبتمبر ٢٠٠١، أى بعد خمسة أيام فقط على أحداث ١١ سبتمبر. وهى المقالة التى رد عليها وعلى مقالات أخرى تبعتها الكاتب الأمريكى المصرى الأصل د. مأمون فندى فى جريدة «الشرق الأوسط» اللندنية أيضا منتقدا من اسماهم «جماعة بن لكن». ومعبرا عن الموقف الذى طالب صراحة بإدانة الارهاب «من دون لكن». وعبر ضمنا عن تأييد للسياسة الخارجية الأمريكية الغاشمة، أو على الأقل إعطائها صكا على بياض، كان عنوان المقالة الأولى التى دشنت الموقف المبدئى كالتالى: «نقول لأمريكا ما قالته عن الإرهاب الداخلى: لا للهجوم على مدنيين.. ولكن».

فمن الطبيعى أن يرفض أى إنسان سوى هجمات تراق فيها دماء أبرياء فى أى مكان. فالضرب عشوائيا خارج ميدان حرب أو قتال هو عمل من أعمال الارهاب ليس إلا، ولكن فى معظم الأحيان لا يأتى هذا الارهاب من فراغ.

ومن هنا كان التعقيد الذى واجه اتخاذ موقف سليم تجاه الاعتداءات التى تعرضت لها مرافق أمريكية حيوية فى نيويورك وواشنطن فى ١١ سبتمبر، فقد وجد كثيرون صعبا عليهم اتخاذ موقف حاسم معها أو ضدها بالمطلق.

ولا ينطبق ذلك على تلك الأحداث وحدها. فهذه هى الحال فى غير قليل من القضايا والتطورات منذ أن انهار النظام العالمى ثنائى القطبية والذى كان يناسبه الموقف البسيط الأحادى. فإذا كنت مع الرأسمالية فأنت ضد الاشتراكية، والعكس. ولم تكن حركة عدم الانحياز استثناء فى تلك المرحلة لأن معظم دولها كان منحازا من الناحية الفعلية إما إلى موسكو أو إلى واشنطن.

وبانتهاء تلك المرحلة لم يعد سهلا اتخاذ مواقف

حاسمة أحادية تجاه بعض أهم القضايا الكبرى فى عالمنا. فإذا أخذنا الموقف تجاه العولمة على سبيل المثال وجدنا أن من يرون فيها جانبا إيجابيا وآخر سلبيا هم أكثر من الذين لا ينظرون إلا إلى أحد هذين الجانبين دون غيره.

فقد صار الوضع الدولى آكثر تعقيدا على نحو يصعب معه قول «نعم» أو «لا» وكفى فى كل الأحيان وأصبح الموقف المركب ضروريا بل لا مفر منه أقله فى بعض القضايا، ولعل أكثر أشكال هذا الموقف المركب شيوعا هو «نعم... ولا» آو «لا... ولكن».

ويجوز أن نطبق ذلك على الهجمات التى تعرضت لها الولايات المتحدة فمادام يستحيل تأييدها أو قبولها من أى منطلق إنسانى أو سياسى ويصعب فى الوقت نفسه الوقوف السلبى عند حد إدانتها يصبح الموقف المناسب فى هذه الحال هو «ندين.. ولكن على الولايات المتحدة أن تراجع السياسات التى تدفع إلى الارهاب».

ولا ينطوى هذا الموقف على محاولة لتبرير إرهاب سافر أعمى. فالاستطراد هنا لا يلغى الإدانة أو حتى

يقللها فالإدانة تتحقق وتكتمل فى جملة مفيدة مكتملة أركانها قبل أن يأتى الاستطراد لينبه إلى أن هناك ما ينبغى قوله بعد الإدانة وليس عوضا عنها، كما يؤدى هذا الاستطراد وظيفة مهمة وهى الدعوة إلى معالجة البعد السياسى للإرهاب وعدم الاقتصار على البعد الأمنى.

وللعرب والمسلمين مصلحة أكيدة فى إدانة الهجمات الارهابية لأنها تضر قضيتهم الأولى، فالضرر الذى لحق بقضية فلسطين والانتفاضة من جراء هذه الضربات واضح على نحو يجعل إدانتها حقا لنا وليس فقط واجبا علينا كوننا لا نرضى لأى شعب ما لا نرضاه لشعوبنا.

ولذلك كان صادقا موقف القادة العرب الذين نددوا بالهجمات أو دعوا إلى تقديم العون للأمريكيين ولم يكن افتتاح الرئيس عرفات حملة فلسطينية للتبرع بالدم للشعب الأمريكى نوعا من الرياء بخلاف ما فعله شارون ،حتى إذا بدا فى صورة من يسعى إلى إبعاد اتهام عن شعبه. فدرء الشبهات مطلوب وفعله كذلك المسلمون الأمريكيون الذين أدانوا ما حدث

وقدموا العون وهم فى مقدمة من أضرتهم الهجمات، بعد أن كانت منظماتهم بدأت تعرف طريقها إلى التأثير فى مراكز صنع القرار للمرة الأولى فى السنوات الأخيرة.

ولذلك وقعت عليهم أحداث سبتمبر وقع الصاعقة وبدأ بعضهم يتعرض لاعتداءات وتحرشات فى مدن أمريكية عدة. فلدينا إذا أسباب حقيقية لإدانة الهجمات التى تعرضت لها الولايات المتحدة، أسباب أكبر مما طالب به المخرج المصرى يوسف شاهين، وهو إثبات أننا «لسنا همجيين» حين تحدث فى المؤتمر الصحفى لفيلمه الجديد الذى عقده فى بيروت فى اليوم التالى للهجمات.

وهذا كله يكفى لتجنب الخوف من أن نتهم بمحاولة التبرير عندما نقول إن الإدانة لا تتعارض مع التنبيه إلى أن ما حدث لم يأت من فراغ، وإنما جاء نتيجة استمرار وتراكم سياسات تنطلق من افتراض أن أحدا لا يعيش على هذا الكوكب سوى الولايات المتحدة ومن يسير فى ركابها أو يعمل خادما لمصالحها وترتب على ذلك تراجع أو تأزم علاقاتها مع

عدد متزايد من الدول بينها أصدقاء سابقين بل حلفاء فضلا عن انتشار الكراهية لها فى أوساط معظم الشعوب.

وكان واضحا قبل أن تغرب شمس القرن العشرين أن الولايات المتحدة صارت مكروهة بأكثر من أى قوة عظمى أو امبراطورية كبرى على مر التاريخ .

ودولة هذه حالها، تكون عرضة للارهاب باعتباره سلاح الضعفاء فهى لا تترك لهم أملا فى الحصول على حقوقهم وتسد أمامهم المنافذ ولذلك فهى تتحمل مقدارا من المسئولية عن الارهاب الذى تتعرض له.

فالإرهاب- دوليا كان أو داخليا- لا يهبط من السماء. والولايات المتحدة، بالمناسبة توافق على هذا الرأى بل تعتمده فى شأن الارهاب الداخلى وكم من مرة نصحت دولا عربية تصاعد الارهاب داخل حدودها بأن تبحث عن حل سياسى ولا تكتفى بالحل الأمنى وكان هذا النصح ينبع من موقف مشابه فى جوهره لهذا الذى تدعو إليه هنا وهو موقف «لا... ولكن» لا للإرهاب فى الجزائر أو مصر أو غيرها ولكنه يرتبط بظروف سياسية لابد من معالجتها.

هذا ما قالته لنا قبل سنوات فى شأن ارهاب داخلى، وهذا ما نقوله لها بدورنا بخصوص ارهاب دولى وهذا هو مضمون موقف «ندين.. ولكن» نرفض الارهاب وقتل الأبرياء فى واشنطن ونيويورك، كما فى غيرها ولكن ينبغى معالجة ومراجعة ظروف تفرزه فالإدانة وكفى تدفع إلى معالجة عسكرية أمنية ضيقة الأفق محدودة الأثر أما المعالجة السياسية فهى بداية النهاية للإرهاب.

ولكن الدول التى تستطيع أن تقول ذلك لأمريكا لابد أن تواجه صعوبات فى محاولة إقناعها بأن الارهاب لا يأتى من فراغ، وأن المظالم الموجودة فى مناطق عدة تمثل الأرضية التى ينطلق منها.

والمشكلة لا تقتصر على أن المسئولين الأمريكيين لا وقت لديهم لسماع هذا الكلام ولا صبر لهم عليه فهى أبعد من ذلك لأن هذه الدول نفسها لم تستمع إلى مثل هذا الكلام فيما يتعلق بأوضاعها الداخلية فقد اعتمدت على أجهزتها الأمنية وألقت العبء عليها كاملا فى مواجهة الارهاب الداخلى، مثلما تستند الولايات المتحدة إلى قوتها العسكرية الهائلة

فى حـربهـا ضـد الارهـاب العـالمى بالـرغم من أنهـا لا تجد ما تفعله بهذه القوة كلها.

المشكلة هى أن من يواجه أزمة حالة تؤثر على أمنه أو تزعزع هذا الأمن أو تقوض هيبته ومكانته ينشغل بالمواجهة المباشرة التى تستحوذ على وقته وجهده كله فلا يستطيع الالتفات إلى الوسائل غير المباشرة التى تعتبر أكثر أهمية وفاعلية.

فعلت ذلك دول عربية وإسلامية رفضت الإصغاء إلى المنطق الذى يربط الارهاب بالإنغلاق السياسى والثقافى وسد منافذ التعبير الحر والعمل السلمى ويطالب من ثم بإصلاحات تحرر الناس من الشعور بالكبت الذى يزداد فى داخل بعضهم إلى أن يتحول إلى نار تحرق بلادهم وأهلهم. لم تتنبه هذه الدول إلى أن ضرب التنظيمات والعناصر المتهمة بممارسة العنف واعتقال أعداد كبيرة منهم لا يعنى انتهاء الارهاب ما بقيت ظروف وآوضاع تدفع إلى الخروج على الشرعية والكفر بالمشروعية والسعى إلى تغيير ما لا يتغير بالقوة ، طالما استحال الأمل فى الوسائل السلمية.

فأصعب ما يواجهه المرء الذى يحمل فى داخله طاقة قابلة للانفجار هو أن يجد نفسه محروما حتى من الأمل فى التغيير الذى يصبو إليه. ربما يكون نوع التغيير الذى يريده سيئا لا يحقق مصلحة عامة ولا ترغبه جمهرة المواطنين ولكنه لا يستطيع أن يدرك ذلك إلا إذا كانت منافذ التعبير مفتوحة.

وعندئذ إما أن يعرف رفض الأغلبية لما يريده، أو لا يعرف ويظل متطلعا إلى تحقيقه حتى إذا لم يتحقق على مدى سنوات وسنوات. فالأمل الذى يصنع المعجزات يؤدى إلى الصبر والتريث، بينما يقود فقدانه إلى التعجل والاندفاع، وهنا بعض مقدمات الارهاب.

ومثلما لم تنتبه دول عربية وإسلامية إلى هذا كله، لم تلتفت الولايات المتحدة إلى أصوات عاقلة فى داخلها وفى إطار حضارتها تنبه إلى أن العدل أنجع من الحرب كأداة لمواجهة الارهاب. فالإحساس بالظلم والجور فى مناطق مثل فلسطين وكشمير وشيشينيا وغيرها يتعاظم لدى بعض أصحاب الطاقات الزائدة ويتحول نارا حارقة، مثله مثل فقدان الأمل فى أى تغيير فى هذا البلد أو ذاك.

ويستحيل أن تعرف الولايات المتحدة كم من الشباب تشب النار فى داخلهم ومتى وأين على وجه التحديد. ويصعب أيضا آن تعرف الطريقة التى ستشتعل بها هذه النار ولا يفيد فى ذلك تجييش أقوى وأحدث الجيوش، ولا تعبئة أعظم الأسلحة تقدما. ولا يعنى ذلك أن الحرب ضد الارهاب لن تنجح. ستحقق هذه الحرب إنجازا مثلما نجحت الأجهزة الأمنية فى بلاد عدة فى ضرب تنظيمات الارهاب واستعادة الأمان غير أن النجاح فى ضرب الارهاب فى لحظة ما لا يعنى القضاء على جذوره طالما بقيت أسباب ودوافع له قائمة.

ولذلك سيكون الصراع طويلا وعنيفا وستشب النار فى أماكن كثيرة فى عالمنا حتى بعد ضرب شبكة بن لادن سيظهر غيره عاجلا أو آجلا وسيحمل إرهابه المزيد من النار وسترد الولايات المتحدة بنار أشد وسيحترق بشر أبرياء بهذه النار أو تلك آو بكلتيهما.

فالمعتاد أنه فى غمار الانشغال بالجوانب الاستراتيجية والسياسية، يتراجع الاهتمام بالإنسان وهذا هو ما حدث عقب أحداث ١١ سبتمبر إذ توارى الجانب الإنسانى، بل ربما اختفى من الصورة وربما

يرى البعض هذا أمر طبيعيا فى عصر تحول فيه البشر إلى أرقام صماء فى احصاءات وبيانات وتقارير ودراسات شتى.

ولكن، إذا كان جائزا اختزال بشر من لحم ودم فى أرقام لزوم الحصر والتحليل والمقارنة وغير ذلك مما تقتضيه برامج التنمية، فلا يصح «التجريد» عندما نتعامل مع تلك الأحداث.

فلم يكن منفذو هجمات ١١ سبتمبر وحدهم الذين لم يشعروا بأنهم يقتلون أبرياء لا علاقة لهم بالسياسة الأمريكية وما ينتج عنها من مظالم، فهذه حال الذين فرحوا لهذه الهجمات أو استولى عليهم شعور بالشماتة ضد الولايات المتحدة من منظار أنها ذاقت بعض ما أذاقته لدول وشعوب عدة فى العالم، وكذلك صانعو القرار الأمريكى الذين قرروا الرد والانتقام عبر عملية أو عمليات عسكرية.

ضحايا، هنا وهناك لا يحسب أحد حسابهم أو لا يوضعون ضمن الأهداف العسكرية والسياسية، وما تنطوى عليه من حسابات. ويحدث ذلك فى عصر يقال إنه الأكثر اهتماما بحقوق الانسان على مر التاريخ!

غير أن هذا الانسان لم يكن له أى اعتبار فى تخطيط وتنفيذ الهجمات على واشنطن ونيويورك، فلو أن مدبرى هذه الهجمات يعرفون للانسان قيمة، لربما استبعدوا مركزالتجارة العالمى من خطتهم الماهرة. فالجناح الغربى فى البنتاجون هو موقع يجوز استهدافه فى أعمال الحرب خصوصا أنه الجناح الذى يضم عسكريين ولا يوجد فيه موظفون إداريون أو عمالة معاونة.

وكان فى إمكان مدبرى الهجمات البحث عن موقع عسكرى آخر بديلا من مركز التجارة العالمى، غير أنه لم يكن لديهم دافع لذلك لأن الانسان لا قيمة له عندهم.

وربما يقول قائل إنهم قصدوا هذا المركز الذى استمد اسمه من مجموعة تجارية عالمية شعارها «السلام من خلال التجارة العالمية» لأنه رمز للعولمة التى أرادوا تأكيد رفضهم لها غير أن هذا المقصد- المشروع سياسيا- لا يحققه تدمير مركز تجارى يعمل فيه ويتردد عليه آلاف البشر الذين قد لا يعرف بعضهم معنى العولمة، وإنما يحصلون على رزقهم فيه عبر عمل حلال ينفقون من دخله على عائلاتهم.

وقد يقول قائل مرة أخرى: إن مدبرى الهجمات أرادوا تأكيد أن الأمريكيين ليسوا أفضل ولا أرقى من غيرهم الذين يموتون أو يقتلون فى مناطق فى العالم من جراء سياسة الولايات المتحدة.

وفضلا عن أن هذه وسيلة «ميكافيلية» شريرة، فهى لا تحقق الغاية التى أرادوها، لأن نسبة كبيرة من العاملين فى مركز التجارة العالمى ليسوا أمريكيين. فهذا المركز تجمع لأهل الأرض تقريبا بقدر ما هو رمز للعولمة. وإذا تابعنا البيانات المتوافرة عن القتلى الذين تم انتشال جثثهم والمفقودين الذين هم أكثر عددا فسنجد أن المؤشرات التى توافرت تدل على أن غير الأمريكيين يمكن أن يشكلوا غالبية الضحايا.

ويمثل هؤلاء الضحايا مختلف الفئات الاجتماعية ولكن الأرجح أن نسبة اصحاب الشركات ومديريها الذين يجوز اعتبارهم رمزا للعولمة تقل بكثير عن الموظفين والعمال فى مجالات مختلفة من تشغيل وصيانة وخدمات مختلفة والأكيد أن مدبرى الهجمات والذين فرحوا لها شماتة لم يفكروا فى هؤلاء الضحايا من بسطاء الناس الذين يدافع عنهم المدبرون والشامتون أو على الأقل يقولون ذلك.

ولم يخطر فى بال المدبرين والشامتين أن إهدار قيمة الإنسان، يؤدى إلى تجرد وتجريد: تجرد من مشاعر الحزن الفطرية التى تجتاح الانسان عند موت إنسان آخر فما بالنا بقتله، ومن الاحساس بجلال الموت، وتجريد للموقف السياسى لا مكان فيه لآلاف لقوا حتفهم وكأنهم جزء من صورة مرسومة بالفرشاة ومظللة بالألوان وليسوا بشرا من دم ولحم خلقهم الله ليسعوا فى مناكب الأرض.

هذان التجرد والتجريد نجدهما أيضا فى رد الفعل الأمريكى الذى قال البعض إن «مشاعر بدائية» حركته فى إشارة إلى الرغبة فى الانتقام، فى حين أن هذا النوع من المشاعر لا ينزع- بما فيه من فطرية- إلى استباحة كل شىء وأى شىء فالاستجابة الأمريكية لتحدى الهجمات انطلقت من «اللامشاعر» لا من مشاعر بعينها ومن هنا كان الانفلات من أى ضوابط تعلى من قيمة الانسان سواء كان الاحساس الفطرى بالانتماء إلى البشرية أو كانت قيمة العدل التى تأبى معاقبة إنسان من دون جرم ارتكبه وتؤكد المسئولية الشخصية للجريمة أو حتى المرجعية الليبرالية التى تجعل الانسان الفرد محور الكون.

وبدا مسئولون أمريكيون لا يعبأون بالتمييز بين جناة فى أفغانستان أو غيرها ومدنيين محيطين بهم ويحولهم القصف الأعمى الانتقامى إلى مجنى عليهم بل كان الرئيس بوش الثانى فى مقدمة هؤلاء وهو يعلن ببساطة شديدة أن «الولايات المتحدة لن تميز بين الارهابيين الذين ارتكبوا الاعتداءات وأولئك الذين يؤونهم».

بل يبدو هذا الانتهاك لقيمة الانسان هينا مقارنة بما حفلت به صحف أمريكية من مقالات تبدو مكتوبة بالرصاص والمتفجرات وليس بالمداد، ويدعو أصحابها إلى الضرب بلا رحمة ولا يحرك مشاعرهم البؤس الإنسانى الذى يطل من صور آلاف الأفغان الذين يهربون إلى باكستان فزعا من التهديدات الأمريكية بضرب بلادهم، وحتى منظمات الإغاثة الغربية، بدءا من «الصليب الأحمر» وانتهاء بـ «أطباء بلا حدود» تخلت عن واجبها الانسانى وتركت آفغانستان وهى تعلم أن هذا يعنى حرمان بشر لا ذنب لهم من إغاثة كانت تقدمها إليهم.

ولذلك يخلو الخطاب عن حرب الخير ضد الشر،

وعن معركة الحضارة ضد البربرية والهجمية، من أدنى مضمون، فالفريقان سواء، فى انتهاك حياة الانسان التى هى أبسط حقوقه وأعلاها قاطبة فالحق فى الحياة يمثل البند الأول فى منظومة حقوق الانسان فى مختلف المرجعيات.

وها هو هذا الحق منتهك بغض النظر عن هذه المرجعيات، وها هى الحضارة الغربية التى يدق أبناؤها على حقوق الانسان فى هذا العصر، تكاد ترسب فى أول اختبار جدى لها، ويكاد يتلاشى الفارق بين حكام أكبر ديمقراطيات العالم ويبن قادة لا يتردد الواحد منهم فى التضحية بآلاف البشر ارضاء لنزعة توسعية أو تثبيت دعائم حكمه.

وإذ يتضح ذلك فى الصراع الأمريكى- الارهابى ينبغى ألا نكتفى بالحسرة على الانسان أو ننعى الوثائق التى أكدت حقوقه، فليس هذا استسلاما لطرفى هذا الصراع وما يمثلانه من شر وخطر على البشرية، ففى أنحاء عالمنا مثقفون يؤمنون بقيمة الانسان، وفى إمكان هؤلاء الذين ينتمون إلى الحضارات الإنسانية كلها أن يشكلوا ائتلافا للخير فى مواجهة قوتى الشر اللتين تجران العالم إلى الوراء

وتدفعـانه إلى التـدنى إلى الـدرك الأسـفل اللإنسـانى فـلا دولة فـى عـالم اليـوم تسـتطيع أداء هـذا الدور التـاريخـى ولا بديل بالتـالـى عن المثـقـفـين والمنتـديات الثقافية الحرة الممثلة لمختلف الحضارات من أجل بناء قوة خير تدافع عن الانسان والانسانية.

المحتويات



مكتبة الأسرة

هذا العام نحتفل ببلوغ مكتبة الأسرة عامها العاشر وقد أضاءت بنور المعرفة جنبات البيت المصرى بأكثر من ٨٠مليون نسخة كتاب من أمهات الكتب فى فروع المعرفة الإنسانية المختلفة.. ومنذ عشرة سنوات تفتحت عيون أطفال كانوا فى العاشرة من عمرهم على إصدارات مكتبة الأسرة وكانت زادهم المعرفى عبر السنوات العشره الماضية لتلهب فى تلك العقول الشابة الآن نهم المعرفة من خلال القراءة وكنا ندرك منذ البداية أن المعرفة هى سلاحنا الأمضى لتأخذ مصر مكانتها فى ذلك العالم الجديد الذى تتفوق فيه المعرفة على القوة والمال لأنها تحمل الانسان إلى آفاق لا حدود لها فى عالم متغير شعاره ثورة المعلومات وسـ
كل وسائل الاتصال ولم يكن منطقيًا أن نقف مكتوفى الأيدى. . فكانت مكتبة الأسرة بكل
أساسية نستقبل بها ذلك العصر الجديد. عصر المعرفة وإننا لنتطلع فى الأعوام القادمة
الأسرة ثمارها اليانعة وتساهم فى التغير المعرفى والتكنولوجى لمعطيات العصر لتفسح ال
يشارك بدور فاعل فى تقدم البشرية الجديد لنكون امتدادًا حضاريًا معاصرا للحضارة الم
التى كانت أهم وأقدم الحضارات الإنسانية عبر التاريخ.



السعر